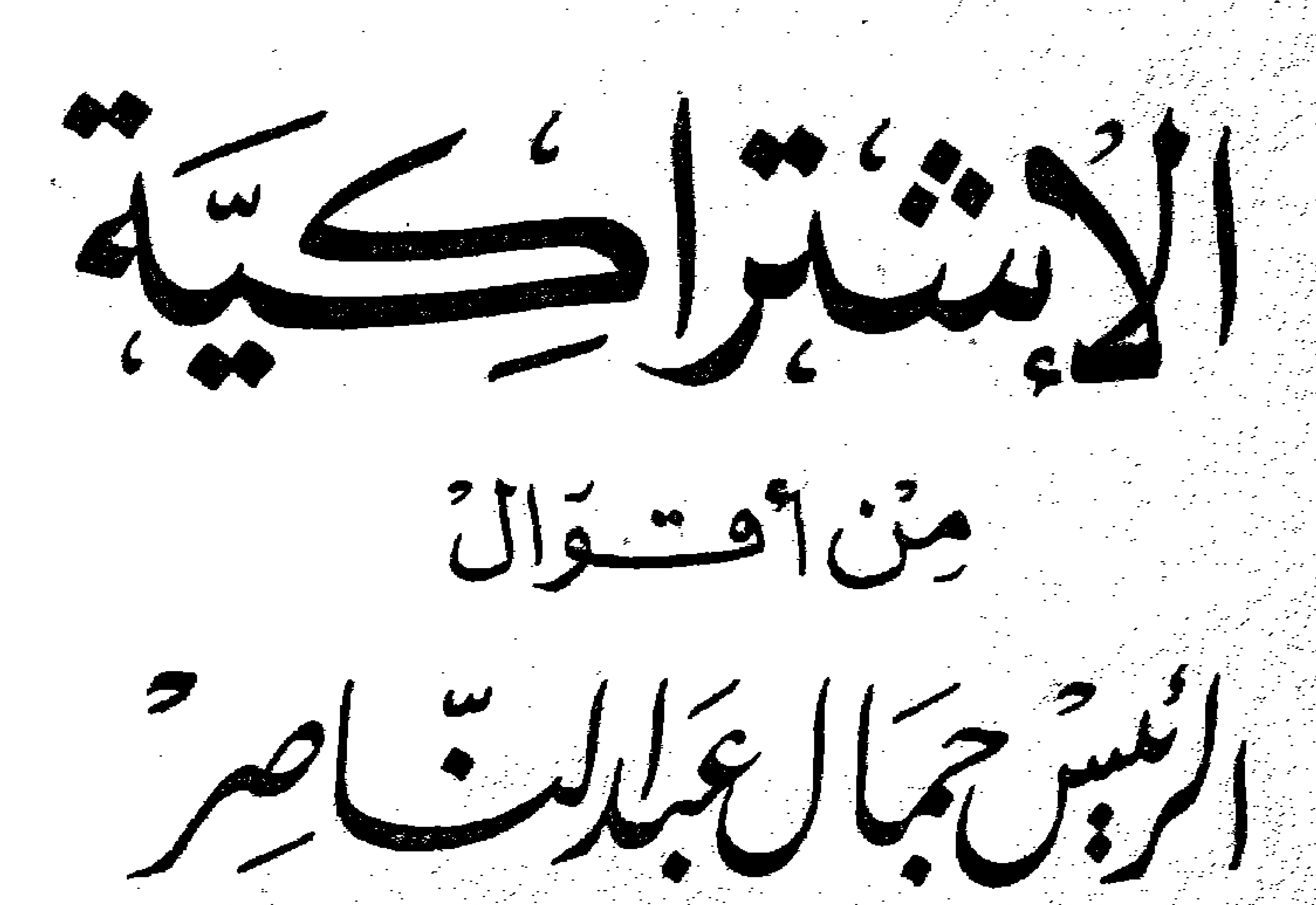
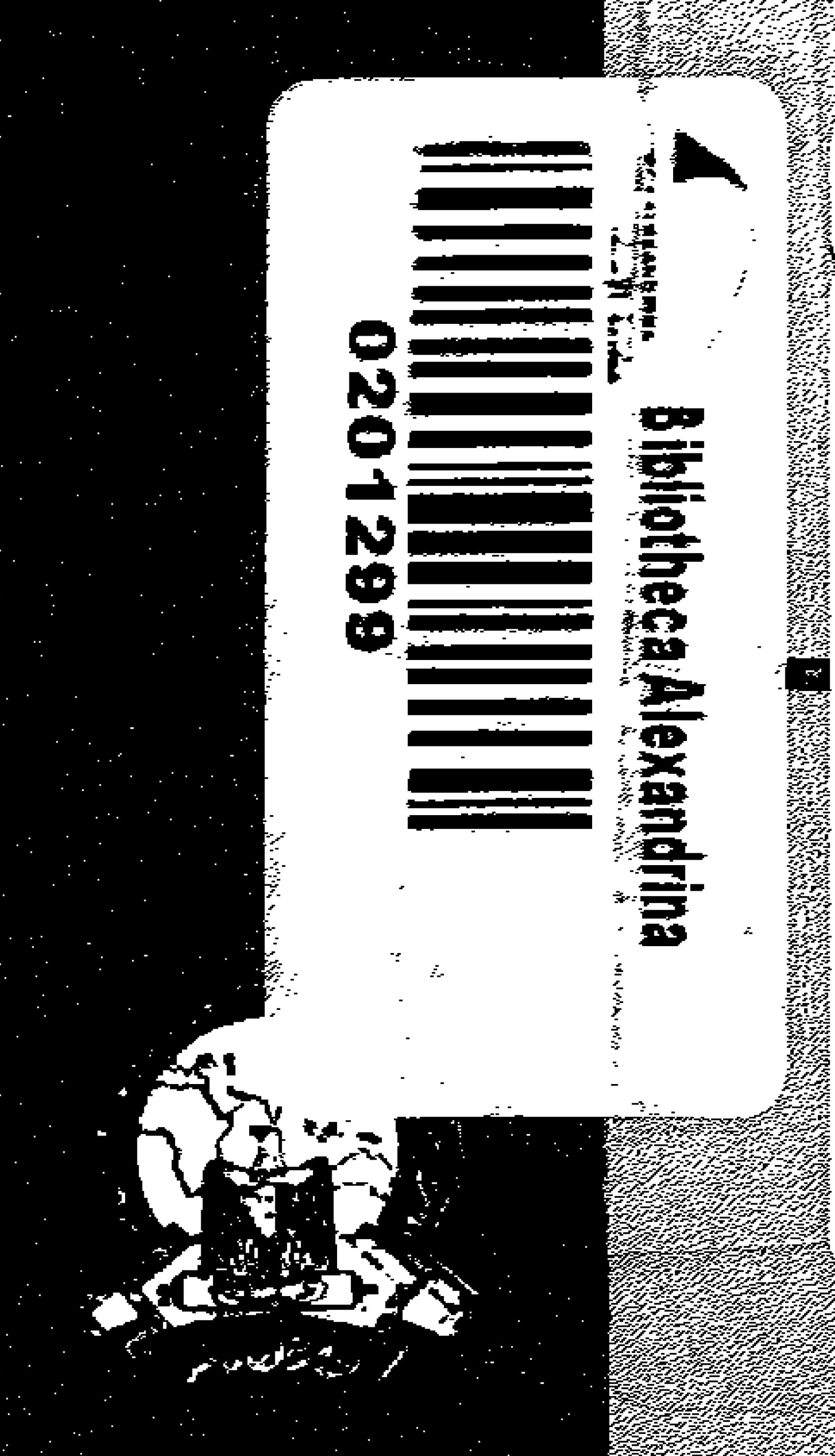




الاشتراكية

من أقوال

الرئيس جمال عبد الناصر



اهداءات ١٩٩٨

أ د / عبد العزيز برهام

رئيس قسم اللغة العربية الأسبق-الإسكندرية

كتب
قومية

الاشتراكية

من أقوال
الرئيس جمال عبد الناصر

الفصل الأول

معالم المجتمع الاشتراكى الجديد

معالم المجتمع الاشتراكى الجديد

* مجتمعنا بين الماضى والحاضر .
* ماذا يريد الانســـان من تعبه تحت الشمس .. ؟ .
* قلوب كبيرة تغنى للمستقبل .
* معالم المجتمع الجديد .
* الحرية ضمان من السيطرة والعبث والاستغلال .
* الدخل القومى لصالح المجموع .
* ســـيطرة واجبة على أجهزة الاقتصـــاد .
* المجتمع الاشتراكى وفرة وعدالة وتجديد .
* القطـــاع القوى والقطـــاع الضـــعيف .
* عمل وطعـــام ومســـكن .
* الدخل القومى فى خدمة الشعب الحر المحب للسلام .
* المجتمع الاشتراكى والمنتج الصغير .
* على الدولة يقع العبء الأكبر للتنمية .
* النمو الاقتصـــادى ليس هدفـا لذاته .
* الدولة تنوب عن المواطنين .
* زيادة الدخل القومى رهن بزيادة المعاملات .
* الدولة الاشـــتراكية دولة خدمـات .
* اعمال لا شـــعارات .
* حتمية الحل الاشـــتراكى .

« الفصل السادس من الميثاق »

مجتمعنا بين الماضي والحاضر :

حينما أعود الى تقليب صفحات تاريخنا احس بالأسى يمزق نفسى ازاء تلك الفترة التى تكون فيها اقطاع طاغ لم يجعل له من عمل الا مص دماء الحياة من عروقنا ، وأكثر من هذا سحب بقايا الاحساس بالقوة والكرامة من هذه العروق ، وترك فى أعماق نفوسنا تأثيرا يتعين علينا أن نكافح طويلا كى نتغلب عليه .

والواقع أن تصورى لهذا التأثير يعطينى فى كثير من الأحيان تفسيرا لبعض المظاهر فى حياتنا السياسية .

وأحيانا مثلا كان يخيل الى أن كثيرين يقفون من الثورة موقف المتفرج الذى لا يعنيه من الأمر الا مجرد انتظار نتيجة معركة يتصارع فيها طرفان لا تربطه بأيهما علاقة !.

وأحيانا أثور على هذا الوضع وأقول لنفسى ولبعض زملائى :

لماذا لا يقدمون ؟ ولماذا لا يخرجون من المكامن التى وضعوا فيها أنفسهم ليتكلموا ويتحركوا ؟ .

ولا أجد تفسيرا لهذا الا رواسب حكم المماليك .

كان الأمراء يتصارعون ويتطاحن فرسانهم فى الشوارع ويهرع الناس الى بيوتهم يغلقونها عليهم بعيدين عن هذا الصراع الذى لا دخل لهم فيه !

وأحيانا يخيل الى اننا نلجأ الى خيالنا نكلفه ان يحقق لنا فى اطار الوهم ما نريده ، ونستمتع نحن بهذا الوهم ونقعد به عن محاولة تحقيقه.

ولم يتخلص كثيرون منا من هذا الشعور بعد ولم يهضموا أن البلد بلدهم وانهم سادته وأصحاب الراى والأمر فيه .

ولقد ظللت مرة أحاول أن أفهم عبارة كثيرا ما هتفت بها طفلا صغيرا حينما كنت أرى الطائرات فى السماء :

لقد كنت أصيح :

(ياربنا ياعزيز ، داهية تاخد الانجليز) .

ولقد اكتشفت فيما بعد أننا ورثنا هذه العبارة عن اجدادنا على عهد المماليك ، ولم تكن يومها منصبة على الانجليز ، وانما حورناها نحن أو حورتها الرواسب الكامنة فينا والتى لم تتغير وان تغير اسم الظالم ، فقد كان اجدادنا يقولون :

(يا رب يا متجلى ، اهلك العثمانلى)

وبالروح التى لم تتغير جرى المعنى على لساننا وان تغير اسم (الانجليز) باسم العثمانيين طبقا للتغييرات السياسية التى توالت على مصر بين العهدين .

ثم ماذا حدث لنا بعد عهد المماليك ؟ .

جاءت الحملة الفرنسية وتحطم الستار الحديدى الذى فرضه المغول علينا ، وتدفقت علينا أفكار جديدة ، وتفتحت لنا آفاق لم يكن لنا بها عهد .

وورثت اسرة محمد على كل ظروف المماليك وان حاولت أن تضع عليها من الملابس ما يناسب زى القرن التاسع عشر .

وبدأ اتصالنا بأوروبا والعالم كله من جديد .

بدأت اليقظة الحديثة .

وبدأت اليقظة بأزمة جديدة .

لقد كنا — فى رأيى — أشبه بمريض فى غرفة مغلقة واشتدت الحرارة داخل الغرفة المغلقة حتى كادت انفاس المريض تختنق ..

وفجأة هبت عاصفة حطمت النوافذ والأبواب وتدافعت تيارات الهواء الباردة تلسع جسد المريض الذى ما زال يتصبب عرقا !

لقد كان فى حاجة الى نسمة هواء ، فانطلق عليه اعصار عات وأنشبت الحمى اظافرها فى الجسد المنهوك القوى ! .

هذا هو ما حدث لمجتمعنا تماما وكانت تجربة محفوفة بالمخاطر .

كان المجتمع الأوروبى قد سار فى تطوره بنظام ، واجتاز الجسر بين عصر النهضة فى أعقاب القرون الوسطى الى القرن التاسع عشر خطوة خطوة ، وتلاحقت مراحل التطور واحدة أثر اخرى .

أما نحن فقد كان كل شيء مفاجئا لنا .

كنا نعيش داخل ستار من الفولاذ فانهار فجأة .

كنا قد انقطعنا عن العالم واعتزلنا احواله خصوصا بعد تحول التجارة مع الشرق الى طريق راس الرجاء الصالح «١» فاذا نحن نصبح مطمع دول أوروبا ومعبرا الى مستعمراتها فى الشرق والغرب .

---

(١) كانت مصر الى القرن الخامس عشر الميلادى هى طريق المواصلات الوحيد بين أوروبا والشرق ، فكانت المتاجر الاوربية تصل الى موانينا فى البحر المتوسط ثم تعبر البلاد برا الى موانى البحر الاحمر ، ثم تستأنف رحلتها البحرية الى الهند والشرق الاقصى ، ولم يكن ثمة طريق غير هذا بين أوروبا والشرق اذ كانت السفن البحرية لم تعرف بعد طريقا تسلكه فى المحيط الاطلسى الى جنوب افريقيا لتنفذ من ثمة الى المحيط الهندى، ثم اكتشفت البرتغال طريق راس الرجاء الصالح فى القرن الخامس عشر ، فتحولت اليه تجارة اوروبا وبدأ عهد العزلة فى مصر .

وانطلقت علينا تيارات من الأفكار والآراء لم تكن المرحلة التى وصلنا اليها فى تطورنا تؤهلنا لقبولها .

كانت أرواحنا مازالت تعيش فى آثار القرن الثالث عشر وان سرت فى نواحيها المختلفة مظاهر القرن التاسع عشر ثم القرن العشرين .

وكانت عقولنا تحاول ان تلحق بقافلة البشرية المتقدمة التى تخلفنا عنها خمسة قرون أو تزيد وكان الشوط مضنيا والسباق مروعا مخيفا.

وما من شك فى أن هذه الحال هى المسئول عن عدم وجود رأى عام قوى متحد فى بلادنا ، فان الفارق بين الفرد والفرد كبير والفارق بين الجيل والجيل شـــاسع .

ولقد جاء على وقت كنت أشكو فيه من ان الناس لا يعـــرفون ماذا يريدون وان اجماعهم لا ينعقد على طريق واحد يسيرون فيه ، ثم ادركت بعد اننى اطلب المستحيل واننى أسقط من حسابى ظروف مجتمعنا !.

اننا نعيش فى مجتمع لم يتبلور بعد ، وما زال يفور ويتحرك ولم يهدأ حتى الآن أو يتخذ وضعه المستقر ويواصل تطوره التدريجى مع باقى الشعوب التى سبقتنا على الطريق ..

وأنا أعتقد دون ان اكون فى ذلك متملقا لعواطف الناس ان شعبنا صنع معجزة ، ولقد كان يمكن أن يضيع أى مجتمع تعرض لهذه الظروف التى تعرض لها مجتمعنا وكان يمكن ان تجرفه هذه التيارات التى تدفقت علينا ولكنه صمد للزلزال العنيف .

صحيح اننا كدنا نفقد توازننا فى بعض الظروف ، ولكننا بصفة عامة لم نقع على الأرض .

أنا أنظر أحيانا الى أسرة مصرية عادية من آلاف الأسر التى تعيش فى العاصمة .

الأب مثلا فلاح معمم من صميم الريف .

والأم سيدة منحدرة من أصـــل تركى .

وابناء الأسرة فى مدارس على النظام الانجليزى .

وفتياتها فى مدارس على النظام الفرنسى .

كل هذا بين روح القرن الثالث عشر ومظاهر القرن العشرين .

أنظر الى هذا واحس فى أعماقى بفهم للحيرة التى نقاسيها والتخبط الذى يفترسنا ثم أقول لنفسى :

سوف يتبلور هذا المجتمع ، وسوف يتماسك ، وسوف يكون وحدة قوية متجانسة ، انما ينبغى أن نشد أعصابنا ونتحمل فترة الانتقال .

تلك اذن هى الأصول التى انحدرت منها احوالنا اليوم ، وهذه هى الينابيع التى تجرى منها ازمتنا فاذا أضيف الى هذه الجذور الاجتماعية

ظروف من أجلها طردنا «فاروق» من أجلها نريد تحرير بلادنا من أى جندى غريب اذا أضيف هذا كله خرجنا الى الأفق الواسع الذى نعمل فيه والذى تهب عليه الرياح من كل ناحية وتزمجر فى جنباته العواصف الهوج ، وتتوهج فيه البروق وتهدر الرعود والذى قلت انه من الظلم أن يفرض فيه علينا حكم الدم مع مراعاة كل هذه الظروف والملابسات .

واذن ما الطريق ؟ .

وما دورنا على هـــذا الطريق ؟ .

اما الطريق فهو الحرية السياسية والاقتصادية .

وأما دورنا فيه فدور الحراس لا يزيد ولا ينقص ، الحراس لمدة معينة بالذات موقوتة بأجل .

وما اشبه شعبنا الآن بقافلة كان يجب أن تلزم طريقا معينــا وطال عليها الطريق وقابلتها المصاعب وانبرى لها اللصــوص وقطاع الطـــرق وضللها السراب ، فتبعثرت القافلة ! كل جماعة منها شردت فى ناحية وكل فرد مضى فى اتجاه !

وما أشبه مهمتنا فى هذا الوضع بدور الذى يمضى فيجمع الشاردين والتائهين ليضعهم على الطريق الصحيح ثم يتركهم يواصلون السير !

هذا هو دورنا ولا أتصور دورا سواه !

ولو خطر لى اننــا نســتطيع أن نحــل كل مشــاكل وطننــــا لــكنت واهما ، وأنا لا أحب أن أتعلق بالأوهام !

اننا لا نملك القدرة على ذلك ، ولا نملك الخبرة لنقوم به .

انما كل عملنا أن نحدد معــالم الطريق كما قلت ، وان نجــرى وراء الشـــاردين فنردهم الى حيث ينبغى أن يبدأوا الســـير ، وأن نلحق بالسائرين وراء السراب ، فنقنعهم بعبث الوهم الذى يجرون وراءه .

ولقد كنت مدركا منذ البداية انها لن تكون مهمة سهلة وكنت أعلم مقدما أنها ستكلفنا الـكثير من شعبيتنا .

ولقد كان يجب أن نتكلم بصراحة وأن نخاطب عقول النــاس وكان الذين سبقونا قــد تعودوا أن يعطوا الوهم وأن يقولوا للنــاس ما يريد الناس أن يسمعوا .

وما اســهل الحديث الى غرائز الناس ! وما أصعب الحــديث الى عقولهم !

وغرائزنا جميعا واحدة ، أما عقولنا فموضع الخلاف والتفــاوت ، وكان ساسة مصر فى المــاضى من الذكاء بحيث أدركوا هــذه الحقيقة

فاتجهوا الى الغريزة يخاطبونها ، اما العقل فتركوه هائما على وجهه في الصحراء !.

وكنا نستطيع ان نفعل الشيء نفسه .

كنا نستطيع أن نملأ اعصاب الناس بالكلمات الكبيرة التي لا تخرج عن حد الوهم والخيال ، أو تدفعهم وراء اعمال غير منظمة لم تعد لها العدة ، او تتخذ لها الأهبة أو كنا نستطيع أن نترك أصواتهم تبح من كثرة هتافهم :

« يا ربنا يا عزيز ، داهية تاخد الانجليز » .

تماما كما كان اجدادنا تبح أصواتهم امام المماليك من كثرة هتافهم

« يا رب يا متجلي ، اهلك العثمانلي » .

وبعدها لا شيء .

لكن هل كانت تلك مهمتنا التي شاءها لنا القدر ؟ .

وما الذي كنا نستطيع أن نحققه فعلا اذا سرنا في هذا السبيل ؟ .

لقد قلت : ان نجاح الثورة يتوقف على ادراكها لحقيقة الظروف التي تواجهها وقدرتها على الحركة السريعة ، واضيف الآن الى ذلك انها يجب أن تتحرر من آثار الألفاظ البراقة ، وأن تقدم على ما تتصور انه واجبها مهما كان الثمن من شعبيتها ومن الهتاف بحياتها ، والتصفيق لها ، والا فاننا نكون قد تخلينا عن أمانة الثورة وعن واجباتها .

وكثيرا ما يجيئني من يقول لي :

ـ لقد اغضبتم كل الناس !

وعلى مثل هذه الملاحظة أرد دائما :

ليس غضب الناس هو المؤثر في الموقف ، وانما السؤال : هل كان الذين أغضبناهم يعملون لمصلحة الوطن أو لغيره ؟ .

انا ادرك اننا أغضبنا كبار الملاك .

لكن هل كان يمكن الا نغضبهم ونترك تربة وطننا ، وفينا من يملك منها عشرات الآلاف من الأفدنة ، وفينا من لا يملك قطعة يدفن فيها بعد أن يموت ؟ .

وانا ادرك اننا أغضبنا الساسة القدماء !

ولكن هل كان يمكن الا نغضبهم ونترك وطننا فريسة لشهواتهم وفسادهم وصراعهم على مغانم الحكم ؟.

وما كان أسهل أن نرضي هؤلاء جميعا وغيرهم ! ولكن ما الثمن الذي كان وطننا سيدفعه من آماله ومستقبله في مقابل هذا الرضا ؟ .

(كتاب فلسفة الثورة)

ماذا يريد الانسان من تعبه تحت الشمس ؟

ان لم يكن من اجل حيــاة افضل .. فماذا يريد الانسان من كل تعبه تحت الشمس ؟ .

ما جدوى كل عنائه ؟ ولمـاذا يروح ويجيء ويعانى ويتساقط منه العرق ، ويخفق قلبـه بالضحك والبـكاء ويحتدم حتى الغليان بالأمل العزيز ان لم يكن كل ذلك من أجل توفير وجود يمارس فيه كل ما هو نبيل ورائع وانسانى ؟.

السعى الدائب من اجل حياة فاضلة ينبع من طبيعة الانسان والخير والعدالة والحرية ، هذه هى حقيقة هدف كل نشاط انســانى ، وهى حقيقة واحدة راسخة وان تعددت وسائل البحث عنها والوصول اليها ، حقيقة لها وجه واحد ، فالحقيقة دائما لا تملك غـــير وجهها الواحد ، والباطل ـ فقط ـ هو الذى يملك عديدا من الوجوه .

ونحن ورثة تقاليد جليلة فى البحث عن الحقيقة ، وما زلنا نحتفظ فى اعماقنا باصوات عظيمة من ماضى أمتنا منذ انطلق المبشرون الأوائل الكبار يواجهون الخطر نفسه ، ويخوضون المغامرة باحثين عن الحقيقة ، مناضلين من أجل الخير والعدالة والحرية .

قلوب كبيرة تغنى للمستقبل

ما زلنا نحتفظ فى أعماقنا بصدى خطوات شعبنا عبر التاريخ من جيل الى جيل ، خطوات جبارة تقتحم المجهول لتخلق للانسانية عالمـا تســوده القيم الفاضلة ، وفى الأفق دائما نســمع نبضات تلك القلوب الـكبيرة التى كانت تغنى للمستقبل .

كانت امتنا الشريفة بفلاحيها ومثقفيها وبسطاء الناس منها تناضــلْ دائما من أجل حيــاة افضل تحت راية تقاليدهــا النبيلة مثقلة بقيود الاســـتغلال الأجنبى والمحلى وظلال كريهة من الجشع تســتلقى على طريقها الصعب الى المستقبل ، ومع ذلك فقد حققت كثيراً من الانتصارات وناضلت بلا توقف لكى يأتى الزمن الذى يصبح فيه الانسان صـــديقا للانســـان .

واذا كانت الظروف فى بعض مراحل هــذا النضال لم تتح لبلادنا ان تحقق النظم الملائمة لطبيعتها الخيرة ـ فقد وضع هذا النضال أقدامنا على الطريق لتحقق أمتنا حلمها الدائم فى الخير والعــدالة والحرية .

لقد قضت ظروفنا في الأيام الذاهبة أن تسود العلاقات الاقطاعية والرأسمالية ، ولكن كفاح شعبنا أنضج ظروفنا ، لتتهيأ الضرورة التاريخية التي تقضي بأن تكون العلاقات السائدة هي العلاقات الاشتراكية وبأن يتخذ مجتمعنا في طابعه وفحواه شكل المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني .

معالم المجتمع الجديد

وقد يلوح لي أن معنى المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني ليس واضحا كما ينبغي في بعض الأذهان .

والاشتراكية الديمقراطية التعاونية ليست شكلا ، وليست شعارا ولا اطارا ، انما هي في الحق وصف لمجتمعنا وطابع له ، وصف ينبع من طبيعة العلاقات بين الافراد بعضهم وبعض ومصادر كقوى منتجة وكقوى مستهلكة .

والاشتراكية الديمقراطية التعاونية طابع يشكله دور الأفراد في تقرير مصيرهم ودورهم في التكافل الاجتماعي ، وفاعليتهم في توجيه الأصوات الاقتصادية والسياسية والسيطرة عليها والتوازن بين الحقوق والواجبات ، واساس هذا الصرح الاشتراكي الديمقراطي التعاوني لا تضعه الفئة الحاكمة لتفيد منه الفئة المستغلة بل تضعه وتفيد منه كل قوى المجتمع على السواء .

ومن أجل ذلك فهو أساس اقتصادي واجتماعي تنهض عليه كل القيم الروحية والوجدانية والفكرية للأمة جميعا ، وهذه هي حقيقة مجتمعنا .

ومن اجل ذلك لا تستطيع الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ان تنشأ الا في مجتمع متحرر من جميع أنواع الاستغلال والسيطرة ، مجتمع تتحرك طاقته بلا اغلال ، واعية بحقيقة دورها مدركة أنها ستجني من الثمرات بقدر ما تعمل ، فما من أحد يكدح وغيره يجني ، وما من أحد يستمتع بثمرات عرق الآخرين !

ولكي يقدم المجتمع الطعام والراحة والثقافة لكل أفراده يجب ان تحشد كل الموارد الطبيعية والقوى البشرية ، يجب أن يحسن استثمار مصادر الثروات ، ويجب أن يوجه هذا كله الى تحقيق أهداف المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني .

على أن اقامة المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني لا يعني وضع خطة للتنمية الاقتصادية فحسب ، وانما يعني أيضا توفير ظروف اجتماعية وسياسية ملائمة للافادة من ثمرات التنمية الاقتصادية على أساس العدالة وتكافؤ الفرص .

هــذه الظروف الاجتماعية والسياســية يجب أن تكون ضمانات حقيقية لا مجرد شعارات باهرة ، والا سقطت ثروة المجتمع من جديد فى يد فئة قليلة من المستغلين .

الحرية ضمان من السيطرة والعبث والاستغلال

فالحرية مثلا يجب أن تكون حقيقية ، يجب أن تكون ضمانا للمواطن وحصنا له بحميه من السيطرة والاستغلال والعبث بمصيره .

بحب أن تؤدى الحرية وظيفتها الاجتماعية .

ولا حربة أمام الحاجة ، وأمام الحاجة لا فضائل ولا قيم أيضا .

لا حرية للاجراء أمام اصحاب الثروة الذين يستغلونهم .

والحرية السياسية باطل وخديعة واكذوبة ان لم تتــوافر الحرية الاجتماعية .

كيف يستطيع أن يمارس المواطنــون حرياتهــم اذا قبضت أيدى الاقلية على ثروات البلاد وعلى دخلها ؟ ان هذه الأيدى نفسها تقبض فى الوقت نفسه على مصائر المواطنين .

الدخل القومى لمصلحة المجموع

فلئن سمحنا بأن تقع الثروة او الدخل فى أيدى افراد قليلين ـ اننا فى الحق لا نصنع المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، ولكننا على العكس نهدم هذا المجتمع من أســاسه ونخــلق دكتــاتورية الأغنيــاء ، دكتاتورية رأس المال حيث لا أشتراكية بعد ولا ديمقراطية ولا تعاونية ولا انسانية ولا شىء على الاطلاق غير الاستغلال والسيطرة والكراهية .

فالمهم اذن ليس هو زيادة الثروة القومية والدخل القومى فحسب ، وانما العدالة فى التوزيع ، كيف تلغى الفوارق بين الأفراد يوما بعد يوم وتصبح القدرة على الانتاج هى التى تحدد مكان الفرد فى المجتمع والقدرة على الانتاج لا القدرة على استغلال جهود الآخرين ؟

وعدالة التــوزيع يجب أن تبتغى انســــانية التوزيع فى المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، أن تتيح للعاجزين والشيوخ مكانا ، ان تقدم لهم ما تقدمه للانسان المنتج من حياة مريحة موفورة .

يجب اذن أن يوجه الانتفــاع بالدخل القومى لمصلحة المجتمع كله بجميع أفراده لا لمصلحة عدد محدود من الأفراد .

سيطرة واجبة على اجهزة الاقتصاد

لئن كنا قد ورثنا من عهود الاستغلال والظلم الاجتماعى كثيرا من الاجهزة الاقتصادية والاجتماعية التى تعودت سيطرة رأس المال على الحكم واذا كانت بعض هذه الاجهزة مازالت تعيش بعقلية عصور الظلم الاجتماعى — فان أول واجباتنا ونحن نبنى المجتمع الجديد هو الا نسمح بعد لهذه العقليات بأن تحدد اتجاه الانسان الجديد .

واذا لم يبادر باعادة تنظيم هذه الأجهزة وتحديد الدور المطلوب من كل جهاز — فلن تتوافر الشروط الموضوعية المطلوبة لهذه المرحلة من تطورنا ، ولا يمكن اذن أن نعتبر انفسنا فى حالة تمكننا من تحقيق الهدف المنشود .

واذن ينبغى ان ننظر فى وضع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة ، وأن نطلب اليها تحقيق أهداف مجتمعنا ، فاذا عجزت هذه المؤسسات عن تحقيق اهداف المجتمع الجديد فلنعدل انظمتها بما يحقق الغاية التى انشئت من أجلها ، وإلا فلنقم بدلا منها مؤسسات جديدة اوفى بالغرض . ذلك ان هذه الأجهزة والمؤسسات التى ورثناها من عصور الظلم الاجتماعى — قد ترى فى قيام المجتمع الجديد مايجافى بعض أهدافها لأنها انما تمثل الفئة القليلة التى كانت تحتكر ثروة الشعب ، وتغتصب أكبر جزء من الدخل ، وقد تعودت هذه الأجهزة أن توجه كل نشاطها الى الاستغلال لا الى عدالة التوزيع ، ومن هنا ينشأ التناقض بين مصالح هذه الأجهزة وأهداف مجتمعنا الجديد . واذا كانت الحكومة تمثل الشعب الذى لا يملك هذه الأجهزة ، لا بل كان دائما موضع استغلالها — فان من أهم مسئوليات الحكومة التى تمثل هذا الشعب هو اخضاع هذه المؤسسات والأجهزة لمقتضيات المصالح الشعبية لحاجات المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى وأهدافه .

المجتمع الاشتراكى
وفرة وعدالة وتجديد

من هذا كله يبدو لنا ان تحقيق المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ليس بالأمر اليسير ، ليس خطة تنمية فحسب ، وانما هو صراع دائم من أجل زيادة الثروة والدخل ، صراع من أجل عدالة التوزيع ، صراع من أجل اخضاع الأجهزة القديمة القائمة للعقلية الجديدة ولاحتياجات التطور ، صراع من أجل تهيئة العقول لاعتناق قيم فاضلة تنبثق من علاقات التعاون ، وتصبح بدورها دستورا للعلاقات فى المجتمع بدلا من القيم البالية التى كانت تنبع من مجتمع تتحرك فيه القوى العاملة كأنما هى فى دولة الصياد !

والدولة بوصفها قوة تعكس ارادات الأفراد ومصالحهم الاقتصادية وآمالهم وبوصفها اداة تشبع حاجاتهم المادية والفكرية والروحية .. الدولة بوصفها هذا مسئولة فى مراحل التخطيط والتنفيذ ، وعليها أن تتبع من الوسائل ما يكفل زيادة الدخل القومى .. لمصلحة الجميع ، فاذا لم تواجه الدولة مسئولياتها هذه بفهم كامل لرسالتها ، فقد تتضاعف الثروة القومية فى عشر سنوات ، ويقع الدخل فى أيدى أفراد قلائل يزدادون غنى على غنى ، بدلا من أن يصبح هذا الدخل ملكا لقطاعات واسعة من المواطنين ، ملكا للمجتمع باسره .

سيتضاعف الدخل ، هذا حق ، ولكن لمصلحة من ؟ .

ستزداد القطاعات الغنية غنى ، وتزداد القطاعات الفقيرة فقرا ، ما لم تكن اهداف المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى هى التى تحكم الخطة والتنفيذ معا . واذن يجب حين نضع خطط التنمية وحين ننفذها أن نتيقظ لبعض الحقائق : أن المقصود بازدياد الثروة هو ازدياد اثراء المواطنين جميعا ، هو العدالة فى توزيع الدخل ، هو تكافؤ الفرص فى العمل ، هو تحرير المواطن كقوة منتجة من سيطرة الحاجة ، وسيمنحه هذا قبضة أقوى على مصيره ، سيجعل حريته السياسية حقيقة حية .

وعند ما تحمل الدولة هذه التبعات [illegible]يد من كل ما هو قائم فى اقتصادنا القومى ، وتحقق مصالح القطاع الخاص بقدر ما تحقق مصالحها هى ايضا .

القطاع القوى والقطاع الضعيف :

ومن المعروف أن مجتمعنا هذا الذى ورثناه يتكون من قطاعات قوية وقطاعات ضعيفة وهى كلها تشكل القطاع الخاص .

وما يحدد القوة والضعف فى القطاع الخاص هو العلاقة بالثروة :

المالك يمثل القوى المستغلة على حين ان المستأجر يمثل الجانب الضعيف .

وراس المال هو الذى يصنع القوة على حين أن العمل — وهو اشرف نشاط انسانى — يمثل الضعف .

هذا هو طابع المجتمع الذى ورثناه : تنبع القوة فيه من راس المال وهو فى أيدى فئة قليلة من الناس على حين أن الشعب العامل المنتج فى صمت واصرار لا يملك من الأمر شيئا ، فهو القطاع الضعيف أمام سلطان راس المال .

وواجب الحكومة التى تمثل هذا الشعب العامل المنتج أن تتدخل لحماية القطاع الضعيف بتنظيمات محددة .

وإذن فمن خصائص المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى أن تنهض الحكومة التى تمثل الشعب بحماية القطاع الضعيف من القطاع القوى ، بحماية القوى المنتجة فى شعبنا من مستغليها ، أن تنهض الدولة بمسئوليتها التاريخية فى توفير الفرص المتكافئة لكل العاملين ، وفى تحقيق العدالة الاجتماعية ، وهى فى سبيل ذلك تعمل على اعادة توزيع الثروة بطريقة عادلة وطبيعية بحيث يفيد المجتمع كله ، لا عدة أفراد قلائل من الدخل القومى .

عمل وطعام ومسكن

وإذن فتنمية الدخل القومى تهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية. ان التنمية موجهة لتوفير عمل لكل مواطن ، لتوفير الطعام والمسكن والثقافة لكل أفراد مجتمعنا ، وللقضاء على الفروق الطبقية التى تثير الأحقاد ، ليسود الحب بدلا من الكراهية ، وليستقر التعاون بدلا من صراع الطبقات .

لقد نص دستورنا على أن حق العمل مكفول للجميع ، فعلينا ان ندرك ونحن نعمل على زيادة الانتاج ان هذه الثروةالقومية ملك لكل ابناء الوطن ، فلهم على الوطن الحقوق نفسها ، ومن واجب الدولة أن تخلق عملا لمن يحتاج اليه ، لا لأن انسانية مجتمعنا تحتم علينا توفير العمل للمحتاج فحسب ، ولكن لأن توفير العمل هو واجب الدولة ، ومادمنا لا نرسم خطط التنمية لنزيد من ثروة بعض الأفراد بل لنضاعف ثروة المجتمع كله — فمن واجبنا أن نحمل ظلال هذه الثروة الى كل الذين يكابدون هجير العمل ، ومن واجبنا اولا ان نوفر شرف العمل لمن يحتاج اليه .

وما جدوى التنمية الاقتصادية اذا لم توفر العمل لكل من يحتاج اليه ؟ وما جدواها ان لم يشعر كل العاملين بثمراتها ؟ ان خلق العمل للمحتاجين وتحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية وضمان اتجاه النشاط الاقتصادى لمصلحة الطبقات التى لم تواتها الفرصة فى الماضى ان هذا وحده هو الذى يجعل من أفراد المجتمع مواطنين صالحين ، يعمق فى وجدانهم حب الوطن ، وترسخ فى نفوسهم الكبرياء ، وتسرى طبائعهم بالقيم الروحية الفاضلة .

الدخل القومى
فى خدمة الشعب الحر المحب للسلام

وانماء الثروة بهذا الفهم لن يسمح مرة اخرى بأن يتكدس الدخل القومى فى خزائن أفراد قلائل ، ولن يسمح ابدا بأن تتجمع لهم القوة الاقتصادية التى تحرك تاريخنا فى اتجاه المصالح الخاصة ، انه سيحرر

الحكم من سيطرة رأس المال ، ومن سلطان الأقلية المالكة ، ثم انه يسمح لتاريخنا بأن يتحرك فى مجراه ليحقق مصـــالح الشعب الحر المحب للسلام .

ونحن عندما نتحدث عن القطاع العـام والقطاع الخـاص فى خطة التنمية الاقتصادية فانما نحتم على القطاع الخاص أن يقبل أنظمة الدولة وأن يعمل فى ظل هذه الأنظمة وفى حدودها ، هذا هو واجبه ان أراد ان يشارك بحق فى خطة التنمية ، وهـو واجب فرض عليه لكيلا يكون هناك بعد سبيل الى الاحتكار أو الاستغلال أو الافساد ، فعلى القطاع الخاص ان يعمل فى نطاق الخطة العامة ، وأن يقبل تحقيق اهداف هذه الخطة متعاونا مع القطاع العام من أجل المنفعة العامة .

ومن الواضح أننـا حين نتحدث عن القطـاع الخاص فى النشـاط الاقتصادى فانما نعنى كل الهيئات والمؤسسات والأفراد الذين يملـكون رؤوس أموال خاصة أو يملكون أدوات الانتاج ، غير ان أنظارنا تتجه دائما حين نتحدث عن القطاع الخاص الى المؤسسات الكبرى واصحاب الثروات والنفوذ ، والى الأغنياء والملاك الكبار الذين نسميهم رأسـماليين ، والى الشركات بالذات . أما الملايين من الفـلاحين الذين لايملك الواحد منهم اكثر من أربعة أفدنة ، أما صغار التجار والحرفيين وصغار ملاك البيوت والمصانع ــ أما هؤلاء جميعا فانظارنا لا تتجه اليهم فى الغالب على الرغم من انهم يمثلون جانبا كبيرا من القطاع الخاص ، غير أنه جانب ضعيف . انهم فقراء ، ولهذا ننســاهم وتتجه أنظارنا الى الشركات الكبرى وكبار الرأسماليين !

على أننا حين نتكلم عن رأس المال الخاص فنحن لا نعنى شركة بالذات أو شخصا معينا من أصـحاب الثروات ، وانما نعنى الملايين من صغار ملاك الارض ومن أصحاب المبانى الصـغيرة وصغار التجار ، واصحاب الحرف الصغيرة ولهؤلاء الملايين رءوس اموال صغيرة تفوق فى مجموعها رءوس الأموال الكبيرة التى تملكها الشركات وكبار الراسماليين .

ومن أجل ذلك فنحن عندما نطالب اصحاب رءوس الأموال الخاصة أن ينشطوا فى حدود نظـم المجتمع الجديد واهـدافه ــ فاننا لا ندعو أصحاب المؤسسات الكبـيرة وحدهم ، وأنما ندعو الملايين من أصحاب رءوس الأموال الصغيرة ، أننا ندعو رأس المال الخاص فى مجموعه ، ندعو المجتمع كله الى أن ينشط لتحقيق اهــداف الاشتراكية الديمقراطية التعاونية .

ان كل أصحاب رءوس الأموال الخاصـــة لهم الحق فى أن يتعاونوا وهذا التعاون واجب عليهم ، ونحن ندعوهم الى هذا التعاون على أساس أن يقبلوا الأنظمة التى وضعناها وأن يرتضوا السير فى اتجاه الخطة التى وضعناها بلا شروط ، ذلك أننا اذا فتحنا البـاب لمناقشـــة اى شروط فسنفتح فى الحق بابا تتسرب منه فئة قليلة لكى تسيطر على الملايين ،

على المجتمع بأسره ! واذا بدات المساومة فلا احد يستطيع ان يتكهن اين ولا كيف تنتهي ؟ ولكنها ستخرج بنا عن الطريق الذى وضعنا عليه الأقدام ، وبدأنا ننطلق فيه الى مستقبل أفضل .

المجتمع الاشتراكى والمنتج الصغير

اننا اذا أردنا ان نحقق المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى فعلينا أن نهتم بالمنتج الصغير وبالضعفاء .

ويتمثل المنتج الصغير فى أصحاب المصانع الصغيرة والصناعات الريفية ، أما الضعفاء فيتمثلون فى الفلاحين من الملاك الصغار الذين لا تتكافأ قدراتهم ولا امكانياتهم مع كبار الملاك فى الريف .

واهتمامنا بهؤلاء الصغار والضعفاء يجب أن يتخذ الشكل الايجابى الذى تقتضيه حاجة التطور ، وذلك بالتوسع فى القطاعات التعاونية فى مجالات الزراعة والتجارة والحرف ثم فى التوزيع والخدمات العامة .

أن التنظيمات التعاونية وحدها هى التى تستطيع أن تكتل الاقتصاد الصغير وتجمعه وتجعله اقتصادا كبيرا قويا قادرا ، وهذه التنظيمات التعاونية هى التى تحرر الصغار والضعفاء من نفوذ الكبار ، ومن الاستغلال وهى التى تحل كثيرا من مشاكل الادارة ، وهذا كله يدفع النمو الاقتصادى الى الأمام .

ان الجمعيات التعاونية تشكل أساس المجتمع التعاونى ، فاذا انتظم النشاط الاقتصادى فى جمعيات تعاونية ، وتعاون هذا الاقتصاد الخاص مع القطاع العام من أجل منفعة عامة ـ تطور المجتمع التعاونى ليحقق الأهداف الاجتماعية من التنمية الاقتصادية .

فاذا أردنا أن نحقق المجتمع الذى نهدف اليه وهو المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ـ فعلينا أن نوجه جميع الاستثمارات ـ عامة أو حكومية أو خاصة ـ الى تحقيق المنفعة العامة ، لا الى الاستغلال ، فاذا اتجهت الاستثمارات الى الاستغلال فانها تحطم المبادىء الأساسية للمجتمع وتحطم القيم الأخلاقية للنشاط الاقتصادى ، والنشاط الاقتصادى ككل نشاط انسانى آخر يجب أن يتجه الى الخير والحق والعدل .

على الدولة يقع العبء الأكبر للتنمية

على أنه من الواضح أن دور القطاع العام فى التنمية الاقتصادية سيكون دورا قياسيا على الدوام .

فاذا أردنا أن نسرع فى التنمية فان تنفيذ الخطة يتم فى ثمانى سنوات بدلا من عشر ، ولذلك يجب على القطاع العام أن يتحمل مزيدا

من المسئوليات ، لأن القطاع الخاص لا يستطيع أن يحقق هذا الهدف ، انما هو من مسئوليات الدولة وعلى الدولة اذن أن تتولى العبء الأكبر في هذا السبيل ، ومن المهم أن تؤكد مسئولية الدولة في هذا السبيل لأنه كثيرا ما يحدث تناقض بين الأهداف الاجتماعية والأهداف الاقتصادية ، ولعل مرد ذلك هو اهتمام المسئولين في كل المشروعات بالنواحي الاقتصادية من كل مشروع دون غيرها ، والنشاط الاقتصادي في مجتمعنا ليس نشاطا مجردا فهو مشروط بالمصلحة الاجتماعية ، والتعارض لا يحدث الا حين نركز على ناحية واحدة .

على أن هذا التناقض ليس حتميا ، ولكنه ينشأ من تركيز الاهتمام بناحية دون الأخرى ، كما قلنا فاذا نحن اهتممنا بالناحية الاقتصادية وحدها في الاصلاح الزراعي مثلا ، فاستعملنا الجرارات الميكانيكية — فاننا بهذا نتجاهل الهدف الاجتماعي وهو ايجاد العمل لكل فرد ، وتغني الآلة عن عمل عدد من الافراد ، وبهذا ننشىء حالة من البطالة بدلا من أن نخلق فرص العمل . واذا نحن اهتممنا بالهدف الاجتماعي وحده ، واستغنينا عن الآلة في الاصلاح الزراعي — وفرنا عملا للأفراد على حساب النمو الاقتصادي لأن استعمال الآلة في الاصلاح الزراعي يعطي انتاجا أكثر .

النمو الاقتصادي ليس هدفا لذاته

وازالة هذا التناقض ممكن ، وواجب أيضا .

وذلك بأن تكون لنا في الخطة أهداف اقتصادية وأهداف اجتماعية لا تطغى الواحدة على الأخرى ، أن الهدف من الخطة أساسا هو تحقيق العدالة الاجتماعية ، وينبغي أن يكون هذا الهدف أمامنا دائما .

فالخطة الاقتصادية يجب أن ترسم لتحقيق النمو الاقتصادي على أساس توفير العدالة الاجتماعية .

فاذا لم يحقق النمو الاقتصادي أهدافه الاجتماعية — فهو لا يحقق أهدافه الاقتصادية نفسها وأهمها : المساواة الاقتصادية .

ان كل نمو اقتصادي لا يحقق مصالح الشعب ولا يتيح تكافؤ الفرص ولا يوفر العدالة الاجتماعية انما هو في حقيقته يلقي بالمجتمع في قبضة أقلية مالكة ، وهذا هو التخلف ، لا التطور ، هذه هي الرجعية لا التقدم .

من الطبيعي أن مطالب الانتاج قد تضعنا في ظروف متناقضة ، فيجب علينا أن نوازن بين مختلف الأهداف ، وميزان هذا في يد الشخص المسئول عن العمل .

واذا كانت أهداف مجتمعنا هي التوزيع العادل للثروة القومية على حسب ما تقتضيه مصلحة المجتمع وتوفير العمل لكل فرد ، فمن واجبنا أن نضع الخطة الاقتصادية وننفذها بحيث لا ينتج عن تنفيذها تركيز

الثروة والدخل فى أيدى الأقلية ، على العكس يجب ان توزع الثروة القومية والدخل القومى على أكبر عدد ممكن ، ويجب أن يكون هذا هو هدفنا على الدوام .

الدولة تنوب عن المواطنين .

ولكى نستطيع أن نوزع الثروة والدخل على أكبر عدد من المواطنين لا بد من ان تدخل الدولة فى ميدان الاستثمار بالنيابة عن المواطنين الذين لا يملكون رءوس الأموال ولا يستطيعون الدخول فى هذا الميدان ، لابد أن تدخل بالنيابة عنهم ولمصلحتهم .

وهذا القطاع الاشتراكى الذى يمثل القطاع العام يجب أن يتسع سنة بعد اخرى بحيث يؤدى هذا الاتساع الى نوع من التوازن فى المجتمع بين القطاع العام والقطاع الخاص .

فاذا لم يتوازن القطاع العام مع القطاع الخاص فستطلب الاستثمارات الكبيرة من القطاع الخاص أن تسيطر على الحكم لتوجه نظم الحكم وأجهزته لخدمة مصالحها الاقتصادية التى تتعارض مع مصالح المجتمع المتطور نحو التحرر من الاستغلال .

ولكن اذا حدث التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص فستضيق فرص الراسماليين بالضرورة فى السيطرة الفعلية على اقتصاديات البلاد ويتحرر الاقتصاد من الفئة المتحكمة ، وتتوافر امكانيات اكبر لتنفيذ الخطة الاقتصادية والاجتماعية .

ان وجود فئة قليلة متحكمة يضع العراقيل أمام التطور ، فهى تعمد الى أثارة التعقيدات باستمرار ، ولن ترضى الا اذا حققت أهدافها فى السيطرة على الحكم وتوجيهه لمصلحتها لكى تزيد من ثروتها .

اننا نواجه مشاكل كثيرة ورثناها من عصور الظلم الاجتماعى : منها الاقتصاد الضعيف ، وقلة الانتاج ، والدخل المنخفض للفرد والبطالة ، والبطالة الموسمية ، والاعتماد على الدول الأجنبية فى استيراد الآلات والخبرات الفنية .

زيادة الدخل القومى رهن زيادة المعاملات

وعلى الرغم من اننا ضاعفنا الدخل فى السنوات القليلة الماضية ، فانه ما يزال دخلا منخفضا بالقياس الى احتياجاتنا والى المستوى الذى نرجوه .

على ان الحل الوحيد لهذه المشاكل يكمن فى زيادة الدخل القومى ومضاعفته ، ولن تتاح لنا الزيادة المنشودة فى الدخل القومى الا اذا

زدنا معاملات الاستثمار ، فاذا زدنا المعاملات الى ضعف ما هو موجود فى الخطة استطعنا أن نحقق الهدف من الخطة فى خمس سنوات بدلا من عشر .

اما اذا انخفضت معاملات الاستثمار فلا يمكن تنفيذ الخطة .

واذا كنا قد رأينا تبعات الحكومة ومسئولياتها فى كثير من نواحى الاستثمار فعلى الحكومة أن تكون فى وضع يمكنها من تحقيق اهدافها .

ولكى تقتصد الحكومة فى متطلباتها من العملات الأجنبية وفى الاعتماد على الدول الأجنبية فى الحصول على الآلات ــ عليها أن تتجه الى الصناعات الرئيسية والأساسية ــ فكلما اتجهنا الى هذه الصناعات قلت الحاجة الى العملات لبرنامج التصنيع الأول ٥٠٪ من مجموع الاستثمار ، وهبطت الى ٢٠٪ فى البرنامج الثانى ، وهذا الفرق الواضح يتمثل فى المشروعات الرئيسية والأساسية بحيث اننا عندما ننشىء مصنعا يمكن تغطية ثلثى احتياجاته محليا ويستورد الثلث الباقى من الخارج .

ومثل هذه المشاكل يمكن مواجهتها فى الزراعة باستخدام جميع المصادر المحلية فى الدولة وحشد القوى البشرية فى العمل .

غير اننا نحتاج الى تطوير وسائل الرى والصرف لكى نحقق أهدافنا فى القطاع الزراعى ، ونحتاج أيضا الى توفير التعاون بين الصناعة والزراعة لانتاج الأسمدة والافادة من الخبرة الأجنبية فى معرفة أحدث الأساليب الفنية .

ونجاحنا فى القطاع الزراعى يمكننا من استخدام القوى البشرية على أوسع نطاق ، وهذا النجاح يتطلب اعادة تنظيم الاقتصاد الريفى على أسس تعاونية : تعاون من التسليف والخدمات ، والتسويق والتوزيع ، وتعاون أيضا فى الانتاج .

الدولة الاشتراكية دولة خدمات

ان الدولة الاشتراكية دولة خدمات ، وهى التى تتيح لجميع افرادها فرصا متكافئة ، واذا أردنا أن تكفل تكافؤ الفرص فيجب أولا : أن نوفر الخدمات ، يجب أيضا أن نوفر جميع انواع التأمينات والضمانات .

على أنه من المستحيل أن نوفر كل الخدمات دفعة واحدة ، ومن أجل ذلك ركزنا على توفير الضروريات الفكرية والمادية ، ركزنا على التعليم والتعليم الفنى والخدمات الصحية ومياه الشرب ، وعلى توفير الطعام والملبس والمأوى ، وأهم من كل شىء هو أن نوفر العمل لكل مواطن .

اننا نعلم أن بعض الفئات لا تؤمن بالمجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، وهذه الفئات لا تؤمن بشىء الا بمصالحها ، وهى من أجل

ذلك تشعر ببعض القلق على الرغم من كل ما يجب أن يحمل الطمأنينة الى قلوبها .

اننا نفهم هذا القلق اذ نعرف انه ما من شيء يمكن أن يحمل الطمأنينة الى هذه القلوب الا السيطرة على الحكم لحماية المصالح الخاصة في مواجهة المجتمع كله .

ولكننا لا نريد من القطاع الخاص الا أن يؤمن بأهداف المجتمع الجديد ، فليوجه نشاطه الاقتصادى في حدود الأهداف العامة ، ليقبل النظم الموجودة ، ولينشط في حدودها ، اننا حين نقول ان القطاع العام سينهض بتبعاته لكى يحمى القطاع الضعيف من القطاع القوى ، فلا يمكن أن نقصد بذلك المظاهر فحسب ، ولكننا نقصد التنفيذ .

اعمال لا شعارات

وعندما نقول اننا نريد اقامة مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى فنحن نستهدف ذلك بالفعل .

وعندما نقول اننا نريد اقامة مجتمع متحرر من الحاجة ، ومن الاستغلال الاقتصادى والسياسى والاجتماعى فاننا نريد اقامة هذا المجتمع بالفعل .

وعندما نقول اننا نريد عدالة اجتماعية ونريد أن نوفر الفرص المتكافئة لكل المواطنين على السواء ونريد تخليص الحكم من سيطرة راس المال ، ونريد القضاء على الاحتكار والاقطاع ، ونريد تحقيق زيادة الدخل القومى ، ونريد توجيه كل نشاط انسانى للحق والخير والعدل ولتأكيد القيم الفاضلة في نفوسنا ـ عندما نقول هذا كله لا نلقى بشعارات باهرة ، ولكننا نعنى ما نقول وأكثر من هذا اننا نعمل على تنفيذ هذا كله بالفعل.

ان نشاط القطاع الاشتراكى العام ـ الى جوار القطاع الخاص المنطلق على اساس تعاونى ـ هو الدعامة الاقتصادية لمجتمعنا الجديد ، وهذا هو السبيل لحماية الفرد من الاستغلال ، ولتحريره من سلطان الحاجة ولتوفير حريته أمام مصيره . ان هذا هو السبيل لحرية سياسية حق لديمقراطية صادقة يمارس فيها المواطن كل حقوقه وواجباته حيث لا سلطان عليه بعد الا للضمير وللمصلحة القومية العامة .

هذه هى اشتراكيتنا الديمقراطية التعاونية ، يتحدد تحت رايتها المظفرة هدف كل نشاط بأن يتجه الى الخير والعدالة والحرية والسلام.

(مقال بمجلة « المجلة »)
يوليو عام ١٩٦١

حتمية الحل الاشتراكي

ان الحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية ، ان الحرية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق الا بفرصة متكافئة أمام كل مواطن في نصيب عادل من الثروة الوطنية .

ان ذلك لا يقتصر على مجرد اعادة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين ، وانما هو يتطلب أولا وقبل كل شيء توسيع قاعدة هذه الثروة الوطنية بحيث تستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة لجماهير الشعب العاملة .

ان ذلك معناه أن الاشتراكية بدعامتيها ، من الكفاية والعدل ، هي طريق الحرية الاجتماعية .

ان الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر وصولا ثوريا الى التقدم . لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء الاختياري ، وانما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير ، كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين .

ان التجارب الرأسمالية في التقدم تلازمت تلازما كاملا مع الاستعمار ، فلقد وصلت بلدان العالم الرأسمالي الى مرحلة الانطلاق الاقتصادي على أساس الاستثمارات التي حصلت عليها من مستعمراتها ، وكانت ثروة الهند التي نزح الاستعمار البريطاني النصيب الأكبر منها هي بداية تكوين المدخرات البريطانية التي استعملت في تطوير الزراعة والصناعة في بريطانيا .

واذا كانت بريطانيا قد وصلت الى مرحلة الانطلاق اعتمادا على صناعة النسيج في لانكشير فان تحويل مصر الى حقل كبير لزراعة القطن كان شريانا متصلا ينقل الدم الى قلب الاقتصاد البريطاني على حساب جوع الفلاح المصري ..

ان عصور القرصنة الاستعمارية التي جرى فيها نهب ثروات الشعوب لصالح غيرها بلا وازع من القانون أو الأخلاق قد مضى عهدها ، وينبغي القضاء على ما تبقى من ذكريات لها مازالت فيها بقية من الحياة خصوصا في افريقية .

كذلك فان هناك تجارب اخرى للتقدم حققت أهدافها على حساب زيادة شقاء الشعب العامل واستغلاله ، اما لصالح رأس المال أو تحت ضغط تطبيقات مذهبية مضت الى حد التضحية الكاملة بأجيال حية في سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة !.

ان طبيعة العصر لم تعد تسمح بشيء من ذلك .

ان التقدم عن طريق النهب أو التقدم عن طريق السخرة لم يعد أمرا محتملا في ظل القيم الانسانية الجديدة .

ان هـذه القيم الانسانية أسقطت الاستعمار ، كما أن هـذه القيم أسقطت السخرة .

ولم تكتف هذه القيم الانسانية باسقاط هذين المنهجين ، وانما كانت ايجابية فى تعبيرها عن روح العصر ومثله العليا حين فتحت بالعلم مناهج أخرى للعمل من أجل التقدم .

ان الاشتراكية العلمية هى الصيغة الملائمة لايجـاد المنهج الصحيح للتقدم .

ان أى منهاج آخر لا يستطيع بالقطع ان يحقق التقدم المنشود .

والذين ينادون بترك الحرية لرأس المال ويتصورون أن ذلك طريق الى التقدم يقعون فى خطأ فادح .

ان راس المال فى تطوره الطبيعى فى البلاد التى ارغمت على التخلف لم يعـد قادرا على أن يقود الانطـلاق الاقتصـادى فى زمن نمت فيه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى فى البلدان المتقدمة اعتمادا على استغلال موارد الثروة فى المستعمرات .

ان نمو الاحتكارات العالمية الضخم لم يترك الا سبيلين للرأسمالية المحلية فى البلاد المتطلعة الى التقدم :

أولهما ــ انها لم تعد تقدر على المنافسة الا من وراء أسوار الحمايات الجمركية العالية التى تدفعها الجماهير .

وثانيهما ــ ان الأمل الوحيد لها فى النمو هو ان تربط نفسهابحركة الاحتكارات العالمية وتقتفى أثرها ، وتتحول الى ذيل لها وتجر أوطانها وراءها الى هذه الهاوية الخطيرة .

ومن ناحية أخرى فان اتساع مسافة التخلف فى العالم بين السابقين وبين الذين يحاولون اللحاق بهم لم تعد تسمح بأن يترك منهاج التقدم للجهود الفردية العفوية التى لا يحركها غير دافع الربح الأنانى .

ان هذه الجهود بالتأكيد لم تعد قادرة على مواجهة التحدى .

ان مواجهة التحدى لا يمكن أن تتم الا بثلاثة شروط :

١ ــ تجميع المدخرات الوطنية .

٢ ــ وضع كل خبرات العلم الحديث فى خـدمة استثمار هـذه المدخرات .

٣ ــ وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج .

ومن الناحية الأخرى المقابلة لجانب زيادة الانتاج ، وهى ناحية عدالة التوزيع ، فان الأمر يقتضى وضع برامج شـاملة للعمل الاجتماعى تعـود

بخيرات العمل الاقتصادى ونتائجه على الجموع الشعبية العاملة ، وتصنع لها مجتمع الرفاهية الذى تتطلع اليه وتكافح لكى يقترب يومه .

ان العمل من اجل زيادة قاعدة الثروة الوطنية لا يمكن أن يترك لعفوية راس المال الخاص المستغل ونزعاته الجامحة .

كذلك فإن اعادة توزيع فائض العمل الوطنى على أساس من العدل لا يمكن أن يتم بالتطوع القائم على حسن النية مهما صدقت .

ان ذلك يضع نتيجة محققة امام ارادة الثورة الوطنية لا يمكن بغير الوصول اليها ان تحقق أهدافها ، وهذه النتيجة هى ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة .

ان هذا الحل الاشتراكى هو المخرج الوحيد الى التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، وهو طريق الديمقراطية بكل أشكالها السياسية والاجتماعية .

ان سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج لا تستلزم تأميم كل وسائل الانتاج ولا تلغى الملكية الخاصة ولا تمس حق الارث الشرعى المترتب عليها وانما يمكن الوصول اليها بطريقين .

أولهما ـ خلق قطاع عام وقادر يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

وثانيهما ـ وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى اطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال .

على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليهما معا .

ان ذلك الحل الاشتراكى هو الطريق الوحيد الذى يمكن ان تتلاقى عليه جميع العناصر فى عملية الانتاج على قواعد علمية وانسانية تقدر على مد المجتمع بجميع الطاقات التى تمكنها من ان يصنع حياته من جديد وفق خطة مرسومة مدروسة وشاملة .

ان التخطيط الاشتراكى الكفء هو الطريقة الوحيدة التى تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية ، المادية والطبيعية والبشرية ، بطريقة عملية وعلمية وانسانية ، لكى تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لهم حياة الرفاهية .

انها الضمان لحسن استغلال الثروات الموجودة والكامنة والمحتملة ، ثم هو فى الوقت ذاته ضمان توزيع الخدمات الأساسية باستمرار ، ورفع مستوى ما يقدم منها بالفعل ، ومد هذه الخدمات الى المناطق التى افترسها الاهمال والعجز نتيجة لطول الحرمان الذى فرضته انانية الطبقات المتحكمة المستعلية على الشعب المناضل .

والتخطيط من هذا كله ينبغي ان يكون عملية خلق علمي منظم يجيب على التحديات التي تواجه مجتمعنا ، فهو ليس مجرد عملية حساب الممكن ، لكنه عملية تحقيق الامل .

ومن ثم فان التخطيط فى مجتمعنا مطالب بأن يجد حلا للمعادلة الصعبة التى يكمن فى حلها نجاح العمل الوطنى ماديا وانسانيا ، هذه المعادلة هى : كيف يمكن أن نزيد الانتاج ، وفى الوقت نفسه نزيد الاستهلاك فى السلع والخدمات ، هذا مع استمرار التزايد فى المدخرات من أجل الاستثمارات الجديدة ؟ .

هذه المعادلة الصعبة ذات الشعب الثلاث الحيوية تتطلب ايجاد تنظيم ذى كفاية عالية وقدرة تستطيع تعبئة القوى المنتجة ورفع كفايتها ماديا وفكريا وربطها بعملية الانتاج .

ان هذا التنظيم مطالب بأن يدرك أن غاية الانتاج هى توسيع نطاق الخدمات ، وان الخدمات بدورها قوة دافعة لعجلات الانتاج . وان الصلة بين الانتاج والخدمات وسرعتها وسهولة جريانها تصنع دورة دموية صحية لحياة الشعب ولحياة كل انسان فرد فيه .

ان هذا التنظيم لابد له ان يعتمد على مركزية فى التخطيط وعلى « لامركزية » فى التنفيذ تكفل وضع برامج الخطة فى يد كل جموع الشعب وافراده .

ان الجزء الأكبر من الخطة نتيجة لذلك كله يجب أن يقع على كاهل القطاع العام الذى يملكه الشعب بمجموعه .

ان ذلك ليس ضمانا لحسن سير عملية الانتاج فى طريقها المحدد من اجل الكفاية ، وانما هو فى ذات الوقت تحقيق للعدل باعتبار أن هذا القطاع العام ملك للشعب بمجموعه .

ان النضال الوطنى لجماهير الشعب هو الذى صنع نواة القطاع العام بتصميمه على استرداد المصالح الاحتكارية الأجنبية وتأميمها واعادتها الى مكانها الطبيعى والشرعى ، وهو الملكية العامة للشعب كله .

كذلك فان هذا النضال الوطنى ، حتى فى ابان معركته العسكرية المسلحة ضد الاستعمار أضاف لهذا القطاع العام كل الأموال البريطانية والفرنسية فى مصر ، وهى الأموال التى سلبت من الشعب تحت ظروف الامتيازات الأجنبية وفى العهود التى استبيحت فيها حرمة الثروة الوطنية لتكون نهبا للمغامرين الأجانب .

كذلك فان هذا النضال الوطنى ، فى سعيه الى الحرية الاجتماعية وفى اقتحامه لكل مراكز الاستغلال الطبقى ، هو الذى ضم الى هذا القطاع العام الجزء الأكبر من أدوات الانتاج ، وذلك بقوانين يوليو عام ١٩٦١ وثوريتها العميقة المعبرة عن ارادة التعبير الشامل فى مصر .

ان هذه الخطوات الجبارة التى مكنت للقطاع العام من أداء دوره الطليعى فى قيادة التقدم ــ رسمت خطوطا واضحة المعالم ، كما أرست

حدودا املاها الواقع الوطنى وفرضتها الدراسة الدقيقة لظروفه وامكاناته واهدافه .

ان هذه الخطوط والحدود يمكن اجمالها فيما يلى :

أولا ـ فى مجال الانتاج عموما :

يجب أن تكون الهياكل الرئيسية لعملية الانتاج ، كالسكك الحديدية والطرق والمبانى والمطارات وطاقات القوى المحركة والسدود ووسائل النقل البحرى والبرى والجوى وغيرها من المرافق العامة ـ فى نطاق الملكية العامة للشعب .

ثانيا ـ فى مجال الصناعة :

ويجب أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية فى غالبيتها داخلة فى اطار الملكية العامة للشعب ، واذا كان من الممكن أن يسمح بالملكية الخاصة فى هذا المجال فان هذه الملكية الخاصة يجب أن تكون تحت سيطرة القطاع العام المملوك للشعب وفى ظله .

يجب أن تظل الصناعات الخفيفة بمنأى دائما عن الاحتكار ، واذا كانت الملكية الخاصة مفتوحة فى مجالها فان القطاع العام يجب أن يحتفظ بدور فيها يمكنه من التوجه لصالح الشعب .

ثالثا ـ فى مجال التجارة :

يجب أن تكون التجارة الخارجية تحت الاشراف الكامل للشعب ، وفى هذا المجال فان تجارة الاستيراد يجب أن تكون كلها فى اطار القطاع العام وان كان من واجب رأس المال الخاص أن يشارك فى تجارة الصادرات . وفى هذا المجال فان القطاع العام لابد أن تكون له الغالبية فى تجارة هذه الصادرات منعا لاحتمالات التلاعب . واذا جاز تحديد نسب فى هذا النطاق فان القطاع العام لا بد له أن يتحمل عبء ثلاثة ارباع الصادرات مشجعا للقطاع الخاص على تحمل مسئولية الجزء الباقى منها .

يجب أن يكون للقطاع العام دور فى التجارة الداخلية ، ولابد للقطاع العام على مدى السنوات الثمانى القادمة ، وهى المدة المتبقية من الخطة الأولى للتنمية الشاملة من أجل مضاعفة الدخل فى عشر سنوات ـ أن يتحمل مسئولية ربع التجارة الداخلية على الاقل منعا للاحتكار ليفسح مجالا واسعا فى ميدان التجارة الداخلية للنشاط الخاص والتعاونى .

على ان يكون مفهوما بالطبع أن التجارة الداخلية خدمة وتوزيع مقابل ربح معقول لا يصل الى حد الاستغلال تحت أى ظرف من الظروف .

رابعا — فى مجال المـال :

يجب أن تكون المصارف فى اطار الملكية العامة ، فان المـال وظيفته وطنية لا تترك للمضاربة أو المغامرة ، كذلك فان شركات التأمين لابد أن تكون فى نفس اطار الملكية العامة صيانة لجزء كبير من المدخرات الوطنية وضمانا لحسن توجيهها والحفاظ عليها .

خامسا — فى المجال العقارى :

يجب ان تكون هناك تفرقة واضحة بين نوعين من الملكية الخاصة : ملكية مستغلة او تفتح الباب للاستغلال ، وملكية غير مستغلة تؤدى دورها فى خدمة الاقتصاد الوطنى كما تؤديه فى خدمة اصحابها .

وفى مجال ملكية الأرض الزراعية فان قوانين الاصلاح الزراعى قد انتهت بوضع حد أعلى للملكية الفرد لا يجاوز مائة فـدان ، على أن روح القانون تفرض أن يكون هذا الحد شاملا للاسرة كلها ، أى للأب والأم وأولادهما القصر ، حتى لا تتجمع ملكيات فى نطاق الحـد الأعلى تسمح بنوع من الاقطاع . على أن ذلك يمكن أن يتم الوصول اليه خلال مرحلة السنوات الثمانى القادمة ، وعلى أن تقوم الأسرة التى تنطبق عليها حكمة القانون وروحه ببيـع الأراضى الزائدة عن هذا الحـد بثمن نقدى الى الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى أو للغير .

كذلك ففى مجال ملكيات المبانى تكلفت قوانين الضرائب التصاعدية على المبانى وقوانين تخفيض الايجارات والقوانين المحددة لقواعد ربطها بوضع الملكية العقارية فى مكان يبتعد بها عن أوضاع الاستغلال ، على أن متابعة الرقابة أمر ضرورى وان كانت الزيادة فى الاسكان العام والتعاونى سوف تسهم بطريقة عملية فى مكافحة اية محاولة للاستغلال فى هـذا المجـال .

ان قوانين يوليو سنة ١٩٦١ ، بالعمل الاشتراكى العظيم الذى حققته، تعد بمثابة أكبر انتصـار توصلت اليه قوة الدفع الثورى فى المجـال الاقتصادى .

ان هـذه القوانين — امتداد لمقدمات سبقتها — كانت جسرا عبرته عملية التحول نحو الاشتراكية بنجاح منقطع النظير .

ان هذه المرحلة الثورية الحاسمة ما كان يمكن اتمامها بالكفاية التى تمت بها وبالجو السلمى الذى تحققت فيه لولا قوة ايمان الشعب ولولا وعيه ولولا استجماعه لكل قواه فى مواجهة حاسمة مع الرجعية استطاع فيها أن يقتحم عليها جميع مواقعها المنيعة ، ويؤكد سيادته على مقـدرات الثروة فى بلاده .

ان قوانين يوليو المجيدة والطريقة الحاسمة التى تمت بها ، والجهود الموفقة الشجاعة التى بذلها مئات الألوف من أبناء الشعب العـاملين فى

المؤسسات التى انتقلت ملكيتها الى الشعب بهذه القوانين فى الفترة الحرجة التى أعقبت عملية التحويل الواسعة المدى ـ قد مكنت من حفظ الكفاية الانتاجية لهذه المؤسسات ودعمها .

ان ذلك كله اذ يؤكد تصميم الشعب على امتلاك مقدراته ، يثبت فى الوقت نفسه مقدرة الشعب على توجيهها واستعداده بالعناصر المخلصة من أبنائه لتحمل أصعب المسئوليات وأكثرها دقة .

ومن المؤكد ان الاجراءات التى اعقبت قوانين يوليو الاشتراكية قد حققت بنجاح عملية تصفية كانت محتمة وضرورية .

لقد تمت ـ بعد ان بدت محاولة الانقضاض الرجعى على الثورة الاجتماعية ـ عملية حاسمة لازالة رواسب عهود الاقطاع والرجعية والتحكم .

ان هذه العملية قطعت الطريق على كل محاولات التسلل والدوران من حول أهداف الشعب ولحساب المصالح الخاصة للفئات التى حكمت وتحكمت من المراكز الطبقية الممتازة .

ولقد اكدت هذه الاجراءات ـ بعنى الحراسة ـ أن الشعب قد عقد عزمه من غير تردد على رفض كل وضع استغلالى سواء كان طبقيا موروثا أو كان طبقيا انتهازيا ، على انه من الواجب الا يستقر فى أذهاننا أن الرجعية قد تم الخلاص منها الى الأبد .

ان الرجعية ما زالت تملك من المؤثرات المادية والفكرية ما قد يغريها بالتصدى للتيار الثورى الجارف ، خصوصا فى اعتمادها على الفلول الرجعية فى العالم العربى المسنودة من جانب قوى الاستعمار .

ان اليقظة الثورية كفيلة تحت كل الظروف بسحق كل تسلل رجعى مهما كانت أساليبه ومهما كانت القوى المساعدة له .

وانه لمن الأمور البالغة الأهمية أن تتخلص نظرتنا الى التأميم من كل الشوائب التى حاولت المصالح الخاصة أن تلصقها به .

ان التأميم ليس الا انتقال أداة من أدوات الانتاج من مجال الملكية الخاصة الى مجال الملكية العامة للشعب .

وليس ذلك ضربة للمبادرة الفردية ـ كما ينادى اعداء الاشتراكية ـ وانما هو توسيع لاطار المنفعة وضمان لها فى الحالات التى تقتضيها مصلحة التحول الاشتراكى الذى يتم لصالح الشعب .

كذلك فان التأميم لا يؤدى الى خفض الانتاج ، بل ان التجربة اثبتت قدرة القطاع العام على الوفاء بأكبر المسئوليات وبأعظم قدر من الكفاية سواء فى تحقيق أهداف الانتاج أو فى رفع مستواه النوعى ، وحتى اذا وقعت خلال عملية التحول الكبير بعض الأخطاء فلابد لنا ان ندرك ان الأيدى الجديدة التى انتقلت اليها المسئولية فى حاجة الى المران على

تحمل مسئولياتها ، ولقد كان محتما على اية حال ان تنتقل المصالح الكبرى الوطنية الى الأيدى الوطنية حتى وان اضطررنا الى مواجهة صعوبات مؤقتة .

وليس التأميم - كما تنادى بعض العناصر الانتهازية - عقوبة تحل براس المال الخاص حين ينحرف ، ولا ينبغى بالتالى ممارسته فى غير أحوال العقوبة .

أن نقل أداة من أدوات الانتاج من مجال الملكية الفردية الى مجال الملكية العامة اكبر من معنى العقوبة واهم .

على أن الأهمية الكبرى المعلقة على دور القطاع العام لا يمكن أن تلغى وجود القطاع الخاص .

ان القطاع الخاص له دوره الفعال فى خطة التنمية من أجل التقدم ولا بد له من الحماية التى تكفل له اداء دوره .

والقطاع الخاص الآن مطالب بأن يجدد نفسه ، وبأن يشق لعمله طريقا من الجهد الخلاق لا يعتمد - كما كان فى الماضى - على الاستغلال الطفيلى .

ان الأزمة التى وقع فيها راس المال الخاص قبل الثورة تنبع فى واقع الامر من كونه وارثا لعهد المغامرين الأجانب الذين ساعدوا على نزح ثروة مصر الى خارجها فى القرن التاسع عشر .

لقد تعود رأس المال الخاص أن يعيش وراء أسوار الحماية العالية التى كانت توفر له من قوت الشعب ، كذلك تعود السيطرة على الحكم بقية التمكين له من مواصلة الاستغلال .

ولقد كان عبثا لا فائدة منه أن يدفع الشعب تكاليف الحماية ليزيد أرباح حفنة من الراسماليين ليسوا فى معظم الأحوال غير واجهات محلية لمصالح أجنبية تريد مواصلة الاستغلال من وراء ستار !.

كذلك فان الشعب لم يكن بوسعه أن يقف مكتوف اليدين الى الابد أمام مناورات توجيه الحكم لصالح القلة المتحكمة فى الثروة ولضمان احتفاظها بمراكزها الممتازة على حساب مصالح الجماهير .

ان التقدم بالطريق الاشتراكى هو تعميق للقوائم التى تستند اليها الديمقراطية السليمة وهى ديمقراطية كل الشعب .

ان صنع التقدم بالطريق الراسمالى - حتى وان تصورنا امكان حدوثه فى مثل الظروف العالمية القائمة الآن - لا يمكن من الناحية السياسية الا أن يؤكد الحكم للطبقة المالكة للمصالح والمحتكرة لها .

ان عائد العمل فى مثل هذا التصور يعود كله الى قلة من الناس يفيض المال لديها لدرجة أن تبدده فى ألوان من الترف الاستهلاكى بتحدى حرمان المجموع .

ان ذلك معناه زيادة حدة الصراع الطبقى ، والقضاء على كل أمل فى التطور الديمقراطى .

لكن الطريق الاشتراكى — بما يتيحه من فرص لحل الصراع الطبقى سلميا ، وبما يتيحه من امكانية تذويب الفوارق بين الطبقات — يوزع عائد العمل على كل الشعب طبقا لمبدأ تكافؤ الفرص .

ان الطريق الاشتراكى بذلك يفتح الباب للتطور الحتمى سياسيا من حكم ديكتاتورية الاقطاع المتحالف مع رأس المال الى حكم الديمقراطية الممثلة لحقوق الشعب العامل وآماله .

ان تحرير الانسان سياسيا لا يمكن أن يتحقق الا بانهاء كل قيد للاستغلال يحد من حريته .

ان الاشتراكية مع الديمقراطية هما جناحا الحرية ، وبهما معا تستطيع أن تحلق الى الآفاق العالية التى تتطلع اليها جماهير الشعب .

(الميثاق الوطنى)

الفصل الثانى

الثورة الاشتراكية

* جذور الثورة الاجتماعية ودوافعها .
* ثورة سياسية وثورة اجتماعية .
* ثورتان للبناء الاشتراكى .
* دور الثورة الاجتماعية .
* هدف الثورة الاجتماعية هو تكافؤ الفرص .
* كيف يمكن الثورة الاجتماعية ان تباشر تأثيرها ؟.
* من الشعب ؟ ومن اعداء الشعب ؟.
* دور الراسمالية فى التصنيع .
* الراسمالية والشركات المصرة .
* الرجعية ترفع شعار الاشتراكية .
* الرأسمالية وقوانين يوليو الاشتراكية .
* موقف الطبقة المتوسطة من الثورة الاشتراكية .
* الايمان بالاشتراكية .
* اشتراكيتنا تعبر عن ظروفنا .
* الفرق بين اشتراكيتنا وبين الاشتراكيات الأخرى .
* حل الصراع الطبقى بالوسائل السلمية فى اطار الوحدة الوطنية.
* تجربة اشتراكية رائدة .
* ترابط الاشتراكية بالوحده .
* ترابط الاشتراكية بالديمقراطية .

جذور الثورة الاجتماعية ودوافعها

ان مرحلة الثورة الاجتماعية لها جذورها ، هـذه المرحلة لها خط سيرها ، هذه المرحلة لها ترابط بكل شيء مررنا فيه ، هذه المرحلة نتيجة كفاح طويل ، ونتيجة وعي وتصميم من الشعب .

قامت الثورة فى « ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » وكانت هذه الثورة هي حصيلة كفاح الشعب من أجل الحرية ، ومن أجل الاستقلال ، ومن أجل العدالة الاجتماعية .

وفى يوم « ٢٣ يوليو » كانت هناك ثورة سياسية ضد الظلم وضد الاستبداد السياسى ومن أجل التخلص من الاستعمار وأعوان الاستعمار ، وبدأت في الوقت نفســه ثورة اجتمـاعية تهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية .

وقبل قيــام الثورة كنا نحس ونشـعر ونرى دواعى هـذه الثورة الاجتمـاعية ، ومنـذ اول يوم من ايام الثورة بدأنا ايضـا فى الثورة الاجتماعية ، ولكن معالم الطريق لم تكن واضحة تمام الوضوح ، ومن اول يوم فى الثورة قلنا اننا نجـابه ثورتين : ثورة ســياسية ، وثورة اجتماعية ، واوضحت ذلك فى كتاب فلسفة الثورة وفى الخطب التى قلتها فى أول يوم من أيام الثورة .

وفى احدى المرات قلت : ان علينا أيضا ان نجابه ثورة ثقافية ، لان الثورة الثقـافية لازمة لنا لكى ندعم ثورتنا السياسية ، وندعم ثورتنا الاجتماعية .

ثورة سياسية وثورة اجتماعية

قلنا ان الثورة السياسية تحتاج الى تجمع قوى البلاد ضد الاحتلال وضد الاستعمار وضد أعوان الاستعمار .

وقلنا ان الثورة الاجتماعية تفرض علينا ان نمنع الاســتغلال ، وان نعيد توزيع الثروة .

وكان هناك تضارب بين طبيعة كل من الثورتين : الثورة السياسية والثورة الاجتماعية ، لأن الثورة السياسية كانت تستدعى أن تجمع جميع القوى حتى تقضى على الاستعمار وحتى تقضى على أعوان الاستعمار ، وحتى تتخلص من الاحتلال .

أما الثورة الاجتماعية فكانت تحتم علينا أن نصـطدم مع قطاعات مختلفة فى الأمة من أجل اقامة العدالة الاجتماعية الســليمة ، ومن أجل القضاء على الاستغلال بكل معانيه ، الاستغلال الاقتصادى والاستغلال الاجتماعى .

وهذا النوع من التضارب عانينا منه فى بلدنا ، وعانت منه بلاد أخرى كثيرة من البلاد التى استقلت حديثا والتى أرادت أن تضع الثورة السياسية وتضع الثورة الاجتماعية فى الوقت نفسه موضع التنفيذ .

ثورتان للبناء الاشتراكى

الثورة الاجتماعية هى أن نبنى بلدنا حتى يشعر كل فرد فى بلدنا بالحرية والسعادة وأنه يعيش فى مجتمع ترفرف عليه الرفاهية .

والثورة السياسية وحدها لم تكن كافية لأن تحقق الأهداف التى أعلناها ، ولذلك كان لابد لنا من أن نخوض ثورة سياسية واجتماعية .

الثورة السياسية من أجل القضاء على الاستبداد السياسى والانتهازية واحتراف الحكم والتلاعب السياسى والأحزاب التى تتطاحن من أجل منافع ذاتية وشخصية ليكون الشعب كله يدا واحدة ، يعمل من أجل خير الشعب لا من أجل مصلحة فرد .

وسارت الثورة السياسية جنبا الى جنب مع الثورة الاجتماعية ، ولم يكن من السهل علينا أن نحقق الثورة الاجتماعية الا بعد أن ننجح فى تحقيق الثورة السياسية .

فالنواحى السياسية تتأثر دائما بالنواحى الاجتماعية ، فاذا كان الاقتصاد وكل المقومات ملك فئة قليلة فمن الواضح أن السياسة والحكم تكون لهذه الفئة التى تملك الأرض والمال والنفوذ والسلطان .

فكان علينا أن نسير فى الثورتين معا لنقضى على الظلم الاجتماعى والاستبداد الطبقى لكى نكتل انفسنا ونعبىء جهودنا من أجل بناء بلدنا ومن أجل البناء الاشتراكى الذى تتمثل فيه العدالة الاجتماعية .

(خطاب الرئيس بجامعة الاسكندرية)
(٢٧ من يوليو عام ١٩٦٢)

دور الثورة الاجتماعية

بعد تراجع الاستعمار عام ١٩٥٧ بعد هزيمة الحصار الاقتصادى كان من الواضح أن دور الثورة الاجتماعية قد جاء ، فالثورة السياسية حققت نصرا كبيرا بأنها أخرجت الانجليز ، ليس مرة واحدة فقط بل مرتين : مرة فى الجلاء ، ثم مرة بعد العدوان على بورسعيد ، كذلك تم اعادة قناة السويس ، ثم أممت معظم المصالح البريطانية والفرنسية فى مصر .

وبعد النصر فى المعركة السياسية كان من الطبيعى أن ننتقل الى المرحلة الثانية الى الثورة الاجتماعية .

وفى سنة ١٩٥٧ تكلمت فى الجامعة فى مؤتمر التعاون ، وقلت كلا

شيء ، والذى يرجع الى هذه الخطبة سوف يجد الخطوات التى اتخذت سنة ١٩٦١ بالتفصيل ، وسوف يجد كلاما خاصا بالاستغلال ، والراسمالية المستغلة ، وديكتاتورية رأس المال ، وعدالة التوزيع ، والتوزيع فى التجارة .

بدانا فى سنة ١٩٥٧ نتكلم فى الاشتراكية ، وندعو للاشتراكية ، وبدانا فى سنة ١٩٥٧ نرفع شعار اقامة مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى ، ولم نكن قد رفعنا هذا الشعار قبل ذلك ، وقد تكون بدأنا فى عام ١٩٥٦ أول مرة ، ولكن فى سنة ١٩٥٧ بدانا نركز على هذا الشعار ، وقلنا : ان معركة العدالة الاجتماعية معركة من أجل العدل ومن أجل الكفاية .

وتكلمت فى هذه الخطبة فى سنة ١٩٥٧ عن التوسع فى الانتاج فى كل ناحية من نواحى الانتاج ، ثم تكلمت ايضا عن الحاجة الى عدالة التوزيع ، وأن يوزع الدخل القومى بطريقة عادلة بين أبناء الأمة بدلا من ان تستأثر به طائفة محدودة كما كانت الحال بالنسبة الينا فى الماضى .

وكانت الاشتراكية مثلما قلت فى هذه الأيام ، هى طريقنا الى العدل ، او كان الشعار الذى رفعناه وهو اقامة مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى هو طريقنا الى العدل ، وكان من الواضح أن العدل الذى كنا ننادى به هو فعلا شريعة الله التى تنادى بالعدل ، وتنادى بالمساواة ، وتنادى بتكافؤ الفرص .

وكان رأينا أنه اذا كان للحرية السياسية مفهوم أن يكون للمواطن الحق فى تقرير أمر وطنه ـ فالحرية الاجتماعية معناها أن يكون للمواطن الحق فى نصيب من ثروة وطنه لجهده الخاص .

(محاضر جلسات اللجنة التحضيرية)

هدف الثورة الاجتماعية هو تكافؤ الفرص

ما هدف الثورة الاجتماعية ؟ انه تحرير الشعب وتكافؤ الفرص ، وهل من الممكن ان نحرر الشعب وأن نوجد تكافؤ الفرص بمجرد القول ؟ اننا نريد الحرية للشعب ونريد فرصا متكافئة .

لا يمكن ، مستحيل ، لماذا ؟ لأننا نشأنا على نظام فلان الفلانى ولد فى البيت الفلانى وورث ألف فدان أو عشرة آلاف فدان ، وآخر ولد فى بيت آخر أورثه الفقر والمصائب والأمراض .

اذن أين تكافؤ الفرص ؟ كيف يرث واحد السلطان والسلطة والآخر يرث البلاء ؟ .

طبعا كان ذلك نتيجة تطور المجتمع منذ آلاف السنين : ابن الخولى يشب فلاحا ، وابن الاقطاعى أو ابن الباشا يكون « سعادة البيه ! » .

اذن أين تكافؤ الفرص بين ابن الخولى وابن الباشا ؟ .

لا يمكن أن يوجد ! والا فلماذا يذهب ابن الباشا الى الطبيب ولا يستطيع ذلك ابن الخولى ؟ واذا احتاج الأول الى الدواء يجده أما الآخر فلا ! .

هل هذه عدالة ؟ هل هذه شريعة الله ؟

فى رأيى اننا اذا أردنا أن نقيم مساواة اجتماعية فلا بد أن نعطى كل فرد فرصة متكافئة ، فرصة متكافئة فى أن يتعلم ، فى أن يعمل ، فى أن يعالج ، فرصة متكافئة لكى يحيا بعد ذلك .

(محاضر جلسات اللجنة التحضيرية)
(نوفمبر - ديسمبر سنة ١٩٦١)

كيف يمكن الثورة الاجتماعية ان تباشر تأثيرها ؟

كيف يمكن أن تباشر الثورة الاجتماعية تأثيرها ؟ وكيف يمكن أن تحقق المرجو منها ؟ .

فى رأيى أن ذلك لا يمكن أن يتم بالأوامر سواء كانت هذه الأوامر ادارية أو تشريعات أو لوائح أو مذكرات الى آخر ذلك .

وسيلة واحدة تمكن الثورة الاجتماعية من أن تباشر مهمتها وتباشر تأثيرها ، وهى الحرية الكاملة للشعب والديمقراطية الكاملة للشعب .

من الشعب ؟ ومن أعداء الشعب ؟

من الشعب الذى نتكلم من أجله ، والذى نعمل من أجله ؟

من الشعب الذى نريد من أجله مجتمعا متحررا من الاستغلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى ؟

لكى نعطى الجماهير الحرية والديمقراطية بلا قيد ولا شرط لابد لنا ان نحدد : من الشعب ؟ ومن الذين يريدون الثورة الاجتماعية ؟

هناك تناقض واضح بين الشعب الذى يريد الثورة الاجتماعية والاقلية التى تريد مجتمعا يسوده الاستغلال السياسى والاقتصادى .

وبالطبع فان كلمة الشعب تختلف باختلاف الظروف واختلاف المفاهيم : فاليوم فى ثورتنا الاجتماعية نستطيع أن نحدد من الشعب ؟ مثل ثورتنا السياسية التى حددت الشعب فى أنه كل من وقف ضد الاستعمار من أجل الاستقلال ومن أجل الحرية ومن أجل تحقيق المبدأ الأول للثورة .

وانتهت المرحلة السياسية وبدأت المرحلة الاجتماعية ، ولو أنه قطعا هناك ترابط كبير بين المرحلة السياسية والمرحلة الاجتماعية ، مرحلة

بناء الاشتراكية اذن فالشعب يشمل جميع الطبقات التى تساند البناء الاشتراكى وتساهم فيه ، وهؤلاء هم الذين نعطيهم الحرية الكاملة والديمقراطية الكاملة .

بعد ذلك فالذين يقفون ضد العدالة الاجتماعية وضد الثورة الاجتماعية ويهدفون دائما الى الاستغلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، هؤلاء الذين يريدون السلطة لكى يحكموا أو الذين يمثلون الطبقة التى باشرت النفوذ فى الماضى أو يمثلون الأقلية — هل هم الشعب ؟

وفى رأيى أنهم لا يمثلون الشعب ، ولكنهم يمثلون شيئا آخر !

ومن صراعنا ضد الاستعمار كان الشعب يكافح الاستعمار وأعوانه من الخونة ، وقد قلنا ان القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين انما هو أول هدف من أهداف الثورة ، وقلنا : اننا اذا لم نقض على أعوان الاستعمار فلن نقضى على الاستعمار لأنه يرتكز عليهم !

واليوم لابد أن نكون واضحين فى تحديدنا : الشعب هو من يساند الثورة الاشتراكية ويساند البناء الاشتراكى .

اذن عندما نأتى اليوم ونقول ان كل الحرية للشعب وكل الديمقراطية للشعب فلابد أن نحدد من الشعب؟ الشعب هو الذى تعمل الثورة الاجتماعية من أجله .

ومن أعداء الشعب ؟

أعداء الشعب هم جميع القوى الاجتماعية والجماعات التى تناهض هذه الثورة الاشتراكية والاجتماعية والتى تهدف طبعا الى القضاء على هذا النظام الاشتراكى والعودة الى نظام رأس مالى مستغل ، أو نظام مبنى على أساس ديكتاتورية رأس المال مثل ما كان قبل سنة ١٩٥٢ .

(محاضر جلسات اللجنة التحضيرية)

دور الرأسمالية فى التصنيع

بدأنا فى التصنيع ، فماذا كان دورهم فى التصنيع ؟

باستمرار كان كل كلامهم ان هذه الاجراءات لا تطمئن ، وان رأس المال خائف ، رأس المال جبان ، يريد أن يطمئن ، وطبعا كلنا يعرف ممن يخاف رأس المال ؟

انهم يريدون أن نترك لهم كل شىء ، أى أن نعلن انهاء الثورة لكى يطمئن رأس المال الخائف ، رأس المال الجبان !

كانت كل هذه شعارات ترفع ، كلمات تقال لكى تفت فى عضدنا ، ولكى تخيفنا ، ولكى تجعلنا نستجيب لرغباتهم .

ونتساءل : رأس المال غير المطمئن بعد الثورة ماذا فعل قبل الثورة ، قبل سنة ١٩٥٢ ؟ وما مقدار الأموال التى استخدمت من أجل التصنيع ؟

قبل الثورة فى سنة ١٩٥١ كان مجموع ما استثمر من أجل التصنيع مليونى جنيه ومن ١٠٠ الف الى ١٢٠ الف جنيه كان مجموع ما صرف فى الصناعة من القطاع الخاص .

واذا قارنا ذلك بالعام الماضى (سنة ١٩٦٠) نجد أن ما استثمر من اجل الصناعة ٨٨ مليون جنيه تقريبا : اى ٤٤ ضعف ما كان يستثمر قبل الثورة !

لقد كنا نعقد لرأس المال الاتفاقيات مع الخارج ، ونوفر له العملة الصعبة ، ونوفر له جميع التسهيلات ، كل ذلك لكى يعمل ، ولكن كل ما كان يعمله هو الاستيلاء على أرباح المصانع !

فما المخاطرة التى كان رأس المال يأخذ فى مقابلها كل هذه الفوائد؟

لم تكن هناك أية مخاطرة بأية حال وانما المشروعات تحولت الى أرباح شخصية .

وكلنا نعرف أن المشروعات الصناعية حققت أرباحا كثيرة فى السنين الأخيرة نظرا لمنع استيراد جميع السلع الاستهلاكية .

وانا قد اردت أن أقول هذا الرد لكى أوضح أن المعركة ــ من أول يوم من سنة ١٩٥٢ ــ معركة فيها شد وجذب ، وفيها صراع طبقى .

واننا لا نستطيع أن نقول : ان الصراع الطبقى غير موجود طالما يوجد فلاح يعمل « كعامل تراحيل » ولا يجد ما يأكل ، وهناك شخص آخر يكسب فى السنة مليون جنيه ، ويرسل له مكتبه فى باريس عشاءه بالطائرة !

(محاضر جلسات اللجنة التحضيرية)

الرأسمالية والشركات الممصرة

لما بدأ الحصار الاقتصادى بعد معركة قناة السويس كان للرجعية دورها ، هربوا الأموال ، ضاربوا بالنقد !

وبعد ذلك بعد اعلان تمصير الشركات البريطانية والفرنسية تكاتف الرأسماليون معا وقدموا طلبات ، وجاء الدكتور القيسونى بكشف قدمه له الرأسماليون يريد كل واحد منهم أن يستحوذ على شركتين أو ثلاث من الشركات الممصرة .

ولكنى قلت له فى هذا اليوم : ان جميع الشركات الممصرة تذهب للقطاع العام لأننا لن نستطيع بأية حال أن ندع الرأسماليين يزيدون من تحكمهم بأن يستحوذوا أيضا على ممتلكات فرنسا وممتلكات انجلترا .

وكانت الفرصة لنا فى هذا الوقت أن نقيم القطاع العام ، ونبدأ فى

انشاء قطاع عام فعلا على اساس واسع ، ونبدأ فى تطبيق الاشتراكية بمفهومها الحقيقى .

(محاضر جلسات اللجنة التحضيرية)

الرجعية ترفع شعار الاشتراكية

لقد اقامت الرجعية نفسها ، والرجعية المعاصرة أو الرأسمالية المعاصرة ذكية جدا ، لأنها تؤقلم نفسها وفقا لطبيعة العصر !

فبعد سنة ١٩٥٧ رفع الرجعيون لافتات اشتراكيتهم ، وكان ذلك فعلا لأنهم يكسبون من زيادة الانتاج .

وطالما أن الاشتراكية مجرد لافتات فهم راضون ، وطالما أن الاشتراكية شعارات لاغير فلماذا يغضبون ؟ فى الواقع أنهم يريدون ذلك وعلى استعداد لأن يرفعوا شعارات فى الاشتراكية أضعاف ما نقوله فيها بشرط الا توضع الاشتراكية موضع التنفيذ أو يتم تطبيقها !

(محاضر جلسات اللجنة التحضيرية)

الرأسمالية وقوانين يوليو الاشتراكية

كلنا نعرف كم حصلت محاولات لمقاومة هذا التطور الاشتراكى أو هذه الثورة الاشتراكية ! وبعد قرارات يوليو سنة ١٩٦١ الى أى حد اصيبت البلد بنوع من البلبلة ! لانه بعد فترة طويلة من المهادنة ــ وهى الفترة التى كانت بين خروج الانجليز وبين صدور القرارات الاشتراكية ــ صدرت هذه القرارات مرة واحدة .

واستطاع الاقطاعيون ان يخلقوا نوعا من البلبلة ، ولم يكن ذلك فى أول يوم ، فقد رأيت بنفسى فى أول يوم ، وثانى يوم ، وثالث وعاشر يوم كيف قابل الشعب هذه القرارات بمنتهى الترحيب ، وبعد ذلك بدأت البلبلة ، اذن هناك محاولات ضد هذا البناء الاشتراكى ، ممن ؟

من الذين ليست لهم مصلحة فى البناء الاشتراكى .

(محاضر جلسات اللجنة التحضيرية)

موقف الطبقة المتوسطة من الثورة الاشتراكية

لم يتكلم احد عن الطبقة المتوسطة ، وانا أرى انه لابد أن نتكلم عن الطبقة المتوسطة ، ونوضح الامور .

قطعا توجد الطبقة الراسمالية والاقطاعية ، وتوجد الطبقة المتوسطة ،

وتوجد طبقة العمال والفلاحين . ويدخل ضمن الطبقة المتوسطة الرأسمالية الوطنية ، ويدخل ضمنها أيضا التجار — الرجل الذى يشتغل فى محله هو وأولاده ومعه أفراد يعملون ولا يكون من المستغلين — ويدخل ضمن هذه الطبقة المهنيون : الأطباء — المهندسون — المحامون — المحاسبون الى آخره .

وانا اعتبر ان كل هذه القوى اشتركت فى الماضى من اجل قيام هذه الثورة السياسية والاجتماعية وان هذه القوى هى التى تستطيع ان تقرر مصير الامة .

وبالنسبة للثورة الاشتراكية نجد أن بيننا وبين الرجعية والاستعمار صراعا وبين الرجعية ورأس المال .

والطبقة الرجعية والرأسمالية تحاول ان تبلبل وتجذب اليها الطبقة المتوسطة حتى تستخدمها فى ضرب الثورة الاجتماعية .

اننا نقول ونوضح لهذه الطبقة المتوسطة ان مصالحها مرتبطة مع مصالح الشعب ، ومصالح العمال والفلاحين اكثر مما هى مرتبطة مع مصالح الطبقة الاقطاعية الرأسمالية .

انهم يثيرون بلبلة ويقولون مثلا للأطباء : انه ستخفض او تحدد دخول الأغنياء ودخول الطبقات الكبيرة ، ولذلك لن يجد الأطباء المكاسب .

وانا فى رأيى ان هذا الكلام الفرض منه البلبلة لأنه كلما ارتفع مستوى الشعب ازدادت قدرة الشعب على التعامل مع الأطباء ، ومع المحامين ، ومع المحاسبين !

(محاضر جلسات اللجنة التحضيرية)

الايمان بالاشتراكية

ان نصف الطريق الى تحقيق المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، هذا المجتمع الذى نريده ونسعى اليه هو أن يرسخ ايماننا به كضرورة حيوية ، وأن يعمق اقتناعنا به كعقيدة واعية فاهمة .

أما النصف الآخر ، النصف الباقى منه — فهو ان نضع الوسائل العلمية والأساليب والصور الخارجية التى تحول هذا الايمان والاقتناع الى واقع حى .

ذلك انه بدون الايمان والاقتناع سوف يبقى الأمر كله مجرد شعارات تتناقلها الألسنة ، فاذا تجاوز الأمر هذه المرحلة تحت تأثير قوة دافعة فانه لن يصبح اكثر من خطوات متعثرة ، لا هى ثابتة ولا هى مستقيمة فى خطوطها .

هكذا أتصور ان كل جهد يبذل فى شرح المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى انما هو عمل ايجابى من أجل تحقيقه .

اقول ذلك كمقدمة أرتب عليها يقينى من أن هذا المجتمع الجديد الذى نتصوره يحتاج منا جميعا أن نشحذ ملكاتنا الفكرية ، لتكون الصورة شاملة فى تعبيرها عن احتياجات تطورنا .

(جريدة الأهرام ٣ من فبراير سنة ١٩٦٠)

اشتراكيتنا تعبير عن ظروفنا :

ما الأساس الذى أطالب ترتيبا عليه بأن يرسخ ايماننا بالمجتمع الاشتراكى الديمقراطى كضرورة حيوية ، وأن يعمق اقتناعنا به كعقيدة واعية فاهمة ؟

لقد سمعت عمن يرى انه نظام وسط بين الأنظمة ، وبما أننا فى موقف وسط بين الشرق والغرب فكذلك يجب أن يكون نظامناوسطا بين الشيوعية والرأسمالية !

ثم سمعت عمن يرى انه نظام ابتكرناه ، وأننا نؤمن به لأننا لا نقلد به احدا .

وبما أن لنا شخصيتنا المستقلة فكذلك ينبغى أن يكون لنا نظام اجتماعى مستقل .

ولست اتصور ما هو أكثر بعدا عن الحقيقة من هذه التعليلات ، ولست أرى فيها كذلك أساسا يمكن الاستناد عليه فى الاقتناع بالمجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى .

لماذا ؟

أولا ـــ ان الحياد السياسى الذى تنادى به ليس موقفا وسطا بين الشرق والغرب ، وانما هو البعد عن التورط فى الحرب الباردة بين المعسكرين ، ثم هو رغبة اكيدة فى ابقاء رأينا الدولى متحررا من الانحياز لكى نستطيع أن نضعه مع الحق حيث نجده .

ثانيا ـــ انه حتى برغم ذلك ـــ اذا جاز فى الحرب الباردة وفى مجالات السياسة اتخاذ موقف وسط أو يمكن أن يسمى وسطا ـــ فان اتخاذ مثل هذا الموقف فى مجالات العقائد الاجتماعية أمر مستحيل .

ان الحرب الباردة نزاع بين كتلتين بعيدتين ، ومن ثم فنحن نستطيع أن نعزل انفسنا عن تياراتها ثم نقرر لأنفسنا ما نراه ، أما العقائد الاجتماعية فأمر أعمق ، اذ هى من صميم قلبنا وعقلنا وروحنا .

ومن هذا يصبح الحديث عن خط وسط حديثا سطحيا ، ذلك بأن عقائد اية امة وتطورها الواعى بدافع هذه العقائد لا يمكن أن تقيدهما

الخطوط الوهمية : ترسم في الوسط أو تتحرك يمينا ويسارا طبقا لارادة الرسام !

ثالثا — ان العقائد الاجتماعية لا تستقر وتثبت لمجرد انها اختراع خاص للمنادين بها لم يقلدوا به أحدا ولم يسيروا به فى ركاب غيرهم ، وانما تثبت العقائد الاجتماعية حين تكون قريبة من قلوب أصحابها وعقولهم وأرواحهم .

ولقد كررت الحديث عن القلب والعقل والروح ، واريد ان احدد مفهوما لهذه الثلاثة :

ان قلب الأمة هو أمانيها .

وعقل الأمة هو حاضرها .

وروح الأمة هو تاريخها .

وليس فى وسع المرء ان يقف موقفا وسطابين قلبه وعقله وروحه .

كذلك ليس فى وسعه أن يخترع فيها ويصنع .

وانما مزيج القلب والعقل والروح لأية أمة هو الذى يتفاعل ليكون فى نهاية الأمر عقيدتها الاجتماعية او هكذا ينبغى ان يكون ، فليس هو اذن موقفا وسطا بين العقائد ، وانما هو التطور الطبيعى الى مداه .

كذلك ليس هو اختراعا تنفرد به وانما هو التعبير الأصيل عن ظروفنا الخاصة .

(جريدة الاهرام — ٣ من فبراير سنة ١٩٦٠)

الفرق بين اشتراكيتنا وبين الاشتراكيات الأخرى

قلنا ان اشتراكيتنا تتمشى مع ظروفنا ، ونحن لا ننقل التجارب الاجتماعية التى فى العالم ، ولكننا ندرس ونطلع عليها بلا تعصب ، ولكن هناك فارقا أساسيا بين اشتراكيتنا — وفق ما بين هذا الميثاق الوطنى — وبين الاشتراكية الماركسية اللينينية :

الماركسية اللينينية لا تعترف بالدين ونحن نعترف بالدين ونعترف بالله .

الماركسية اللينينية تطالب بالانتقال من دكتاتورية الرجعية الى دكتاتورية البروليتاريا التى هى دكتاتورية طبقة ما ، ونحن لا نقول بأن تنتقل الدكتاتورية من طبقة الى طبقة والا فسندخل فى حرب أهلية ، فنحن ننتقل من دكتاتورية الرجعية الى ديمقراطية الشعب أجمع .

والماركسية اللينينية تطالب بهدم الطبقة المستغلة بعنف واستئصالها . ونحن نقول : اننا نحل مشاكلنا بدون اراقة دماء ، ونتيح لهذه الطبقة أو لأفرادها فرصة العيش الكريم .

والماركسية لا تؤمن بالملكية الخاصة ونحن نقسمها الى ملكية غير مستغلة وملكية مستغلة ، ونحن ضد الملكية المستغلة .

والماركسية والشيوعية تنص على تأميم الأرض ، واشتراكيتنا لا تنص على تأميم الأرض ، بل تؤمن بالملكية الفردية فى الأرض فى اطار من التعاون .

(محاضر جلسات المؤتمر الوطنى)
(الجلسة السابعة ـ ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٢)

حل الصراع الطبقى بالوسائل السلمية فى اطار الوحدة الوطنية

هناك تصادم بيننا وبين أعدائنا ، بيننا وبين الرجعية ، لهذا قلنا فى الميثاق الوطنى : ان الرجعية يجب أن تسقط ، وتحالف الاستعمار مع الراسمالية يجب أن يسقط ، والرجعية يجب أن تتجرد من جميع أسلحتها .

قلنا هذا ، وبذلك قضينا على التصادم بيننا وبين الرجعية وبقى ويبقى بعد ذلك التناقض الذى بين قوى الشعب العاملة الآن : هناك تناقض بين العمال والفلاحين ، وهناك تناقض بين العمال والرأسمالية الوطنية ، وحل هذا التناقض يأتى بالوسائل السلمية .

(محاضر جلسات المؤتمر الوطنى)

نصنع تجربة رائدة

ان كل بلد يجب أن يطبق هذا النظام بما يتمشى مع ظروفه وتقاليده ومع معيشته وهذه هى تجربتنا . نظامنا يخرج من بلدنا ـ نظام نابع منا من طباعنا وعاداتنا ، انه نابع من ايماننا وليس منقولا من اى نظام . نظامنا الاشتراكي ليس كتابا نضعه موضع التنفيذ ، ولكن كل خطوة من هذا النظام انما هى نتيجة التجارب ، ونتيجة العدل فى مجتمعنا حتى تتناسب هذه الخطوات مع مجتمعنا ومع تطوره .

لقد جربنا فى السنين الماضية التجربة والخطأ ، وكانت هذه التجارب هى اساس بناء المجتمع الاشتراكى ، وهذا المجتمع ليس عبارة عن كتاب منزل وكتاب مكتوب ! قالوا علينا اننا نضع تجربة لم تصنع ، وهذا فخر لنا ، لاننا لا ننقل تجربة من الدساتير الشرقية ، او من الدساتير الغربية ولكننا نصنع تجربة تسير وفق عاداتنا ووفق طبيعتنا ووفق انفسنا ، وهذا فخر كبير لنا لأن النقل ليس هو السبيل الأمثل بأية حال لكى نرسى قواعد مجتمعنا .

نحن نبنى ونصمم المجتمع

ان بناء المجتمع الجديد ليس مهمة سهلة ، ولكنه مهمة صعبة ، لاننا لا نبنى المجتمع الجديد فقط ، وانما نضع تصميم هذا المجتمع الجديد لانفسنا قبل ان نبنيه .

ان ظروفنا تختلف عن ظروف غيرنا ولا يمكننا ان ننقل تجربة مجتمع آخر لان كل مجتمع يصنع تطوره والنظام الذى يلائمه ، وطبعا لو كنا اخذنا اى نظام ونقلناه لأجل تطبيقه فى مجتمعنا وتجاهلنا فى هـذا طبيعة مجتمعنا والعوامل المتباينة والمختلفة بين أرجاء هـذا المجتمع ـ فلن نستطيع أن نخلق النظام والمجتمع اللذين يلائمان هذا الشعب ، ولكننا مطالبون بأن ندرس تجارب الآخرين حتى نستطيع أن نفيد منها ، اننا نبنى هذا المجتمع الجديد ، لا نبنيه فقط وانما نصممه أيضا ، وهـذا التصميم مستمر والعمل فيه مستمر ، ونحن نبنى المجتمع ونضع تصميم المجتمع ونستوحى هذا التصميم من ظروفنا .

(خطاب الرئيس فى المؤتمر التعاونى)

(بتاريخ ١٩٥٨/١١/٢٦)

ترابط الاشتراكية بالوحدة

هناك ترابط كبير بين الاشتراكية والوحدة ، ولذلك فاننا نقول باستمرار : اننا لن نتحد ابدا مع اى بلد عربى الا حين يطبق الاشتراكية، ويعلن ماذا يعنى بالاشتراكية ، وبذلك لا تتعرض الوحدة للخطر ، لأن تطبيق الاشـتراكية واعلان محتواها يمنع الانتهازية التى تعلن انها اشتراكية ثم تتحالف مع الرجعية فى تسديد الطعنات الى الوحدة .

ان هذا يقضى على جميع العناصر التى وجدت بطبيعتها لتحارب الوحدة .

واذا سألنا اليوم من الذى يحارب الوحدة غدا فى سورية ؟ انها الشعوبية والرأسمالية لأنهما تعلمان أن الوحدة معناها الاشتراكية ،ومن ثم اذا سبقت الوحدة الاشتراكية فلابد للرأسماليين أن ينقضـوا على الوحـدة أولا حتى لا يقعوا تحت بطش الاشتراكية كما يتصـورون أن الاشتراكية تبطش بهم . وهذا هو ما حدث فى تجربة الوحدة الأولى ، ولذلك سميت الرجعية بالانفصالية لأن الانفصال حماية للرجعية من الاشتراكية ، وربما كان انقضاضهم على الوحدة ليس كرها فى الوحدة ولكنه كره فى الاشتراكية ! .

والوحدة هى التى تنقلها من الثورة الوطنية الى الثورة الاجتماعية فما هو الرأى بالنسبة للاشتراكية ؟

هذه كلها موضوعات تحتاج الى الحديث بوضوح وبصراحة لكي نستطيع أن تكون على بينة من الشعار ومحتواه ، لأن أخطر حاجة تقابلنا أن يكون عندنا شعار ولا نعرف ما محتويات هذا الشعار .

(محاضر جلسات مباحثات الوحدة)
(مارس - أبريل سنة ١٩٦٣)

الاشتراكية والوحدة

كانت الوحدة تعبيرا عن آمال الشعب العربى فى بناء المجتمع الجديد على اساس متحرر من الاستغلال السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، على اساس من العدل الاجتماعى .

الثورة فى ذاتها ليست غاية ، ولكنها كانت وسيلة لاقامة المجتمع الذى نريده .

والوحدة كانت ثورة اشتركت فيها مصر وسورية من أجل تحقيق القومية العربيـــة ، ومن أجـل اقامة المجتمع الذى يشعر كل فرد فيه بالعدالة وبالمساواة .

ذلك لأن المجتمع الذى وجدناه وورثناه كان مبنيا على الاقطــاع وعلى الاستغلال ودكتاتورية رأس المال ، وكانت القيم والمفاهيم فيه تختلف عما يريد كل فرد وعما يتصوره كل فرد .

كانت الحرية عبارة فى الدساتير ، وكانت الديمقراطيــة عبــارة فى الدساتير ! وكان الاستغلال يسلب الحرية ويسلب الدستور !

كانت دكتاتورية رأس المــال تقضى على كل معنى من معانى الحرية ، لأن راس المال يستطيع ان يفعل كل شىء والذى حرم المــال لا يستطيع أن يفعل اى شىء .

كان الذى عنده مال يستطيع أن يفتح جريدة يومية يعبر فيها عن رأيه ، ويدافع فيها عن مصالحه ، عن دكتاتورية رأس المال ، وعن حريته فى أن يستغل .

وكان المحروم من المال لا يستطيع أن يعبر عن رأيه تعبيرا كاملا على قدم المساواة مع من استطاع أن يصدر جريدة ، مع من يملك !

واليوم اصبحت الصحافة فى بلدنا ملكا لقرائها ، للشعب وليست ملكا لراس المال المستغل ولا ملكا لحزب .

حينما قامت الثورة كانت تهدف الى القضاء على كل هذا ، كانت تهدف الى القضاء على الفوارق بين الطبقات .

ولكن فى الوقت نفسه كنا نريد أن نصل الى هذا بالوسائل السلمية ، كنا نريد أن نصل الى هذا بالتفاهم وفى اطار من الوحدة الوطنية .

كنا نريد أن نصل الى هذا بطبيعتنا العربية الكريمة الطيبة .

ونحن نستطيع ان نفخر ونعتز بأننا نسير فى تحقيق هدفنا بهذه الروح ، لم تنقض قط طبقة على طبقة لتسود هى ، وتجعل الطبقة الأخرى مستغلة أو تجردها من كل شيء .

نحن كشعب فى اطار الأمانى الشعبية وبالقوة التى فى أيدينا وهى قوة الشعب ــ نغير هذا المجتمع حتى يتناسب مع أمانينا ومع آمالنا .

لهذا لابد أن نعمل ونزيد الانتاج ، لأننا اذا أردنا فعلا أن نخلق المجتمع الذى ترفرف عليه الرفاهية فلابد أن نزيد من دخلنا القومى ، وزيادة انتاجنا القومى هى التى ستمكن من رفع مستوى الفرد فى هذه الجمهورية .

ان هذه الجمهورية باعلانها العدالة الاجتماعية وقضائها على الظلم تنبه أذهان الناس فى جميع انحاء المنطقة التى نعيش فيها الى حقوقهم ، والعمل الذى يتم فى هذه المنطقة لابد أن ينعكس وأن يكون له رد فعل ليس فى محيطنا فقط ، ولكن على نطاق عالمى ، لأن ثورتنا الاشتراكية ليست بالحدث البسيط ، ولكنه حدث كبير ، لأننا نحقق الاشتراكية بطريقة تنبع من ارادتنا وبطريقة تتمشى مع طبيعتنا .

ان المجتمع الذى ترفرف عليه الرفاهية انما هو أيضا عملية نسبية ، لأن الرفاهية متعلقة بحاجة الفرد وحاجات الفرد لا تنتهى ! اذن فطريقنا طريق طويل ولا نهاية له ، وسنعمل باستمرار على تطوير مجتمعنا .

وأرجو أن تحقق هذه الثورة الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ، وأن يعرف كل فرد واجباته لأن العمل هو سبيلنا الوحيد للبناء .

(محاضر جلسات مباحثات الوحدة)
(مارس ــ أبريل سنة ١٩٦٣)

ترابط الاشتراكية بالديمقراطية

ثورة « ٢٣ يوليو » كانت أول من نادى بشعار الديمقراطية الاجتماعية ، فالديمقراطية حتمية الحل الاشتراكى لتحقيق الديمقراطية، ولا يمكن أن توجد ديمقراطية بمعناها الصحيح الا اذا تحقق الحل الاشتراكى ، فالديمقراطية ــ بدون اشتراكية ــ تعبير دكتاتورية رأس المال ودكتاتورية الاقطاع ، أى دكتاتورية الرجعية (أو دكتاتورية البورجوازية) .

وليس معنى هذا أن الاشتراكية تغنى عن الديمقراطية ، ولكن الاشتراكية ضرورة لاقامة الديمقراطية والا فستبقى الديمقراطية هى الديمقراطية الطبقة ، أى دكتاتورية الطبقة الواحدة التى تمثل تحالف الاقطاع مع رأس المال .

لا وجود للديمقراطية الا اذا تحققت الديمقراطية الاجتماعية التي توجد فى ظلها المساواة وتجعل الشعب يستطيع أن يباشر عمله السياسي .

والشعب لن يكون حرا اذا تحكم راس المال أو الاقطاع ، والديمقراطية السياسية تحمى الاشتراكية ، ولهذا نص الميثاق أن يكون ٥٠٪ على الأقل من أعضاء البرلمان من العمال والفلاحين ، لأنهم أصحاب المصلحة الحقيقية فى الاشتراكية .

الاشتراكية هى سيطرة الشعب على وسائل الانتاج ، اذن لابد أن تكون هناك خطة حتى يمكن أن تكون الاشتراكية تطبيقا فعليا لا مجرد شعارات !

وحينما بدانا فى تطبيق الاشتراكية تخلصنا من راس المال الأجنبى فأممنا البنوك والشركات وقناة السويس .

والاشتراكية ــ وفقا للميثاق ــ لا تعنى التأميم وانما الكفاية والعدل .

والعدل يدخل ضمنه التاميم ، أما الكفاية فيدخل ضمنها التصنيع وزيادة الانتاج .

(محاضر جلسات مباحثات الوحدة)
(مارس ــ أبريل سنة ١٩٦٣)

الفصل الثالث

طريق الاشتراكية

طريق الاشتراكية

* ما المجتمع الاشتراكى ؟
* مشاكل وعقبات
* تذويب الفوارق بين الطبقات
* الحرية والخبز
* حرية المواطن
* صورة المستقبل
* طريق البناء
* الوحدة الوطنية سلاحنا
* لسنا وحدنا
* مجتمع خدمات
* سيادة الشعب
* تحطيم الاقطاع دعامة الاشتراكية
* دور الجامعات فى بناء المجتمع
* معنى الاشتراكية

ما المجتمع الاشتراكى ؟

حينما أعلنا اننا نتجــه الى بناء مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى كان الشعب يشعر أننا بهذا نعبر عن آماله وامانيه ، فماذا يعنى المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ؟ .

ان هذا يعنى المجتمع الذى ترفرف عليـــه الرفاهيــة والعــدالة الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة بالقضاء على الاستغلال والقضاء على الاقطاع والقضاء على سيطرة رأس المـال وايجاد فرصة متكافئة لـكل فرد من أبناء هذا البلد ، لا سادة ولا عبيد ، ولـكننا جميعاً تحت عـلم هذه الجمهورية نشعر بالعزة ونشعر بالمساواة .

كان هذا هو المبدأ الذى أعلناه منذ قامت الثورة وحينما أيد الشعب هذه الثورة لم يكن يؤيد المبــادىء فحسب ، بل كان يعنى بهذا أنه آلى على نفسه أن يحقق هذه المبادىء ويضعها موضع التنفيذ .

(عيد النصر)

٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

مشاكل وعقبات

لقد قابلتنا فى الطريق مشـــاكل وعقبات كان علينا أن نذلل هــذه المشاكل وهذه العقبات والمشاكل الطبقية ، ويجب الا ننسى اننا مجتمع قاسى من التنافر بين الطبقات بمعنى انه كان عندنا طبقة اقطاع ، طبقة مستغلة ، وطبقة تستغل رأس المـال للسيطرة ، وورثت هــذه الطبقة الامكانيات ، وكان عندنا طبقة مستغلة لم ترث ولم يكن أمامها الا الـكفاح والجهاد فى سبيل أن تأخذ مكانها الطبيعى فى البلد ، وهذا يتغير بالعمل والعمل المثمر .

ان أول أهدافنا هو تقريب الفوارق بين هذه الطبقات بالقضاء على تحكم رأس المـال وديكتاتورية رأس المـال قوة ، فاذا سار رأس المـال فى طريق الخطأ فى الاستثمار فانه يمثل فعلا دكتاتورية ، لأنه عن طريق المـال يمكن أن تتكون القوة ، وطبعـا ينحرف عن الطـريق الجاد الى الاستغلال .

ولـكى نحقق مجتمعا ترفرف عليه الرفاهية يجب أن نضع هــذا موضع الحساب : تقريب الفوارق بين الطبقات ، ونعمل من أجل الطبقــة العاملة كلها ، ومن أجل البلد كله ، ولا نعمـــل من أجل أفراد ومن أجل أشخاص .

(خطاب الرئيس عند اجتماعه باعضاء مجلس

محافظة بورسعيد فى عيد النصر الرابع عام ١٩٦٠)

تذويب الفوارق بين الطبقات

وعندما أطالب بتذويب الفوارق بين الطبقــات اعتقد أنى أعبر عن أمل الشعب ، ويخطىء من يظن أننى أطالب بتذويب الفوارق بين الأفراد ، لأن كل فرد له خواصه الأخلاقية وخواصه العلمية ، وأيضا خواصه من ناحية المهارة فى العمل أو من ناحية التجارب التى اكتسبها من مزاولة عمله ، ويجب الا يخطر فى بالنا اننا نعمل الناس كلهم كالطوب او مثل علبة الــكبريت مثلا ، فهذا شيء غير ممكن ، لأن الناس بشر : فهناك فرد عنده أخلاق وآخر عديم الأخلاق ، وهناك فرد مثقف ومتعلم وآخر جاهل ، واننا لا نستطيع أن نذيب الفوارق بين هذا وذاك كما أننا لا نستطيع أن نذيب الفوارق بين الفرد الذى يرسب فى المدارس وخرج منها وبين الذى واصل تعليمه حتى حصل على الدكتوراه ، لأن تذويب الفوارق بين هذا وذاك يعد استحالة مادية لا نقدر عليها .

اننا نطالب بتذويب الفوارق بين الطبقات ، الطبقات التى ولدنا فيها وعشنا فيها : طبقة تحالف الاقطاع والراسمالية المستغلة والطبقة المتوسطة وطبقة العمال والفلاحين ، هذه هى الطبقات الثلاث التى وجدناها وولدنا فيها وعشنا فيها .

لــكن البلد كله كان يشتغل لحساب من ؟

لحساب طبقة واحدة ! لأن الظروف هيأت لطبقة الاقطاع والراسمالية المستغلة ان تحتكر السلطة والنفوذ والمال والأسلحة والجيش والبوليس واكثر من هذا فان هذه الطبقة هى التى وضعت نظام الدولة بحيث يخدم مصالحها ، وكونت الجيش والبوليس من أجل حمايتها . انهم يعتبرون أنفسهم أصحاب المصلحة الحقيقية فى البلد ، أما الطبقة الأخرى فلابد أن تعمل وتشتغل لخدمتهم ، لكى يحققوا المزيد من الأرض والمزيد من المال لمصلحة الطبقة الاقطاعية والراسمالية المستغلة .

وكان الشعب لا يقبل بأية حال هــذا الوضع ، فكان الشعب يثور باستمرار ، يثور من أجل الثورة الاجتماعية كان يقول : الاستقلال التام أو الموت الزؤام ، وكان يثور من أجل اجلاء الاستعمار الانجليزى ، وفى الوقت نفسه كان يثور من أجل الكفاية والعدل .

ومن أجل هذا قلت فى الميثاق الوطنى : ان حكم تحالف الاقطـــاع والرأسمالية المستغلة ـــ حــكم الرجعية ـــ يجب أن يسقط ، لأن عدم سقوط هذا التحالف يعنى استحالة تذويب الفوارق بين الطبقات .

تذويب الفوارق بين الطبقات معناه مجتمع فيه عدالة اجتماعية وثورة اجتماعية من أجل القضاء على الاستغلال بجميع صوره ، ومعناه أن الطبقة المستغلة أو الرجعية التى تمثل تحالف الاقطاع مع رأس المال المستغل يجب ان تسقط ، ويجب أن تكون هناك فرصة للعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ، ويجب أن ينتهى عهد الطبقة الســائدة والشعب كله فى هذا

يمثل طبقة واحدة ، وهذا يعنى القضاء على الاستغلال ، والقضاء على الاقطاع .

كان عندنا اقطاع وكلنا نعرف الذين كانوا يملكون ٢٠ الف فدان او ٣٠ ألف فدان . كانوا يملكون اقطاعات وتفاتيش كثيرة جدا فى نجع حمادى ، وفى الصعيد وفى الوجه البحرى ، هل كان هناك تكافؤ فرص ؟ هل الفلاح الذى يمثل الأغلبية الكبرى (١٥ مليونا من ٢٠ مليونا) كان له صوت ؟ هل رغيف الخبز كان مؤمنا وكان متوافرا ؟ لا ، لأن هذا كان يمثل سيطرة طبقة ، كانت هناك طبقة توارثت هذه السيطرة عن طريق ملكية الأرض ، وعن طريق ملكية المال ، وعن طريق نفوذها ، وبذلك اصبحت هى سيدة الموقف ، وكانت الديمقراطية التى تنادى بها هذه الطبقة عبارة عن ديكتاتورية ، لأنها كانت لمصلحة طبقة واحدة ، لمصلحة الاقطاع ، والرأسمالية المستغلة .

ولقد حرص الميثاق الوطنى على الحديث فى هذه الامور ، وطالب بتذويب الفوارق بين الطبقات وقال بوضوح : ان تحالف الاقطاع والرأسمالية أو الرجعية يجب أن يسقط ، بل يجب أن يجرد من جميع الأسلحة لأن الرجعية لن تقبل بأية حال أن يسترد الشعب حقوقه وأن يسلبها سلطتها ، وأن يسلبها جهاز الدولة الذى كانت تعتمد عليه فى تحقيق أطماعها وكل أنواع الاستغلال التى كانت تمثله .

وفى « ٢٣ يوليو » لما أعلن الجيش أنه فى جانب النضال الشعبى وفى جانب الشعب حققنا أول خطوة فى اذابة الفوارق بين الطبقات .

واحب أن أؤكد هنا أن اذابة الفوارق بين الطبقات معناه تكافؤ الفرص لجميع أبناء الشعب بحيث لا توجد طبقة تمثل الأسياد ، وطبقة فى خدمة هؤلاء الأسياد ! كل واحد يملك الفرصة ويحصل عليها لا بالقرابة ولكن بعمله وحده .

وأستطيع ان أضرب مثالا على تكافؤ الفرص عندنا .

فأنا رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، وكان لى اخ فى الكلية الحربية ورسب وطردته الكلية ، ثم التحق بجامعة الاسكندريه ورسب مرة أخرى ، فطردته جامعة الاسكندرية ، ولم أحاول أن أتوسط له وأعيده الى الكلية الحربية أو الى جامعة الاسكندرية .

هذا هو مجتمع تكافؤ الفرص الذى نريد أن نذيب فيه الفوارق بين الطبقات .

(من محاضر جلسات المؤتمر الوطنى)

ولكى نستطيع أن نقرب الفوارق بين الطبقات وحتى نستطيع أن نخلق المجتمع القوى الذى ترفرف عليه الرفاهية لابد من أن نعمل ولابد من أن نعمل على الا يكون هناك عمال عاطلون ، وليست هذه هى مسئولية الحكومة فحسب ، بل مسئولياتنا جميعا ، ثم لابد أن نعمل على أن يكون لكل شخص فرصة تماثل فرصة اخيه ، ولابد أن نعمل

على أن يكون لكل شخص فرصة متماثلة فى اعمالنا ، سواء الأعمال الحكومية او الأعمال الأخرى ، ولابد من ان نتكلم بصراحة وبشجاعة ونقول رأينا بصراحة وبشجاعة فى كل أمر من الأمور لنعرف طريقنا والعقبات التى تواجهنا .

فمثلا بعض المصانع التى افتتحناها تكلفت مليون جنيه ، واشتغل فيها اربعة آلاف عامل ، ومعنى هذا أن العامل الواحد كى نخلق له عملا يحتاج الى ١٥٠٠ جنيه ، وهذه عملية بديهية ، فاذا كان عندنا مثلا ألف فى حاجة الى عمل او الفان او ثلاثة آلاف فمعنى هذا أن نوفر الأعمال اللازمة للاستثمار لخلق المصانع ولخلق الجمعيات التعاونية الصناعية او الحرفية كى نوجد لهم عملا .

(خطاب الرئيس عند اجتماعه باعضاء مجلس محافظة بور سعيد واعضاء الاتحاد القومى بالمحافظة فى عيد النصر الرابع عام ١٩٦٠)

الحرية والخبز

لقد كان الشعب ينشد الحرية وكان يدرك أن الحرية لا تنفصل عن الخبز ، وقد عرفنا فى الماضي كيف كانت الحرية ، وعرفنا فى الدروس التى اخذناها بعد دستور سنة ١٩٢٣ أن الحرية ليست برلمانا وقبة برلمان وحفنة من الناس نضعهم فى البرلمان ، ولكن الحرية هى : المساواة ، والحرية هى : الديمقراطية الاجتماعية ، والحرية هى القضاء على الاقطاع وعلى سيطرة رأس المال على الحكم ، والحرية هى القضاء على الاقطاع ، وأن يكون لكل فرد الحق فى أن يجد رزقه ولا يهدد فى رزقه .

كان الشعب ينشد الحرية ، وكان يدرك أن الحرية لا تنفصل عن الخبز ، وأن المساواة لا تنفصل عن الحرية ، وكان يدرك أن لا حرية من غير خبز ولا حرية من غير مساواة .

هذا الدرس الذى أخذناه من المرحلة التى مضت من سنة ١٩٢٣ ومن التجارب التى حاول الاستعمار أن يضللنا بها والتى حاول المستغلون أن يضللوا بها تحت اسم الديمقراطية وتحت اسم البرلمانية ، ورأينا طبعا كيف كانت الديمقراطية فى عام ١٩٢٣ ؟ وكيف كانت البرلمانية الفاظا براقة وعناوين ، وكانت وسيلة وضعها لنا الاستعمار ؟ ولكن – كما قلنا – هل يمكن أن تكون الديمقراطية سياسية بدون أن تكون هناك ديمقراطية اجتماعية ؟ .

هل يمكن أن تكون هناك ديمقراطية سياسية والشعب كله يعمل عبيدا فى الأرض ، والشعب كله يقاسي من سيطرة فئة قليلة مستغلة من الداخل ، والشعب كله يشعر أن الاحتلال جاثم على نفسه ؟ .

أنا أريد أن أفهم كيف تكون هناك ديمقراطية فى هـذا البلد وعلى ارضه ٨٠ الف عسـكرى بريطانى كانوا مرابطين فى قنـاة السويس ؟ وأريد أن أفهم كيف تكون هناك ديمقراطية مع الاقطاع وسـيطرة رأس المال ومع وجود فئة قليلة تتحكم فى الناس ؟

كل هذه كانت شعارات زائفة نعطاها فى ثوب براق وفى ثوب خلاب حتى يتخدر الشعب وحتى يكف عن كفاحه أو السير فى طريق الكفاح لتحقيق الأمانى والآمال التى ينادى بها !

فما الحرية بالنسبة للرجل الذى لا يجـد لقمة العيش لأولاده فى الليل ؟ ان الحرية بالنسبة له ليست الا أن يجـد لقمة خبز لأولاده ! الحرية بالنسبة للفلاح الذى يشتغل عبدا فى الأرض أن يكون حرا ويكون سيد نفسه ، الفلاح الذى يطرده صاحب الأرض من أرضه هو ومتاعه وعائلته لأنه لا يطيع اوامره ولا يقبل أن يكون رقيقا وعبدا وخادما مطيعا أن الحرية عنده أن يكون مطمئنا على حياته ومستقبله ، والحرية بالنسبة للعامل الذى يفصل فى أى وقت والذى لم يكن له الحق فى أن يقول رأيه ، واذا قال رأيه بحرية يفصل من عمله أياما — ان الحرية بالنسبة له أن يكون مطمئنا على عمله ومطمئنا على مستقبله .

كان من الواضح لنا بعد الدروس التى أخذناها فى السنين الماضية اننا اذا أردنا أن نقيـم الديمقراطية فانما نهـدف ونسعى الى اقامة ديمقراطية سليمة لا ديمقراطية تتحكم فيها اقلية تسيطر على الأغلبية أو ديمقراطية يتحكم فيها المستغلون ، وانما كنـا نعنى ديمقراطية الشعب ديمقراطية بناء هذا الوطن ، وهذا الذى أعنيه من أن الحرية لا تنفصل عن الرزق ، والمساواة لا تنفصل عن الحرية ، ولا يمكن أن تكون هناك حرية بدون مساواة ويكون هناك أناس مميزون ولهم الحق فى كل شىء وأناس آخرون محرومون من كل شىء .

كان كل فرد يعتقد ويؤمن بعد أن قامت الثورة أن لا حرية من غير خبز ولا حرية من غـير مساواة ، ومن أجل هذا فان الشعب لم يخدع نفسه ، ولكنه مضى يطور ثورته تطورا بناء وهو واثق من نفسه ، وكان يحاول بكل وسيلة الا يقع فى أخطاء الماضى أو يضحك عليه أو يغرر به ، لم يترك الالفاظ تضلله أو تتلاعب بمقدراته ، وانما مضى يعمل من أجل اقامة المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى لا يأبه لكل القوى التى حاولت أن تعترض طريق تطوره ولا لكل الأسلحة التى استعملت ضده لتخرجه عن هذا الطريق .

(٢٣ من يوليو عام ١٩٥٩)

حرية المواطن

من هذا الايمان بالحرية يمارس شعبنا اليوم ثورة اجتماعية حفزته وتحفزه دائما على أن يضع كرامة المواطن فى الموضع الأسمى ، ذلك أن حرية الوطن انما هى تجميع لحرية المواطنين ، ولا يمكن أن تكون حرية

المواطن فى بلد الا بقيام تكافؤ اجتماعى يمنح الجميع الفرصة المتكافئة ويمد خير الأرض الى مجموع الأحياء عليها .

من أجل هذا الايمان اقدم شعبنا على خطواته الكبرى فى سبيل العدل الاجتماعى ، ثم اندفع الى خطة التنمية التى تستهدف مضاعفة الدخل القومى فى الجمهورية العربية المتحدة فيما لا يزيد على عشر سنوات ، ولم تكن الخطة فى حقيقة أمرها غير دعامة للعدل الاجتماعى ، ليكون هذا العدل أساس مجتمعنا الجديد .

صـــورة المستقبل

والمستقبل كما أتصوره باذن الله وبعون الله وتوفيقه أن يكون عندنا المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى الذى نتخيله ويمثل أحلامنـا ، كنا نحلم بالاستقلال ، ونحلم بطرد الانجليز ، ونحلم بتأميم قناة السويس ونحلم بالتعمير واقامة الصـناعات ، كانت هـذه كلها أحلاما ومن هذه الأحلام أن يكون لدينا صناعة جديدة وان نقيم السد العالى .

هذا هو المجتمع الذى نريده ونعمـل من أجله ونعتمد على سواعد المواطنين وعلى عملهم لاقامته .

ونحن فى هذا البلد الذى حرم العمل فى السنين الماضية نتيجـة للاستعمار وأعوان الاستعمار والعملاء نرى أن أمامنا فرصة وعلينا واجبا كبيرا من أجل العمـل لتعويض ما فات . والمواطنون جميعاً عـدة هذا الوطن وبعملهم وتعاونهم نستطيـع فعلا أن نحقق المجتمـع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى .

ولن يمكننا بأية حال أن نفرض قيام هذا المجتمع ، لأن هذا المجتمع لابد أن يظهر ويتكون من ارادة المواطنين ومن نبضات قلوبهم ، ولا يمكن أن نفرض المجتمع الذى نتمناه والذى نريده ، لأن هذا المجتمع لابد أن يكون تعبيرا عن ارادتنا ، فالمواطنـون جميعا هم المجتمـع ، وهم الذين يشكلون هذا المجتمع ، وهم الذين يضعون هذا المجتمع فى القالب الذى يتمشى مع أمانيهم ومع أحلامهم والذى سيعيش فيه أبناؤهم من بعدهم .

طريق البنـــاء

لقد سرنا فى طريق البناء وفى طريق التصنيع وفى طريق التطور ، التطور الزراعى والتطور الصناعى ، وفى طريق المشروعات الكبرى كالسد العالى وكنا نعتبر أن علينا واجبا كبيرا أن نبنى بلدنا لنحقق المجتمع الذى نتمناه ونعمل من أجله ، واذا كنا ننادى بالحرية السياسية فلا بد أن تكون هناك حرية اجتماعية وتكون هنـاك عدالة اجتماعيـة ، واذا كنا ننادى بالمساواة فلا بد أن نعمـل وننتج حتى نستطيع أن نضع هـذه المساواة موضع التنفيذ ، وكان هـذا العمل الذى استطعنا أن نبـداه والذى لم

يستطع آباؤنا واجدادنا أن يبدءوه لأنه كانت هناك عقبات وكانت هناك ارادة المندوب السامي وارادة السفير البريطاني التى تمنع اقامة هذه المشروعات ، وكان لنا الشرف فى أن نرى الحجر الأول يوضع والبناء يرتفع ، وهو الشيء الذى حرمه آباؤنا وأجدادنا ، وكان هذا يكفى أن يشرف جيلا بأكمله ، ولكنا استطعنا أن نرى النصر وحلاوة النصر وأن نرى حلاوة العمل فى هذه السنوات وأن نحقق ما فات الآباء وما فات الأجداد أن يحققوه .

(٢٣ من يوليو عام ١٩٥٩)

الوحدة الوطنية سلاحنا

كنا جنودا فى سنة ١٩٥٦ واتخذنا من أجل حماية هذا الوطن ومن أجل حريته ، ونحن أيضا جنود من أجل بناء هذه الجمهورية العربية المتحدة لتكون جمهورية قوية وليدة عزيزة منيعة .

نحن نرى أن السلاح الأساسى هو الوحدة الوطنية ، ولقد كان الاستعمار دائما يفرق بيننا حتى يقضى على كل أمل لنا فى أن نبنى بلدنا ومنذ أن قضينا على الحزبية وعلى التفرقة أى منذ وحدنا جهودنا واتفقنا على أهدافنا ، فكلنا نعمل من أجل هذه الجمهورية لا من أجل فرد أو فئة من الناس ـ منذ هذا الوقت استطعنا فعلا أن نسير فى الطريق السهل .

هذا هو طريقنا ! كل عمل فى هذه الدولة لا يستهدف الا مصلحة الشعب ، وعلى الحكومة أن تقيم مسئوليتها من أجل التطور ومن أجل التصنيع ومن أجل البناء .

فى الجمهورية العربية المتحدة نعمل من أجل بناء المجتمع الذى ترفرف عليه الرفاهية ، المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى المتحرر من الاستغلال الاقتصادى والسياسى والاجتماعى .

وكلنا جنود فى هذا المجتمع لأن هذا المجتمع هو المجتمع الذى يمكن لابنك المستقبل الباسم فى هذا البلد ، لأنه يوفر له الفرص ، فلا يمكن أن يكون الواحد فيه على حسب الارث الذى يرثه لأننا لن نورث السلطة .

والقضاء على الاقطاع والاستبداد السياسى والاستغلال معناه أن يكون هناك فرص اشتراكية وهناك عدالة اجتماعية ومساواة بحيث أن كل واحد من ابناء هذا البلد يحس انه يجنى ثمرة جهده وعمله وبحيث أن كل فرد من ابناء هذه الجمهورية يشعر أن البلد ملك له وليست ملكا لفلان لأنه ابن فلان باشا ، ومن أجل فلان يرث الجاه والنفوذ ! وعلينا أن نقاوم هذا .

وقد تحاول الرجعية أن تعرقل مسعانا كما حاولت فى مصر بعد قيام الثورة ، ولكن لن نمكن الرجعية ولن نمكن الاستعمار وأعوان الاستعمار من الوقوف فى طريقنا ، طريق الاشتراكية التعاونية .

اذن لابد أن نسير فى الخط الاشتراكى التعاونى لنعرف طريقنا

ونعمل من أجل الشعب لا من أجل فئة من الناس انتهازية أو استغلالية ولذلك ينبغى أن نكون واثقين من أنفسنا ونعمل من أجل مصلحة الشعب لا من أجل استرضاء أية فئة نفعية او اية فئة انتهازية لنعرف طريقنا ونسير فى طريقنا .

لسنـــا وحدنا

هذا هو طريقنا من اجل بناء بلدنا فى مجتمع اشتراكى ، ولابد ان يتحقق هذا المجتمع الاشتراكي لان هـذه ارادته ارادة الشـعب وهذه مبادئ الشعب ولا يمكننا بأية حال أن نتنكر لمبادئنا أو ننساها ، واذا كانت هناك بعض الفئات تعمـل على أن تسـتغل فان علينا أن نصفى الاستغلال لأن الشعب ثار على الاستغلال .

ولهذا طبقنا قانون الاصلاح الزراعى لنقضى على الاقطاع وسنعمل على مضاعفة الدخل القومى فى جميع انحاء الجمهورية فى سنوات مهما استنفد هذا من مجهود ، لأن هذا هو السبيل الوحيد لنضمن لأولادنا العمل والحياة الحرة السعيدة والحيـاة الكريمة ، وهـذا هو السبيل الوحيد لنضمن لأبنائنا حياة يجد فيها ان [illegible] العمل الكريم العزيز ، والعمل اليوم هو راس مالنا ، وفى الماضى كان العمل عيبا ، واليوم يلبس المهندس (الافرول) ويشتغل بيديه .

لا يوجد عيب الآن وكل مواطن يكد ليمكننا من بناء بلدنا . نحن لا نشتغل للانجليز أو المستعمرين ، اننا نبنى لوطننا ولاخواننا ولأولادنا ، وبذلك ندعم هذه القاعدة ونحفظها ، وندعم هذه الطليعة ونسير فى زحفنا المقدس نحو بناء جمهوريتنا ونحو بناء القومية العربية والوحدة العربية ونحو بناء المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى .

(عيد النصر – ٢٣ ديسمبر ١٩٦٠)

مجتمـع خدمات

ولكى نحقق المجتمـع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى لابد من ان نحقق خدمات اجتماعية وتأمينات اجتماعية ولن نستطيع ان نحقق هذه الخدمات الاجتماعية و التأمينات الاجتماعية مرة واحدة . وانا أود أن أحقق ما نشر فى برامج الاتحاد القومى وأبنى مستشفى فى كل قرية ولكن من أين المال ؟ ولكن طبعا كلما نعمل ننتج ، وكلما نعمل ازداد دخلنا ونتمكن بعد ذلك من أن نؤدى خدمات .

انى أود ان يكون هناك معاش لكل واحد فى هذه البلد ولـكل اسرة تفقد عائلها ، وابتدانا بهذا فى قانون العمل ، ولكننا نحتاج الى ان يزيد دخلنا أولا أكثر من هـذا ، اننا اذا قارنا دخلنا بالبلاد الأوربية نجد أن

دخل الفرد هنا حوالى ٤٠ جنيها فى السنة ، وفى دول أوربا ٣٠٠ جنيه ومتوسط دخل الفرد فى امريكا ٦٠٠ جنية !

اننا نريد بعد عشر سنين أن نجعل الأربعين جنيها ٨٠ جنيها ، وبعد ١٥ سنة ان شاء الله تكون الثمانون ١٦٠ جنيها ، ثم نمضى لنلحق بمن سبقونا ونعوض السنين التى فاتتنا .

وطبعا هذه الخطة تحتاج الى تضامن والى وعى والى يقظة وأن نكون حذرين من التحدى « الموجود » فى العالم ، ولا نلقى سمعا الى حملات التشكيك والاذاعات الى آخر الكلام ، وكل واحد يعمل وكل واحد يساهم بماله وكل واحد يمنع الاسراف ليشتغل ابنه المتخرج فى الجامعة .. وبدون اقامة مصانع وبدون توسع فى الأرض لن يجد خريج الجامعة عملا ، فالمصالح الحكومية مليئة بالموظفين أكثر من طاقتها ، فعلينا ان نفتح مجالات جديدة للعمال حتى نستطيع تشغيل العمال ، وهذا طبعا يحتاج الى تضامن قومى والى اتحاد والى عمل ، ويحتاج الى أن نحس بشرف العمل ، وكل واحد نال درجة من الثقافة عليه أن يفكر فى أخوة له فى القرية لم ينالوا الفرص أو الرفاهية التى حصل عليها وما زالوا محرومين ، واننا نريد اخواننا فى القرى وفى كل مكان أن يحصلوا على مستوى المعيشة التى حصلنا عليها ، الذين ثقفوا عليهم مسئولية تجاه الآخرين فى القرى . الرجل الذى أتيحت له فرصة بأن يتعلم وأن يحصل على شهادة وأن يحيا حياة فيها نوع من الرفاهية عليه دائما أن يفكر أن له ابن عم أو ابن أخ أو قريب أو جار فى القرية لم ينالوا هذه الفرصة واقاموا فى القرية يعزقون الأرض من الصبح الى المغرب وأن عليه مسئولية تجاههم وأن يفكر فى القرية قبل أن يفكر فى نفسه .

وبهذا نستطيع أن نقيم المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى الحقيقى المتحرر من الاستغلال الاقتصادى والسياسى والاجتماعى ، ونستطيع أن نحقق الحلم ، واذا لم يتح لنا أن نرى تحقيقه فان من بعدنا يجدون أننا قد وضعنا لهم الاساس ، أساس مجتمع ترفرف عليه الرفاهية .

(٢٣ من يوليو عام ١٩٥٩)

سيادة الشعب

ان هدفنا الكبير انما هو بناء مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى متحرر من الاستغلال السياسى والاستغلال الاجتماعى .

وخلال السنوات الماضية التى لم يكن الطريق سهلا أو ممهدا وبرغم هذا بنينا اساسا قويا يحمينا وأننا نتقدم فى حاضرنا الذى نعيش فيه ليكون سبيلنا الى مستقبلنا الذى نريد أن نبنيه .

اليوم ونحن نتجه الى تحقيق هذا الهدف وهو بناء مجتمع متحرر

من الاستقلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى بعد أن حققنا الاستقلال وبعد ان دعمنا هذا الاستقلال لابد ان نستعد ولابد ان نعد العدة لمواجهة جميع الاحتمالات التى من الممكن أن تقابلها او التى من الممكن أن نقيمها فى وجهنا القوى التى لا تريد لنا أن نقوى ولا تريد لنا أن نتطور ، لهذا كان الأساس للنجاح فى سبيل بناء مجتمع ترفرف عليه الرفاهية هو وحدة الشعب والقضاء على التفرقة بكل معنى من معانيها ، واقامة مساواة وعدالة وتكافؤ الفرص بين جميع ابناء الوطن الواحد .

اننا نستطيع أن نبنى المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، سنستطيع أن نحقق الديمقراطية الحقيقية التى تعطى كل أبناء الشعب الفرص المتساوية . سنستطيع أن نحقق الديمقراطية الاجتماعية وهذا بتطوير بلدنا والقضاء على آثار الماضى وفى الوقت نفسه سنستطيع ان نشعر بالحرية الحقيقية ونشعر أن الحرية ليست كلمات تقال !

ان توفير الديمقراطية السياسية وتوفير الديمقراطية الاجتماعية لابد أن ينتج عنه حرية كاملة ، ان كل واحد سيكون مطمئنا على غده مطمئنا على مستقبله مطمئنا على وجوده ، وكما قلنا اننا نريد أن نخلق مجتمعا يشعر كل فرد فيه انه من الملاك ، مجتمعا من الملاك الذين يجمعهم التعاون فنحول الأجراء الى ملاك هو هدفنا ، وليس هدفنا أن نحول الملاك الى اجراء ، وكل واحد يشعر بهذا يكون مطمئنا ويستطيع اذا شعر بالاطمئنان أن يمارس الحرية وتكون الحرية حقيقة واقعة ، وليست كلمة تقال ، ولا يمكن الغالبية الكبرى من ابناء الشعب أن يمارسوها .

وبهذا نستطيع أن نضع أسس المجتمع الذى ترفرف عليه الرفاهية وهذا العمل لا يمكن أى فرد واحد أن يقوم به حتى لو كان رئيس الجمهورية ولا يمكن عدة أفراد أن يقوموا به ولو كان اسمهم وزراء ، والذى يقدر على تحقيق هذا هو الشعب ، الشعب فى مجموعه والشعب الذى آمن بحقه فى أن يحيا حياة سعيدة كريمة وليست حياة كريمة بالشعارات والهتافات .. والشعب الذى آمن بأن الحرية تحتاج الى عمل ، والديمقراطية تحتاج الى عمل ، والشعب الذى آمن بقوميته والذى آلى على نفسه أن يرفع علم هذه القومية .

ان الهدف انما هو خلق مجتمع ترفرف عليه الرفاهية وكل عمل نعمله يهدف الى هذا ، وكل واحد يتحمل المسئولية فى الدولة انما يتحمل هذه المسئولية من أجل خلق مجتمع ترفرف عليه الرفاهية .

اننا لم نكن أسياد انفسنا لا سياسيا ولا اقتصاديا ولا اجتماعيا ، وبدأنا الثورة السياسية والثورة الاجتماعية ويجب الا ننحرف عن الطريق الذى مكننا من أن نحقق أهداف الثورة السياسية وأهداف الثورة الاجتماعية .

وبالنسبة للثورة السياسية فقد آمنا بأن الوحدة الوطنية هى سلاحنا فى سبيل الحفاظ على استقلالنا وعلى كياننا السياسى وفى سبيل تمكيننا

من أن نضع الثورة الاجتماعية موضع التنفيذ ، والكلام سهل لا يظهر خطؤه او صوابه الا اذا وضع موضع التنفيذ وبدأت التجربة والممارسة.

نحن نعمل من أجل بناء مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني ، وهذا التعبير شامل لكل المعاني ، من هذه المعاني اقامة عدالة اجتماعية ، أي القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال ، والقضاء على الاقطاع معناه القضاء على الاستعمار واعوان الاستعمار .

تحطيم الاقطاع دعامة الاشتراكية

اننا نبني المجتمع الذي يتفق مع ظروفنا . مجتمعا اشتراكيا ديمقراطيا تعاونيا مبنيا على القضاء على الاقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم واعطاء الفرص المتساوية لجميع أبناء الوطن في جميع الميادين ، وقد أعلنا اننا حينما نقضي على الاقطاع فاننا لا نهدف الى تحويل الملاك الى أجراء ، بل العكس تحويل الأجراء الى ملاك ، بمعنى أن نأخذ الاقطاعيات ونوزع الأرض ونملكها الفلاحين الذين كانوا يعملون عند الاقطاعيين الذين سلبوا هذه الارض بنفوذهم السياسي .

لقد استطعنا أن نحقق هذه الأهداف واستطعنا ان نوزع الأرض التي أخذناها في تصفية الاقطاع ، واستطعنا أن نحول الأجراء الى ملاك واستطعنا ان نقيم المجتمع الاشتراكي التعاوني الذي كنا نتكلم عنه وكنا نتمناه واستطعنا أن نقيم بين ربوع بلدنا صناعة قوية متعددة الأطراف في كل مكان .

وكانت المحبة والتآلف والاتحاد هي سبيلنا من أجل بناء المجتمع الذي نريده والمجتمع الذي نتمناه .

واليوم نبدأ المرحلة الجديدة من أجل توزيع الارض الجديدة المستصلحة ، وقد قلت دائما ان علينا واجبا كبيرا من أجل تحقيق الأحلام والأماني التي نتمناها ..

لقد تركنا الفرص في الماضي ولا يمكننا اليوم بأية حال أن نمكن الفرص من أن تتركنا أو أن نترك الفرص التي نجدها امامنا .

ان توزيع الارض على الفلاحين يعتبر الدعامة الأولى للثورة ولأهداف الثورة ولآمال الثورة ، فطالما شكونا من الاقطاع وكان الفلاح يشكو ، يتألم ويئن من هذه الشكوى المريرة عشرات السنين وهو على حاله التي يشكو منها .

عندما قامت الثورة وجدت أن الفلاح الذي يعتبر الدعامة الأولى في هذا البلد يجب ان يتحرر وانه لن ينال هذه الحرية بالكلام وحده ، ولكن ينالها بالعمل ولهذا بدأنا تحديد الملكية الزراعية لنحرر الفلاح من الاستعباد ونحرره من الاستغلال ، فان الهدف الأول لهذه الثورة كان مركزا في كلمة واحدة « الحرية » .

والثورة تعلم أنه لن تكون هناك حرية اذا ظل الفلاح مقيدا فى حريته السياسية ، واذا ظل مستغلا استغلالا كاملا تحت اسم الاقطاع وتحت اسم الملكية .

بدأنا تحديد الملكية لكى نتحرر جميعا ، فقد خلقنا الله أحرارا ويجب أن نعيش احرارا ، ويجب أن يدافع كل فرد منا عن حريته ويحرص عليها .

ونحن حين نوزع الأرض انما نبنى بناء الأساس في سبيل الحرية الحقيقية الكاملة لا فى سبيل الحرية الزائفة أو الحرية الخادعة .

حين نوزع الأرض انما نبني بناء الأساس فى سبيل الحرية ، نحرر الأرض والفلاحين ، ونحرر الوطن ، ونبنى بناء شامخا ونقيم اساسا متينا لكل مواطن من أجل نفسه ، ومن أجل أبنائه ، ومن أجل المواطنين جميعا .

فاذا أردنا أن نتمتع بالحرية الكاملة وأن نعيش عيشة كريمة فليحافظ الفلاحون على أرضهم هذه ، وليحافظوا على حريتهم ، وبذلك ينالون حقوقهم كاملة .

ينالون حقوقهم بالمحافظة على حريتهم وينالونها بالفعل لا بالكلام ، فطالما نلنا الحقوق على الورق وبالخطب الرنانة فى العهود الماضية فماذا كانت النتيجة ؟ استمرار الاستعباد واستمرار الاستغلال ! وحين قامت الثورة القضاء على الاستغلال والاستعباد عملت على تحقيق حياة كريمة لهذا الشعب تكون فيها العدالة الاجتماعية شاملة لجميع السكان فى الريف والحضر .

هذه الثورة قامت من أجل المواطنين جميعا ومن أجل أبنائهم ، فليحافظوا عليها ، فقد كافح أجدادنا من قبل عشرات السنين ولم يتمكنوا مطلقا من أن يصلوا الى ما وصلنا اليه اليوم ، فقد استطعنا بعون الله وحده أن ننقذ هذا الشعب من مستعبديه ونحقق له ما وصلنا اليه حتى الآن من اهداف .

ولهذا وجب علينا جميعا أن نتكتل فى سبيل الدفاع عن هذه الاهداف

ان الثورة ليست أشخاصا وطبقات ، ولكنها ثورة شعب ، وحين يدافع المواطنون عن هذه الثورة انما يدافعون عن مستقبلهم ومستقبل أبنائهم .

لقد قامت الثورة لتحرير الفلاح والعامل والمواطنين جميعا ، فقامت لتقضى على الخداع والتضليل ولتقضى على الاثم والبهتان ، وهى تعتمد فى هذا على الشعب وعلى تعاون ابنائه وتآزرهم ، وهى لم تقم من أجل الجيش أو من أجل رجال الجيش .

وعلينا أن نسير متحدين متآزرين حتى يمكن أن نحقق الأهداف جميعا ، ولا نترك فرصة لأى خائن أو صاحب مصلحة شخصية أن يخرج من مكمنه !

واقول واكرر : ان هذه الثورة ليست ثورة اشـخاص واننا جميعا مسئولون عن الدفاع عنها وحمايتها ، ونحن لن نستطيع وحدنا ان ندافع عنها لانها ثورة المواطنين جميعا .

ونحن في سبيل تحقيق اهداف الثورة لا نضلل ولا نخادع كما كانوا يفعلون في الماضي ،فقد عانى الشعب من تضليلهم سنين طويلة .

فاذا سرنا وراء اهدافنا هكذا متحدين أمكننا أن نبني حياة عزيزة كريمة لنا ولأبنائنا وأمكننا ان نحقق الحرية الكاملة لنا ولأبنائنا ، وأن نبني وطنا قويا لا يمكن أي مستعمر أن يبقى فيـه أو يتعاون فيـه مع الخونة أو يحتل أراضيه .

لقـد كنا نشعر شعورا اكيدا أن سـيادة الوطن لن تتحقق الا اذا تحققت سيادة الفرد .

ولقد قامت الثورة واخرجت الملك ، واعتقد الكثيرون أن في هذا تحقيقا لسيادة الوطن ، ولكن سيادة الفرد كانت ناقصة ، ولن تكون سيادة الوطن كاملة الا اذا كانت سيادة الفرد كاملة .

ولذلك صممنا على تحقيق هذه السيادة بالتخلص من الملوك الصغار الذين انتشروا في أراضينا ، فأصدرنا قانون الاصلاح الزراعي الذي حدد الملكية فتخلصنا من الملكية الصغيرة كما تخلصنا من الملكية الكبيرة لكي نشعر جميعا بسيادة الفرد بعد ما حققنا سيادة الوطن .

ونحن نعلم أن الأرض لن تكفينا جميعا ، ولكنها ستحقق السيادة لجميع الفلاحين كما سنحقق لهم العزة والكرامة .

وعلى هذا بدانا في تحديد الملكية وكنا نعلم اننا سنعمل عملا قويا في سبيل تحقيق هدف آخر هو ايجاد أكبر رقعة من الأرض حتى يمكن أكبر عدد من الفلاحين أن ينتفعوا بها .

ولقد قالوا : ان الفلاحين لن يمضوا في تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي الى هذا الحد ، لأن الحقد والضغينة والحقد والحسد ستأكل قلوبهم ولكننا نشعر أن كل فرد ينظر الى العزة والكرامة على انها المطلب الأول له ولآبائه ولأجداده .

وكنا نشعر ايضا أن الفلاحين لن يفكروا جديا في ان الارض لن تكفيهم جميعا لانهم لم يكونوا يحلمون بالارض بل بالعـــزة والـكرامة والحرية .

ولهذا فاننا نعمل على ايجاد أكبر بقعة من الأرض للفلاحين لا للملاك الصغار ، وبهذا سنحتفظ بالعزة والحرية والكرامة للفلاحين ، وسيشعر كل فرد منهم بأنه مواطن حر ، وأن الأرض ملك له ، وأنه ليس أجيرا ولا عبدا ولا مستعبدا لفئة من المستغلين والمستبدين ، وعلى هذا فانا متيقن انهم سيبنون هذا الوطن بناء قويا شامخا ، وذلك بمحافظتهم على الحرية والعزة والكرامة التي حرموها في الماضي وحرمها آباؤهم واجدادهم .

والآن تقوم الجامعات بالواجب فى تحمل المسئولية من أجل بناء الوطن وفى الحقيقة أن هذه هى المسئولية الكبرى لأن الجامعات هى التى تخرج لنا ما نحتاج اليه من القادة الذين يمكن أن يعملوا ، ثم يمكن أن يقودوا فى باقى القطاعات وفى باقى أنحاء الوطن .

وعلى هذا فان مسئولية الجامعات من المسئوليات الكبرى ، وان المصانع وحدها بل الأموال أيضا مع المصانع لن تكون ذات فائدة مجدية اذا لم يكن هناك البشر الذين يستخدمون هذه المصانع ويستثمرون هذه الأموال .

ان رجال الجامعة عليهم مسئولية تخريج هؤلاء الناس حتى يمكن أن نحقق الرسالة الكبرى فى بناء هذا الوطن .

وقد حملت جامعاتنا هذه المسئولية طوال هذه السنوات بشرف وامانة ، وحمل رجالها أكثر مما يطيقون ، ونحن نعلم هذه المسئولية وان العمل كبير ، ولكنا أيضا نطمع فى أن نسير بسرعة حتى نعوض ما فاتنا وحتى نستطيع أن نرى بناءنا شامخا عزيزا كريما .

هذه مسئولياتنا وهذا هو الواجب علينا وتلك هى رسالتنا .

ان رجال الجامعةعليهم هذا الواجب واجب التعليم ثم واجب البحث وعليهم أيضا أن يسيروا مع تطور العالم الذى سبقنا منذ مئات السنين فى جميع الميادين المختلفة .

ونحن اليوم نبدأ بداية جديدة فعلينا أن نعمل عملا مضاعفا وعلى الجامعات فى هذا السبيل المسئولية الكبرى .

وان الشعب الذى أعلن عن تقديره لرجال الجامعة حينما انتخب منهم هذا العدد الكبير فى القاعدة الشعبية انما هو يؤمن برسالتهم وانما هو يؤمن بأنه لم يحدث قط انفصال بين الشعب والطبقة المثقفة ولكنه يؤمن أن الطبقة المثقفة وأن طبقة العلماء انما تعملان من أجل خير الشعب ومن أجل مصلحة الشعب .

وكان انتخاب الشعب لهذا العدد من رجال الجامعات له معنى كبير معنى يدل على انهم استطاعوا أن يبرهنوا لهذا الشعب أنهم يعملون من اجله ، وانهم يسيرون فى عملهم من أجل تطويره ومن أجل بناء المجتمع الذى يتمناه .

ان الجامعات تقوم بهذا العمل وتبذل فيه الجهود الكبيرة فى الوقت الذى تطور فيه مجتمعنا وتفتحت فيه آفاق جديدة ، وفى الوقت الذى لابد ان نبذل وقتنا وراحتنا فى سبيل بناء بلدنا وكلنا نشعر أن هناك تضامنا : فكل فرد من أبناء بلدنا يشعر أن هناك وحدة وطنية ، وكل فرد يحس أن كل البلد يعمل من أجله ومن أجل خلق الحياة السعيدة له ، وخلق الحياة التى ترفرف عليها الرفاهية لأولاده ، وهذا عامل أساسى

فى الوحدة الوطنية تمكننا من أن نحمى بلدنا ضد أعدائنا ، وأعداؤنا لا يستهان بهم وليسوا صفارا ، فهم كبار حاولوا معنا أساليب كثيرة ليمنعونا من أن نسير قدما فى تطورنا !

وكانت هناك مشاكل كنا ننتظر أن تحصل أو ننتظر أن نراها وهى الانعزالية بين المثقفين وباقى الشعب .

وكانت هذه المشكلة تقابل كل بلد يطور نفسه ، وتقابل كل بلد يثور على الأوضاع القديمة ويعمل على أن يحقق الحرية والمساواة . كانت هذه المشكلة تظهر فى الأفق : الانعزال بين المثقفين وبين الشعب .

وكان الواجب أن تندمج الطبقة المثقفة التى تتولى القيادة لتقود الشعب وتهديه ولتحنو عليه وترشده .

وكان من الواجب أيضا أن يحس الشعب بهذا الاحساس حتى يمتزج الشعب مع قادته من المثقفين وحتى تسير الأمة لتبنى بدون أحقاد وبدون فوارق بين الطبقات .

وقد استطعنا هنا فى بلدنا أن نتغلب على هذه المشكلة التى قابلت جميع الدول التى ثارت والتى ارادت أن تطور مجتمعها ، فلم نقابل الأحقاد بين الطبقات ، ولكن تجارب الطبقة المثقفة وتجارب العلماء وتجارب القادة مع الشعب ومع احساس الشعب كان له انعكاس من الشعب ليتجاوب مع الطبقة المثقفة .

وقد رأينا المثل الكبير حينما تقدم عدد كبير من أساتذة الجامعات لانتخاب الاتحاد القومى ، كان هذا مثلا للتجربة ، مثلا لانعكاس الشعب تجاه المثقفين وتجاه العلماء ، هل هذا ينطوى على نوع من التفرقة والانعزال او ينطوى على التقدير والاعتزاز ؟ .

ورأينا كيف استطاع الشعب فى هذه الانتخابات أن يعبر عن تقديره لرسالتهم . كما رأينا شجاعة الذين نزلوا للانتخابات وهم يؤمنون فى نفوسهم أنهم انما يعملون من أجل الشعب ويحسون باحساس الشعب .

وكانت النتيجة نجاح العدد الكبير من أساتذة الجامعة فى هذه الانتخابات .

ان هذه الظاهرة انما تدل على أن الشعب بجميع فئاته قد امتزج ، وأن الذين استطاعوا أن يحصلوا على فرصة العلم ليتولوا القيادة العلمية انما يشعرون وانما يحسون أن عليهم واجبا كبيرا نحو العمل من أجل باقى الناس الذين لم يجدوا هذه الفرصة .

أن الذين وجدوا الفرصة لكى يحصلوا على العلم لهم أيضا الفرصة لكى يقودوا أبناء الشعب فى بناء المجتمع الجديد الذى نتمناه .

أن الذين وجدوا الفرصة ليحصلوا على العلم وليتبوءوا مكان الصدارة والعلم عليهم أيضا مسئولية قيادة هذا الشعب الذى قاسى فى الماضى ، وأن هذا الشعب الطيب الذى خرجنا منه جميعا والذى

ننتمى اليه جميعا يشعر أيضا أن هؤلاء الذين أخذوا هذه الفرصة وتولوا القيادة العلمية انما سيعملون دائما من أجل تطويره ومن أجل بناء مجتمعه الجديد .

ويجب ان نتذكر دائما ان بنـاء المصانع سهل وبنـاء المستشفيات ممكن ، ولكن بناء الأفراد وبناء البشر هو الصعب العسير .

(خطاب الرئيس فى جامعة الاسكندرية)
(٢٦ من يوليـــو ســـنة ١٩٥٩)

معنى الاشتراكية

ان الاشتراكية التى نعنيها هى التطور لمصلحة الشعب وليس التطور لرفع مستوى الأقلية التى كسبت فى الماضى ، ولكنه التطور لأجل رفع مستوى أغلبية هذا الشعب : هل نتحرك من مرحلة الى مرحلة ؟ وكيف ؟ وكمـا قلت لكى نتحرك من مرحلة الى مرحلة وفقا لمقتضيات الأحوال ووفقا لاحتياجات ـ الشعب نريد أن يحل محـل النظـام الاقتصادى الاستغلالى والاحتكارى نظام اقتصادى اشتراكى ديمقراطى تعاونى من أجل مصلحة الغالبية العظمى للشعب ، لا من أجل مصلحة فئة قليلة هى التى تستغل وهى التى تحتكر وهى التى تكسب مكاسب باهظـة على حساب الشعب ، ان نعمل على الا تخضع اية طبقة أو يخضع أى قسم من المجتمع لطبقة اخرى أو قسم آخر ، نريد أن نتخلص من استغلال الانسان واستغلال المجتمع بعضه لبعض ، استغلال الأقلية فى المجتمع للأغلبية فى المجتمع ، ونقرب الفوارق بين الطبقات ، ننظم اقتصادنا وفقا لخطة موضوعة لمصلحة الشعب لا لمصلحة عدد من الأفراد .

نراعى مبادىء العدالة الاجتماعية ونوفق بين النشـاط الاجتماعى العام الذى تقوم به الدولة والنشاط الاقتصادى الخاص الذى يقوم به الأفراد على الا يضر هذا بمصلحة المجتمع ، نعمل على أن يستخدم رأس المال فى خدمة الاقتصاد القومى كاقتصاد الشعب ولا يستخدم لمصلحة أفراد على حساب الشعب ، ونعمل على تشجيع التعاون ونقيم التعـاون بدل الفردية التى تحكمت فينا ، وتمكنت منا ، نعمل على توسيع التأمين الاجتماعى ، نقرر أن التضامن هو أساس المجتمع .

هذه أهداف نريد أن نصل اليها ونحققها ويجب أن نعمل ونعمل باستمرار حتى نستطيع أن نصل اليها وحتى نستطيع أن نحققها .

يتضح من هذا كله اننا كدولة نهدف الى القضاء على الاسـتغلال والقضاء على الفردية والانتهازية ، ولكننا لا نسعى لاقامة رأسماليـة فى الدولة ، الدولة تشترك مع الشعب ، ونعتبر أن لها الولاية ، وهذه الولاية تضعها موضع حماية مصالح صغار الرأسماليين وصغار المدخرين مع الرأسماليين الآخرين ، ولا نترك صغار المدخرين يقعون فى أيدى المستغلين حتى يستغلوا أو يستخدموا لتحقيق مصالح خاصة لقلة معينة أو لفئة

من الناس ، لكن فى الوقت نفسه نحن لا نريد ان تكون راسمالية الدولة ، بل نعتبر أن راس المال الخاص حر ما دام يعمل لمصلحة الشعب ويعمل للخير العام ، للشعب ، وفى الوقت نفسه نتدخل بمعنى اننا لا نريد أن نقضى أو نصفى الراسمالية ، ولكن نرى أن من واجبنا ان نراقبها ، ونعتبر ان رأس المال الوطنى ضرورة لازمة فى هذا الوقت من اجل تطور الانتاج ، ومن اجل تطور الاقتصاد القومى ، ولكنا يجب أن نلاحظ دائما ان رأس المال هذا لا يتحكم ولا يسيطر على الحكم من أجل استغلال الأغلبية العظمى لهذا الشعب .

وكيف نطبق هذا ؟ طبقناه بالقضاء على الاقطاع ، لقد بدانا بالاصلاح الزراعى للقضاء على الاقطاع ، وكان هدفنا أيضا اقامة مجتمع ديمقراطى اشتراكى وتعاونى ، ولم يكن هدفنا قط أن نقضى على الملكية ، فالدستور يقول : ان الملكية الخاصة مصونة ، ولكن لم يكن هدفنا أن نحول ملاك الارض الى اجراء أو عمال فى الارض ، ولكن هدفنا أن نحول أجراء الأرض الى ملاك ، هؤلاء الناس الذين استغلوا فى هذه الارض مدة طويلة وآباؤهم واجدادهم واشتغلوا فيها ، كنا نهدف الى تحويل هؤلاء الأجراء الى ملاك ، وبهذا نستطيع أن نقيم عدالة اجتماعية ونقرب الفوارق بين الطبقات .

هذه كانت طريقتنا فى معالجة الاقطاع ، لم تكن نهدف الى تحويل ملاك الأرض الى أجراء ، ولكنا كنا نهدف الى تحويل الأجراء الى ملاك ، وبهذا يكون هناك مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى .

ولما تدخلت الدولة فى الصناعة لم تكن قط ترى أن تكون الراسمالى الوحيد ، وكما قلت اننا نعتبر أن الرأسمالية الوطنية ضرورة لازمة لتقويم اقتصادنا وللتنمية وللوصول الى تحقيق الاستقلال الاقتصادى .

ولكن الدولة كانت تتدخل لأنها تعتبر ان لها الولاية وانها مسئولة عن حماية الغالبية العظمى من أبناء الشعب ضد استغلال عدد معين وضد الاستغلال الاقتصادى الذى كان مسيطرا علينا فى الماضى .

تدخلت الدولة فى الصناعة لا لتكون هى الراسمالى الوحيد ، ولكن لتقضى على الاستغلال ولتعطى كل مواطن مدخر الفرصة ليشترك فى الصناعة وهو مطمئن الى أن أمواله هذه فى أيد أمينة ، والى أنه لن يكون هناك استغلال اقتصادى بأية طريقة ، وبأية وسيلة . كان الغرض هو مقاومة استغلال رأس المال للمجتمع ، وكان الغرض هو عدم تمكين رأس المال من أن يسيطر على الحكم مرة أخرى ويفسده كما سيطر عليه وافسده فى الماضى .

القيادة الاقتصادية هذه يلزم أن تكون « موجودة » للدولة التى لها الولاية والتى تحمى كل طبقة من الطبقة الاخرى ، وكل صاحب مصلحة من صاحب مصلحة اخرى ، والحكومة هى التى تجعل التوافق كاملا بين جميع المصالح وبين جميع الطبقات فى الوقت نفسه فى سبيل سد الفراغ السياسى والفراغ الاجتماعى .

والقيادة السياسية والقيادة الاقتصادية هما الضمان الأساسى لاقامة مجتمع اشتراكى ديمقراطى متحرر من الاستغلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى .

وهذا عامل أساسى حتى لا يخرج من بيننا من يستغل أو ينتهز أو يعمل لمصلحة فردية ، لهذا تكون عندنا خطة شاملة لرفع الانتاج سواء فى الانتاج الزراعى أو فى الميدان الصناعى او فى الميدان التجارى أو من ناحية تحسين وسائل النقل والمواصلات التى تتصل بهذه الميادين ، وبهذا نستطيع أن نعمل وأن ننتج ، وان عندنا ناحيتين : ناحية الانتاج وناحية التوزيع .

من ناحية الانتاج : الدولة تخطط وتشترك وتتدخل مع راس المال الخاص من أجل زيادة القطاع الصناعى ، وتتدخل من الناحية الزراعية من أجل زيادة الانتاج الزراعى ، وتتدخل أيضا من أجل ايجاد عمل لكل فرد .

اذا كان كل واحد منا لا يستخدم كل قرش عنده فى مشروعات التنمية الزراعية والصناعية فلن نجد عملا لاخواننا ولا لأولادنا ، نحن نفكر فى عمل لنا وفى الوقت نفسه يلزم أن نفكر فى ايجاد عمل لابنائنا ولاخواننا الصغار ، وكل واحد منا يجب أن يعتقد ويؤمن أن عمله ومساهمته فى الانتاج بأى مبلغ معناه رفع مستوى المعيشة ورفع الدخل القومى ، وتوفير عمل للمواطن فى المستقبل حيث يتزايد عددهم باستمرار .

ان مشروع التوسع الصناعى ومشروع السنوات الخمس الذى سيتم ان شاء الله فى ثلاث سنوات يزيد الدخل القومى ١٣٠ مليون جنيه .

وسيشتغل نصف مليون عامل يفيد منهم نحو ٣ ملايين ، وهم أفراد عائلات العمال . يصبح نصيب الصناعة ٢٢٪ من الدخل القومى وهذا أيضا ليس كافيا لأننا لابد ان نعمل بسرعتين : سرعة تعوض ما فاتنا فى مائة السنة التى مضت والتخلف الذى تخلفناه ، وسرعة أخرى لنوجد عملا وأكلا وانتاجا لـ ٣٥٠ ألفا وهم الذين يزيدون كل سنة .

طبعا خصص للتنمية الصناعية فى السنين الأربع الماضية ٢٠٠ مليون جنيه ، يعنى انا لا أقول : ان التنمية الصناعية تبدأ من اليوم انما كنا نبدأ من الأول .

المشروعات التى كانت وعودا فى خطب العرش فى البرلمانات السابقة نفذناها وفى وقت التنفيذ وضعنا خطة لنسير بها على قدر المستطاع ، وفى المستقبل سنضع خطة أخرى ٥ سنوات ثانية ، وخطة أيضا ستوضع للزراعة وخطة للنواحى الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية ، وخطة للتعليم ولكن يجب أن نؤمن باننا لنحقق الثورة السياسية التى تدعم الانتصارات لابد أن نعمل من أجل الانتاج ونتقشف ، لا نصرف قرشا الا فى محله والقرش الذى ندخره ينفعنا فى بناء الصناعة وفى

التنمية الاقتصادية وفي بناء الزراعة والتنمية الزراعية ، وبهذا نقدر أن نرفع مستوى المعيشة ونقدر ان نوفر عملا لأبنائنا .

هـذه هي النواحي الأساسية أو الخطوط الرئيسية للمجتمع الاشتراكي التعاوني الديمقراطي كما اتصوره ونعتبر اننا سننتقل من مرحلة الى مرحلة وفي كل مرحلة سنرى ما العيوب الموجودة لنقومها ، وكما قلنا : ان هناك انتاجا فهناك أيضا توزيع ، هناك عيوب في التوزيع ، العيوب واضحة لكل واحد منا ولابد أن نسبق وننظم ونعمل تسعيرة في توزيع اللحم بالنسبة للجزار ، فلا ننفذ ، لأنه يلزم أن نبتدىء سلسلة التوزيع من البداية فنبدأ من القرية ، من المنتجين ، هذا الموضوع يجب أن نعمل فيه من الناحية التعاونية .

وهذا هو الواجب الملقى على التعاونيين لأن الحكومة لا يمكنها ان تؤدى كل الأعمال بنفسها .

يمكن بالتعاون أن يكون عندنا مجتمع تعاوني بين المستهلكين لكيلا تستغلنا الاحتكارات الصغيرة : تاجر الفاكهة الذى يبيع بالجملة بدلا من أن يشترى كمية الفاكهة كلها ٢٠٠ أقة موز ، ويبيع الأقة بثلاثة قروش صاغ يطرح في السوق ١٠٠ أقة لكي يبيع الأقة بثمانية قروش صاغ وليس عنده مانع أن يفلس الثاني ! هـذا يحدث من ناحية استهلاك « الخضار » وهو صحيح من ناحية جميع المواد الاستهلاكية ، فقد نعمل جمعية تعاونية بين الريف وبين المدينة ، في الريف المنتجون يكون لهم ربح معقول وفي المدينة المستهلكون ينظمون بحيث لا يبقون تحت احتكارات وتحت نفوذ الاستغلاليين وتحت سيطرة الانتهازيين ، وبذلك نحقق فعلا مجتمعنا تعاونيا ، التاجر يكسب والمشترى لا يستغل !.

ومعروف أن الجمعية التعاونية او المجتمع التعاوني هـذا يكسب مكسبا معقولا والثاني تؤدى له خدمات بدون أن يستغل ، ان أمامنا نواحي كثيرة وأمامنا ميادين كبيرة لكي نحقق فيها ذلك والشعب عليه مسئولية كبيرة لكل ناحية من نواحي النشاط .

(خطاب الرئيس في المؤتمر التعاوني)
(٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٧)

الفصــل الرابع

الانتاج والخدمات

* ثورة شاملة .
* الانتاج الصناعى .
* الاســـكان .
* ميزانية الخدمات .
* التعـــليم .
* التطبيق الاشتراكى .
* دور القطاع الخاص .
* التجربة الاشتراكية .
* لماذا لم تؤمم العقارات المبنية ؟
* خطة التنمية وتنظيم الأسرة .
* دور القطاع العام .
* القضاء على سيطرة الرأسمالية واستغلالها .
* التكافل الاجتماعى .
* الكفاية والعدل .
* الانتاج والمجتمع .

ثورة شـاملة

هنا ثورة فى كل الميادين : ثورة فى التحويل الاجتماعى ، فى الصناعه وفى الزراعة ، فى التنظيم ، ثورة من اجل تغيير المجتمع .

لقد أخذنا مليون فدان من الاقطاعيين ووزعناها على الفلاحين ، وهذا فى حد ذاته ثورة ، واستصلحنا ٣٣٠ ألف فدان على موارد المياه الحالية من غير السد العالى ، وفى الوقت نفسه فاننا نعمل فى الوادى الجديد وهدفنا الافادة من مليون فدان أو مليونى فدان ولكن البداية بدأت هذا العام فى هـذه الفترة .. هنـاك ٢ مليون فـدان يجرى استصلاحها استعدادا لمياه السـد العـالى فى العام القـادم . فى شـهر مايو سنغير مجرى النيـل ان شاء الله ، ويتحول النيـل الى الأنفـاق التى يعمل فيها اخوانكم الآن والتى يحفرونها فى الجرانيت ، وبهـذا نستطيع ان نحصل على أربعة مليارات متر مكعب من المياه زيادة لتساعدنا على زراعة جزء من مليونى فدان ، اى اضـافة أرض زراعيـة جديدة تعادل ثلث الأرض الزراعية قبل الثورة .

وهذه الأراضى المستصلحة ليست ملك طبقة او ملك حزب أو ملك أصحاب النفوذ ، بل هى من حق الفلاح ومن حق العـامل ، من حق الشعب ، ولذلك سنوزع هذه الأراضى على الفلاحين حتى يكون لكل فلاح نصيب فى أرض وطنه وحتى يشعر كل فلاح أنه سيد نفسه وسيد مصيره .

الانتـاج الصناعى

عام ١٩٥٢ كان الاستثمار فى الصناعة مليونى جنيه ، وهذا العام بلغ الاستثمار ١٥٥ مليون جنيه ، ومعنى هذا اننا نتحول بسرعة الى التصنيع . ولقد بلغ عدد المصانع التى بنيت من عام ١٩٥٢ الى اليوم (٢٣ من يوليو سنة ١٩٦٣) حوالى ٧٠٠ مصنع ويعمل فى كل مصنع ١٠ عمال فأكثر ، ومن ضمن هذه المصانع مصنع الحديد والصلب ومصنع السماد والتكرير .

الانتاج الصناعى فى عام ١٩٥٢ كان ٣٢٤ مليون جنيه ، وبلغت قيمة الانتاج الصناعى هذا العام ٩٠٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٨٧٪ وهذا طبعا بخلاف صناعة حلج القطن وضرب الأرز والمخابز والمطاحن والمحاجر ، ولقد حققنا زيادة فى الانتاج الصناعى هذا العام عن العام الماضى قدرها ١٩٫٥ مليون جنيه ونرجو فى العام القادم أن نحقق زيادة أكثر ، ولقد تضاعفت الكهربا أربع مرات ، ولم ننتظر كهربا السد العالى التى سنحصل عليها عام ١٩٦٦ أو عام ١٩٦٧ ، بل تعاقدنا على محطات كهربا جديدة ، منها محطة بمبلغ ٤٢ مليون دولار لكى نواجه طلبات الصناعة والاسكان.

الاســـكان

والدولة تبنى الألوف من المســاكن الشعبية والمتوسطة لكى توفر المسكن فى كل المحافظات .

ميزانية التعليم والبحث العلمى هـــذا العام ١٠٢ مليون جنيـه والمـدارس اليوم فيها ٣ ملايين طالب والجـامعات بها نحو ١٠٠,٠٠٠ طالب .

الفلاح كان يقترض بالربا ، واليوم الفلاح يحصل على ما يحتاج اليه من بنك التسليف بدون فوائد .

واليوم تضاعفت اجور العمال ثلاث مرات .

ولقد استطعنا السيطرة على الأسعار ، ارتفع مستوى الأســعار عموما فى السنين العشر حوالى ٨٪ ، وفى بلاد أخرى ارتفع ٤٠٠٪ .

الأمم المتحدة بشهادتها اعترفت بأن مصر ارخص بلد فى العالم بالنسبة للمواد الاستهلاكية .

لقد رفعنا سعر السكر هذا العام بمقدار قرش صاغ ، ومع ذلك فاننا ارخص بلد تبيع السكر ، واستهلاك السكر تضاعف لدرجة اننا ننشىء اربعة مصانع سكر جديدة ولم يكف هذا ، بل استوردنا هذا العام سكرا من الخارج ، وهذا فى غير مصلحتنا ، ونود أن نسد احتياجاتنا بأنفسنا ، وكذلك رفعنا سعر الكيلو من الكهربا مليمين لزيادة استهلاك الكهربا والعام الماضى عملنا وحدات كهربا متنقلة لنستطيع تشغيل المصانع بها .

ميزانية الخدمات

الميزانية عام ١٩٥٢ كانت ٢٠٠ مليون جنيه ، والميزانية هذا العام بلغت الفا ومائة مليون جنيه ، وميزانية الخدمات هذا العام فى الصحة والعلاج والتعليم الخ .. بلغت ٥٠٠ مليون جنيه ، وهناك تأمين اجتماعى .

وهناك ٥١٠ ملايين جنيه للاستثمار والدخـل القومى زاد فى ١٠ سنوات ، وسنضاعفه مرة ثانية فى ١٠ سنوات أخرى ، ونحن الآن فى العام الرابع ، انفاقنا زاد مليونى جنيه من القمح والذرة ، واستهلاكنا من المنسوجات تضاعف .. الخ .

اذن هناك زيادة فى الاستهلاك ، وهناك بعض الاقتصاديين يقولون : أن زيادة الاستهلاك تسبب لنا مشكلة ، ولكننا نشعر ان المشكلة بسيطة نستطيع حلها طالما ان هناك زيادة فى الانتاج وان هناك شعورا بالعمل . وطبعا زيادة الاستهلاك بالنسبة لنـا ظاهرة انسانيـة مفرحة تشعرنا بالتفاؤل ، لاننا لا نريد لهذا الجيل أن يضحى بكل شىء ، لاننا نريد ونحن

نبنى الحياة أن نعيش الحياة ، هناك أعباء ، ولكن بالجهد والتصميم نتحمل هذه الأعباء ، هناك تحول اجتماعى كبير .

(خطاب الرئيس فى ٢٣ من يوليو سنة ١٩٦٢)

التعليم

نحن نؤمن بالفرد ونؤمن ايمانا راسخا بأن الوطن لن يكون قويا الا اذا كان الفرد قويا في الوقت نفسه ، وبالعمل على تقوية الفرد من جميع النواحى نصل الى تقوية الوطن فى جميع الميادين ، والأساس الأول فى هذا السبيل هو التعليم .

نعلم كيف حورب التعليم والجهود التى بذلت حتى لا يتوافر التعليم لأبناء هذا البلد ، وكلنا نعلم كيف كان يتحول التعليم من الاتجاه لمصلحة الوطن الى الاتجاه الآخر الذى يعمل على بلبلة الأفكار ان أساس قوة الوطن ، اساس نهضته ــ يتمثل فى توفير التعليم لجميع ابنائه ، لكنا نعلم أن هذا يحتاج الى جهد كبير ومال كثير ، ولذلك أردنا أن نعمل بأقصى ما يمكن تحقيقه فى أقل وقت ممكن لتعليم أكبر عدد ممكن من أبناء الوطن العزيز فبدأت المؤسسة بناء نحو ٤٠٠ مدرسة ، واننى أحس احساسا قويا أن كل مدرسة من هذه المدارس ما هى الا حجر فى بناء صرح هذا الوطن .

وقد يأخذ بعض الناس هذه الفكرة وهذا المشروع على أنه مشروع بسيط ، ولكن لأول مرة فى تاريخ مصر ينشأ مثل هذا العدد الضخم من المدارس دفعة واحدة .

وانا اريد ان أوضح لأبناء هذا الوطن قيمة هذا المشروع وفائدته لهم :

كنا فى الماضى نطالب بعلاوات وكادرات لفئة من الناس كانت تتحقق على حسب الظروف ، ولكن هذه المدارس ليست الا خدمات اجتماعية ينتفع بها المواطنون جميعا ، واذا حولنا هذه المدارس الى قيم مادية وجدنا النتيجة أن هذه المدارس تتحول الى علاوة لكل فرد ولكل عامل ولكل فلاح ومساواة للجميع .

(٣٠ من يونيو عام ١٩٥٤)
(فى افتتاح مؤسسة ابنية التعليم)
(سوق السلاح ــ القاهرة)

بعد مرور عشر سنوات من الثورة أصبح التعليم فى جميع مراحله بالمدارس والجامعات والمعاهد العليا بالمجان ، وبهذا نستطيع أن نوفر لكل أبناء الشعب الفرصة فى التعليم لا فضل لفرد على آخر ، لأن لديه امكانية فى دفع المصروفات والآخر ليست لديه القدرة ، ان الميزة الوحيدة

ـ في الجهد الذى يبذله كل فرد من أجل وطنه ـ ان الطلبة يدخلون الجامعات وفق درجاتهم في الامتحان ووفق النسبة المئوية التى حصلوا عليها والفرق بين أى فرد وآخر هو عمله ونتائج هذا العمل .

(الاسكندرية ٢٦ من يوليو عام ١٩٦٢)

التطبيق الاشتراكى

اننا نملك تجربة فكر ، والأخطر من تجربة الفكر تجربة التطبيق والكلام بالنسبة للدولة وللقطاع العام لابد أن نأخذه على أساس الفكر السليم فنسأل انفسنا :

ما الدولة ؟

الدولة اما أن تكون تحت حكم الرجعية أو حكم الطبقة ، أى حكم الاقطاع ورأس المال ، أو يكون حكم الشعب العامل .

والدولة هنا مع التنظيم الشعبى يمثلان شيئا واحدا ، واذا كان التنظيم السياسى هو تنظيم الشعب وليس تنظيم الطبقة فان الدولة تصبح ممثلة للشعب لا ممثلة للطبقة ، وفى ثورة « ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ » قامت الطليعة الثائرة كما جاء فى الميثاق ، واستولت على الحكم استيلاء من أيدى تحالف الرجعية ورأس المال الذى كان يتحكم فى الدولة .

لأول مرة يستعيد الشعب أو يأخذ بزمام الحكم ، فالطليعة الثورية لم تسر فى طريق الرجعية الراسمالية ، بل قامت بتصفية الاقطاع والراسمالية ، وأممت جميع الشركات الأجنبية والبنوك ، وسرنا بهذا كطلائع ثورية للشعب العامل الذى يحكم اليوم ـ لأننا لا نحكم لمصلحة طبقة ولا لمصلحة البورجوازية ، ولكن نحكم لمصلحة تحالف العمال والفلاحين والمثقفين ، لمصلحة كل قوى الشعب العامل ، وطبعا هذا يختلف عن التجربة فى فرنسا ، ففرنسا تؤمم وهى دولة راسمالية ، فالراسمالية فى فرنسا هى التى تحكم وتملك المصانع وتوجهها لمصلحة الراسماليين ، أما فى تجربتنا الاشتراكية فان تحالف الشعب العامل هو الذى يحكم ويهدف الى اذابة الفوارق بين الطبقات والقضاء على تحالف الاقطاع ورأس المال ، ومن ثم يبقى الحكم حكم الشعب العامل .

ثم بعد ذلك نفذنا الديمقراطية بالنسبة للقطاع العام ، فتكون مجلس ادارة للعمال بنسبة عضوين من سبعة أعضاء ، أما خطتنا الآن فهى « النصف عمال » والنصف الآخر من الادارة ، ويصبح بذلك « واحد فقط » هو المعين . وبعد ذلك تأتى المشكلة الأبدية التى قابلتها جميع الدول الاشتراكية . مشكلة البيروقراطية وهى متلازمة مع الاشتراكية ، واجهناها نحن بحل ينبثق عنا وهو الاشتراك فى الادارة ، ثم الاشتراك فى الأرباح بنسبة ٢٥٪ للعمال .

تأتى بعد ذلك ـ العملية بالنسبة للنقابة العمالية وللاتحاد الاشتراكى فى المصنع ، فاذا كان هناك أى خلل فعلى النقابة أن تبلغ الاتحاد العام

لنقابات العمال الذى بدوره يبلغ وزير العمل ، وعلى لجنة الاتحاد الاشتراكى أن تبلغ اللجنة العليا ، وبذلك يستطيع الاتحاد الاشتراكي الممثل لتحالف قوة الشعب أن يحافظ على أموال الشعب ، بالنسبة لكل هذه العمليات نعتبرها عملية ديمقراطية كاملة .

والنتيجة لهذا زيادة الانتاج وشعور العامل بأن يعمل لنفسه وان المصنع ملكه ، ملك الشعب .

والنقطة الثانية التى تكمل الاشتراكية « هى تحديد الأجور » .
ولقد صدر قانون بأن الحد الأقصى للمرتب خمسة آلاف جنيه ، اذن الباقى كله أرباح ، بعد ذلك حددنا بالنسبة للعامل حد أدنى للأجور، وهو ٢٥ قرشا بعد أن كان يأخذ ١٥ قرشا ، ثم حددنا علاوات وعمليات بالنسبة لتنظيم العلاقات الاجتماعية بالمصانع ، وحددنا علاوات تشجيعية وحددنا علاوات مكافآت انتاج ، وهذا معناه أن كل الناس تشترك فى ناتج العمل .

التجربة الاشتراكية

تجربتنا الاشتراكية تختلف عن تجربة يوغوسلافيا .. هناك من يقول : ان تجربتنا مثل تجربة يوغوسلافيا ، وهذا غير صحيح ، لأننا درسنا تجربة يوغوسلافيا وروسيا والصين والهند ونحن نستعين بالخبراء فى الاقتصاد الاشتراكى ونناقشهم وآخرهم كان عندنا وهو بتلهايم وهو أستاذ التخطيط فى السوربون ويستشيره الروس واليوغوسلاف كذلك الهند والجزائر .

وكان رأيه أن تجربتنا تجربة فريدة ، وانها متقدمة بمراحل ، فهى تجربة اشتراكية حقيقية وقائمة على ثورة قضت على نظام مبنى على تحالف الاقطاع مع رأس المال وأعطت الشعب العامل الحكم ، أعادت صياغة العلاقات الاجتماعية وغيرتها تغييرا كاملا ، وتخلصت من كل الاستثمارات الأجنبية بالتأميم ، فلم تقتصر على خروج الانجليز من بلادنا بل عربنا اقتصادنا .

(محاضر جلسات الوحدة)

الفكر والتطبيق فى الجمهورية العربية المتحدة

الجمهورية العربية المتحدة البلد العربى الوحيد الذى به فكر متسق ثابت كامل مفصل يرد على الأسئلة ويعطى الحل لمواجهتها ، فأى سؤال تجد الاجابة عليه فى الميثاق الوطنى .

(محاضر جلسات الوحدة)

التجربة الاشتراكية

أى تجربة اشتراكية فى بدايتها تختلف عن التفكير قبل الممارسة أو التطبيق لأن الممارسة او التطبيق شيء والتفكير شيء آخر .

ونحن فى تجربتنا الاشتراكية بدانا بستة مبادىء ، واليوم وصلنا الى أن القطاع العام يملك ٨٠ ٪ من وسائل الانتاج و٨٠ ٪ من التجارة الخارجيــة (التصدير والبنوك وشركات التـأمين ١٠٠ ٪ والاستيراد ١٠٠ ٪ والمقاولات ٥٠ ٪ والتجارة الداخليةتقريبا ٢٥ ٪ أو أكثر وجميع النقل والمواصلات الآن ملك للدولة والخدمات) وملـكية الأرض حدها الأعلى ١٠٠ فدان والميثاق نص على أن يكون ١٠٠ فدان للعائلة : الرجل وزوجته وأولاده .

هذا الـكلام تحقق خلال عشر سنوات وأقل ، واذا كان هـــذا لم يحدث كانت الطبقــة الراسمالية أقوى ، لأن الدخـل القومى كان ٦٠٠ مليون جنيه واليوم أصبح ١٦٠٠ مليون جنيه !

وهناك افراد زاد دخلها عشر مرات بعد الثورة نتيجة التوسع فى الصناعة مثل (فرانسوا تاجر) الذى وصلت ثروته الى ســتة ملايين وكان كل ثروته ثلاثين الف جنيه فى أول الثورة !

(محاضر جلسات الوحدة)

اساس التنظيم الاقتصادى

اساس التنظيم الاقتصادى فى الجمهورية العربية المتحدة والنتائج التى حققها بالنسبة للنواحى التالية ــ العمال ، الانتاج ، الرفاهية ــ هو اعادة توزيع الثروة وتوسيع قاعدة هــذه الثروة بتجميع المدخرات ثم وضع خطة شاملة للانتاج .

وهذا ما يعبر عنه بالـكفاية والعدل .

فالأساس الذى عبر عنه ميثاق العمل الوطنى هو التطبيق الاشتراكى لتحقيق الحرية الاجتماعية كما نص الميثاق على ضرورة سيطرة الشعب على وسائل الانتاج وخلق قطاع عام قوى وقادر يستطيع ان يقود التقدم مع وجود قطاع خاص يشارك فى تطبيق الخطة دون استغلال .

والأساس التالى للتنظيم الاقتصادى هو فرض الضرائب التصاعدية وفرضت بحد اعلى ٩٠ ٪ على الدخل الذى يزيد على ١٠ آلاف جنيــه فى السنة .

هذه هى أسس التنظيم الاقتصادى فى الجمهورية العربية المتحدة ، ونستطيع ان نقول : انه اليوم أمم أكثر من ٨٥ ٪ فى القطاع الصناعى ، والقطاع العام يأخذ دوره كدور قيادى .

والدليل على هذا أن الاستثمار فى الصناعة هذا العام (١٩٦٣) هو ١٥٥ مليون جنيه فى حين كان الاســـتثمار كله عام ١٩٥٢ حوالي مليوني جنيه .

وهـذا يدل على انه من الضرورى أن تتولى اليوم الدولة بنفســها مسئولية التنمية للتغلب على التخلف الاقتصادى الذى ورثناه أيام حكم الاستعمار المتحالف مع الرجعية .

وبالنسبة للزراعة فان الحد الأعلى للملكية الآن هو ١٠٠ فدان وقد تم نزع ملكية مليون فدان وزعت على الفلاحين ولكى نعطى مثلا عن الوضع قبل الثورة أقول : ان ٥ر ٪ من السكان كانوا يملكون نصف الأراضى الزراعية ، وطبعا هذا الكلام قد انتهى الآن ، والنتائج التي حققها هذا التنظيم الاقتصادى بالنسبة للعمال والانتاج والرفاهية هى :

أولا ـ بالنسبة للعمالة :

لا أستطيع أن أقول أن عندنا بطالة ولكن عندنا بطالة موســمية ، وطبعا عندنا محاولات لطلب العمل حتى يستطيع طالب العمل أن يحصل على فرصة أحسن من العمل الذى يقوم به .

ولكن بالنسبة للعمالة والتشغيل خلال السنوات الثلاث الماضية من الخطة ٦٠/٦١ و ٦١/١٩٦٢ وصل حجم العمـــالة الى ٨٦٢ الف مشتغل جديد أتيحت لهم فرصة جديدة للعمل ، وحجم العمالة فى كل القطاعات ٦ ملايين و٩٠٠ ألف ، أى ما يقرب من ٧ ملايين بالنســبة للعمالة .

ثم ما الاجراءات التى اتخذت منذ سنتين ؟

اتخذ اجراء لتحديد ساعات العمل بالنسبة لعمال الصناعة بسبع ساعات ، وكذلك بالنسبة لعمال النقل وعمال الخدمات ، كذلك حدد أقل الأجور التى يأخذها العامل بخمسة وعشرين قرشا ، وكانت الأجور قبل ذلك أقل بكثير ، وفى الوقت نفسه تقرر ان يمثل العمال فى مجالس الادارات عدد مجلس الادارة سبعة يمثل العمال ٢ بالانتخاب وهذا العام سيزيد عدد أعضاء مجلس الادارة من عاملين الى أربعة عمال .

وفى الوقت نفسه صدر قانون سنة ١٩٦١ يعطى العمال ٢٥ ٪ من أرباح الشركات وهذا العام (١٩٦٣) وزع للمرة الثانية نصيب العمال من أرباح الشركات ، وبالاضافة الى العمـــالة الجديدة هنـــاك أمور واصلاحات كبيرة عملت بالنسبة للعمال .

كمـا تقرر للعمال أيضا التـأمين الاجتماعى والمعاشات ، ويشترك العمال فى مؤسسة التأمينات الاجتماعية ويصرف لهم تعويضات عند العجز والمرض ويصرف لهم معاش عندما ينتهى العمل .

ثانيا ـ بالنسبة للانتاج :

كان حجم الانتاج ٥ر١٨٢٤ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٢/٥١ وحجم الانتاج سنة ١٩٦٣/١٩٦٢ (وهى السنة الثالثة فى الخطة) وصل الى ٩ر٣٠٧٩ مليون الجنيه .

وحجم الانتاج الصناعى سنة ١٩٥٢/٥١ كان ٦٩٠ مليون جنيـه ، وسنة ١٩٦٣/٦٢ وصل الى ١٥٥٠ مليون جنيه .

وهذا يوضح مدى التطور الذى حدث فى السنوات الـ ١١ منـذ قيام الثورة حتى الآن .

والدخل القومى عام ١٩٥٢ بلغ ٧٥٠ مليون جنيه ، أما فى سـنة ١٩٦٣/٦٢ فقد بلغ ١٥٣٢ مليون جنيه ، ومعنى هذا أنه أمكن مضاعفة الدخل القومى فى هـذه الفترة ، ونحن فى خطتنا نستهدف مضاعفة الدخل القومى أو أكثر مرة كل عشر سنوات .

وبالطبع فان السنين التى قابلتنا قبل ذلك والتى كنا نحتاج فيها الى الأرقام والاحصائيات اللازمة لتنفيذ الخطة كانت هى السنين التى واجهنا فيها المشاكل .

ولـكن بعد اعداد الخطة والحصول على هذه الاحصائيات نستطيع الآن ان نتجه لتحقيق خطتنا تحقيقا كاملا ، وفى السنة الثالثة للخطة هنـاك قطاعات حققت ١٠٠ ٪ ، وقطـاعات حققت أكثر من ١٠٢ ٪ ، و ١٠٣٪ وقطاعات أخرى حققت حوالى ٩٠٪ .

وكان متوسط تنفيذ الخطة فى جميع القطاعات ٩٧٪ وهناك نقطة احب أن أوضحها هى أن الزيادة فى الدخل القومى أكثر من ضعف الزيادة فى عدد السكان فالزيادة فى عدد السكان تتراوح بين ٢ر٢٪ و ٥ر٢٪ وزيادة الدخل القومى أكثر بكثير من ضعف الزيادة فى عدد السكان .

ومعنى هذا أنه برغم زيادة عدد السكان بنسبة تساوى من ٢ر٢ ٪ الى ٥ر٢ ٪ فان الدخل القومى يحقق نموا بصرف النظر عن الزيادة فى السكان .

بالنسبة للرفاهية :

الرفاهية تعنى كما اتصور الخدمات التى يعطاها الشعب ، وميزانيته هذا العام ١١٠٠ مليون جنيه منها ٣٥٠ مليون جنيه مخصصة للخدمات و ٢٥٠ مليون جنيه مخصصة للأمن والجيش ، والباقى يتجه الى الانتاج والتنمية بفروعها المختلفة : الصناعة والزراعة والمواصلات .

ولكى نأخذ صورة عن الرفاهية نستطيع ان نتحدث عن عدة فروع مختلفة من فروع الخدمات .

فمياه الشرب مثلا فى الريف حين قامت الثورة سنة ١٩٥٢ كان يحصل عليها مليون و ٧٠٠ ألف مواطن ، أما اليوم فتصل مياه الشرب الى ١٥ مليونا و ٢٠٠ الف مواطن أى حوالى ٨٥٪ من مجموع سكان الريف .

وقبل نهاية الخطة الخمسية عام ١٩٦٥ نرجو ان نكون قد أوصلنا مياه الشرب النقية لأول مرة الى جميع القرى .

وبالنسبة للخدمات الصحية :

العلاج فى الريف علاج مجانى نصيب الفرد اليوم فى الخدمات الصحية عشر أضعاف نصيب الفرد فيها قبل عام ١٩٥٢ ، والمقرر فى ميزانية هذا العام يساوى ما صرف فى ٢٥ سنة قبل الثورة ، وبالنسبة للاسكان فى السنوات الثلاث الماضية من الخطة أقامت الدولة ٥٦ الف مسكن متوسط وشعبى للعمال ومساكن بايجار رخيص حتى يستطيع العامل أو من لا يمكنه دفع الايجار الكبير الذى يتطلبه المسكن الخاص أن يجد مسكنا فى المساكن الشعبية والمساكن المتوسطة الحكومية .

وبالنسبة للتعليم :

عدد الطلبة فى المدارس الابتدائية والثانوية حتى المرحلة التى تسبق الجامعة ٣ ملايين و٦٠٠ الف طالب ، وكان عددهم حوالى مليون سنة ١٩٥٢ .

وبالنسبة للجامعات عدد الطلبة فى الجامعات نحو ١٠٠ الف طالب والمعاهد العليا عدد طلبتها ٢٦ الف طالب ، والطلبة فى الجامعات والمعاهد العليا كان عددهم ٤١ الف طالب سنة ١٩٥٢/٥١ .

وطبعا بالنسبة للرفاهية لدينا نواح أخرى كثيرة خاصة بباقى الخدمات غير مشروعات الخدمات المعروفة ، وكل هذه المشروعات موجودة .

وبالنسبة للاذاعة والتليفزيون والنقل والمواصلات التى يزيد عليها الطلب نظرا للأجور الرخيصة ــ نحاول باستمرار أن تكون فى درجة من الكفاية وبحيث تكون محققة لرغبات المواطنين . ونحن نحاول تحقيق رغبات الشعب لأنه كلما تحسنت حالته الاجتماعية تزيد رغباته .

تصريحات السيد الرئيس

فى المؤتمر الصحفى الدولى الثالث بالقاهرة

الأول من اكتوبر سنة ١٩٦٣

لماذا لم نؤمم العقارات المبنية ؟

وسائل الانتاج الأساسية فى المجتمع هى الأرض والمصنع . اما البيوت فهى ليست وسيلة للانتاج ، فالبيوت تعد خدمات . لان وسائل الانتاج هى التى يعمل فيها العمال والفلاحون . وكان الجزء الكبير من الناتج يعود على صاحب راس المال قبل التأميم .

على هذا الأساس قلنا : ان أدوات الانتاج هى التى يجب أن تؤمم ، أو تحدد فيها الملكية ، ويجب ان تكون تحت السيطرة الكاملة للشعب ، من أجل هذا لم نؤمم البيوت ولا العمارات على أساس انها ليست وسائل انتاج ، ولكن تعرضنا لها بميزان واصحابها يديرونها والقانون نص على انهم يأخذون ٥٪ ريعا ، ٣٪ للصيانة ، ومع هذا لم نغفل اننا سنستمر فى الاسكان التعاونى ، الاسكان العام مع مراعاة تخفيض الايجارات .

(محاضر جلسات المؤتمر الوطنى)

خطة التنمية وتنظيم الأسرة

بحسب خطة التنمية حققنا زيادة فى النمو ٨٪ مقابل زيادة فى عدد السكان قدرها ٣ ٪ (٨٠٠ الف نسمة) بعد أن كانت الزيادة فى عدد السكان العام الماضى ٢ر٥ ٪ ، وهذا ما جعلنى أحرص على تنظيم الأسرة فى الميثاق الوطنى .

عام ١٩٥٢ كان الدخل القومى حوالى ما بين ٦٥٠ و٧٠٠ مليون ، والميزانية كانت ١٩٤ مليونا . واليوم الدخل القومى وصل الى ما يقرب من ١٦٥٠ مليون جنيه ، والميزانية القادمة غالبا ستزيد عن ميزانية هذا العام (١٩٦٢/١٩٦٣) وكل زيادة فى الانتاج تعنى اتاحة الفرصة لأن نعيش الحياة السعيدة التى ترفرف عليها الرفاهية .

اذا كان النمو ٨ ٪ والزيادة فى السكان ٣ ٪ فالنمو اذن فى المتوسط بالنسبة للفرد لايزيد على ٥ ٪ ، وهذا هدف طموح جدا جدا ، ومن الصعب تحقيقه والعام الماضى (١٩٦١) برغم الظروف الصعبة حققنا ٦ ٪ داخليا بالاضافة الى المعونات والحاجات وصلنا الى ٨ ٪ .

اذن الزيادة فى السكان معناها الفقر ، وبعملية بسيطة الرجل الذى عنده ثلاثة أولاد ويأخذ عشرة جنيهات يعيش أحسن من الرجل الذى عنده عشرة أولاد ويأخذ عشرة جنيهات .

هذا هو قصدى من تنظيم الأسرة ، وأنا لا أستطيع أن انظم كل اسرة ، لأن الدولة ترشد الناس وتعطيها الوسائل التى تمكنها من تنظيم الأسرة .

اذا كانت الزيادة في السكان ٥ر٢ ٪ واصبحت ٣ ٪ و ٤ ٪ و ٨ ٪ فعندئذ لن يحقق عملنا أية نتيجة ، وهذا ما دعاني للكلام عن تنظيم الأسرة ، اقصد اننا لن نستطيع ان نضع آمالنا وتطلعاتنا بالنسبة لواقعنا موضع التنفيذ الا بالعمل وزيادة الانتاج وبتعبئة الأمة ماديا ومعنويا ..

(محاضر جلسات المؤتمر الوطني)

دور القطاع العام :

بدأنا التخطيط للصناعة وكنا في حاجة الى رءوس أموال كثيرة للصناعة ، ودخلت الحكومة الميدان الصناعي لأنها تستهدف اقامة الصناعات الثقيلة التي لا يستطيع راس المال الخاص وحده أن يقوم بمسئوليتها كصناعة الحديد والصلب ، وقامت بدفع راس المال الكامل للصناعات الكهربية ، وضاعفنا انتاج الكهرباء ٤ مرات ، وسنعمل على مضاعفته ١٦ مرة ، كان هذا كله براس مال حكومي .

وقد اتجهت سياستنا الى أن تدخل الحكومة مساهمة في الصناعة بنسبة كبيرة حتى يكون القطاع الاشتراكي في الصناعة يساوي القطاع الخاص وبحيث لا يكون هناك أية فرصة لسيطرة راس المال على الحكم أو للاحتكار .

(٨ من أغسطس عام ١٩٥٩ المحلة الكبرى)

دور القطاع الخاص :

لقد أصبح المصنع في بلدنا يمثل الحقيقة وهي التعاون بين راس المال الخاص في سبيل دعم صناعاتنا ، واصبح لهذه الصناعات كل الحماية في توزيع منتجاتها وعدم تعرضها للمنافسة الخارجية بل بالتوسع في التصدير وتمشي أسعارها مع الأسعار العالمية وجودة منتجاتها .

كانت هذه التجربة بين الحكومة وراس المال الخاص ناجحة للغاية . ان راس المال الخاص حر طالما يعمل للمصلحة العامة ، للمجتمع بعيدا عن محاولة الاستغلال السياسي او الاقتصادي أو الاجتماعي .

القضاء على سيطرة الراسمالية واستغلالها :

ان لدينا نظامنا الاجتماعي الذي يقوم على حرية العمل الاقتصادي والعمل الاجتماعي ، وطبقا لما نعتقده ووفقا لنظامنا فقد أممنا كثيرا من الشركات لوضع نهاية للاستغلال الراسمالي وأعطينا العمال الحق في

المشاركة في ادارة الشركات بنسبة الثلث في مجالس الادارة واعطيناهم ٢٥ ٪ من الأرباح ، وفي الوقت نفسه حددنا ملكية الأرض بمائة فدان ووزع الباقي على الفلاحين ، ونحن نحاول تعميم مجانية الخدمات في بلادنا ، ونحاول تذويب الفوارق بين الطبقات ، ونريد أن نحل المتناقضات الطبقية بوسائل سلمية لا بالقوة ولا بالعنف ، ولا ننوى أن تكون في بلادنا طبقة تسيطر على غيرها من الطبقات .

(حديث الرئيس مع مندوب التليفزيون بهامبورج)

١٣ من اغسطس سنة ١٩٦١

التكافل الاجتماعي :

الذي احب ان اذكره اننا بدانا بعد سنة ١٩٥٢ في اعادة بناء هذا الوطن وكان مستوى المعيشة منخفضا وفي حاجة الى شيء يرفعه . وأنا اريد ان اقول لكم : اننا حين نعمل لا ننسى الوطن ، ولا ننسى المجموع كمجموع ولا ننسى أن هناك اناس يبحثون عن العمل .

ان مستوى المعيشة ما زال منخفضا ويريد منا جهدا كبيرا . ولا يفوتنا أن أى جنيه نضعه في الاستثمار سوف نستطيع أن نفتح به بيتا وتعيش اسرة ، ونتيجة للظروف التي مضت لا تزال هناك اسر تقاسي من انخفاض مستوى المعيشة ، ذلك المستوى الذي يحتاج منا الى الجهد والعرق كي نستطيع رفعه .

كلنا يعرف ما حال الريف ، وكلنا يعرف ان الفلاح ينهض في الصباح مبكرا ليعمل بالفأس من أجل الحصول على لقمة العيش طوال النهار ، اننا نعرف جيدا كيف يجاهد ٩٠ ٪ من أبناء هذا الوطن من أجل قوتهم .

كلنا يعرف مستوى المعيشة في الريف وحياة العائلة وحياة الفلاح .. عندما نترك الريف ونذهب ونعمل بعيدا عنه ويصبح منا المدين والمهندس والموظف كل الذي اطلبه من هؤلاء هو أن يفكروا دائما في اقاربهم ، ليس هناك أحد من غير أقارب يعملون في الريف ، اذا كان لنا أقارب من الاغنياء فلنا أيضا أقارب من الفقراء .

هذا هو المجتمع الذي نعيش فيه ، يجب الا يحاول أحد نسيان هذا المجتمع والتفكير في نفسه ، ويجب علينا أن نشكر الله لأنه على أساس مستوى المعيشة الموجود حاليا نرى اننا نأخذ من نصيب اناس آخرين ، لأن مستوى معيشتنا نحن الذين نلبس البدل والذين أتيحت لهم الفرصة لكي يصبحوا مهندسين لو أن الظروف اختلفت لكنا الآن في الحقل معهم نشاركهم في جهدهم وكفاحهم .

نحن نعيش ونتمتع بمستوى معيشة أكبر بكثير من هذا الذي يتمتع به والذي يحصل عليه اخواننا في الريف ، كل واحد منا له منزل ،

وهناك من عنده ثلاجة ، وهناك من عنده سيارة ، ونحن نحمد الله على هذا ولا نريد أكثر منه . وأولادنا يذهبون الى المدرسة ويجدون طبيبا كل هذا كلام جميل ، ولكن الأجمل منه أن نفكر فى اخواننا الآخرين .

وهكذا يجب أن يكون عملنا دائما حتى نتم رسالتنا ، كما يجب أن ندخر بقدر الامكان ولا نسرف ، يجب أن نقلل من تكاليف المبانى لنزيد فى تكاليف المصانع ، فلا زال هناك عيب فينا ، الأهرام فى خيال كل واحد منا ، وكل واحد يجب أن يبنى هرما لنفسه .

(خطاب الرئيس فى افتتاح مصنع
الحديد والصلب - ١٩٥٨/٧/٢٧)

الكفاية والعدل

القضاء على الاحتكار

وسيطرة رأس المال على الحكم

ان المصالح الراسمالية المتحكمة فى الوطن أدركت منذ اليوم الاول انها لا تستطيع ان تفرض سيطرتها على الحكم الذى وضعته الجماهير الثورية فى قيادة التغيير الذى بدأ مع (٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢) لكن الراسماليه المتحكمة تصورت انها تستطيع تعزيز مواقعها الفعلية وزيادة تركيز احتكارها للثروة من احساسها برغبة الثورة فى توسيع قاعدة الانتاج ،ولم تدرك هذه المصالح ان أية ثورة تستحق هذه الصفة المجيدة يتعين عليها أن تسأل نفسها دائما : زيادة الانتاج لمن ؟ .

ولقد بدأت الارادة الشعبية الثورية تجيب عن هذا السؤال عمليا بالاتجاه الى اقامة وحدات انتاج قوية يملكها الشعب نواة لقطاع عام ما لبث أن عزز نفسه بالسيطرة الكاملة على المال متمثلا فى البنوك وشركات التأمين والتجارة الخارجية التى جرى تأميمها ونقلها الى الملكية العامة ، ثم اتباعها بقرارات يوليو الاشتراكية سنة ١٩٦١ التى ضمنت الملكية العامة للجزء الأكبر من وسائل الانتاج خصوصا فى المجال الصناعى ، ثم رسمت الحدود الواضحة للملكية العامة بحيث تشمل الهياكل الرئيسية للانتاج كالسكك الحديدية والطرق والموانىء والمطارات وطاقات القوى المحركة ووسائل النقل البرى والبحرى والجوى ، وبعد ذلك الصناعات الثقيلة والمتوسطة والتعدينية وصناعات البناء والجزء المؤثر من الصناعات الاستهلاكية بما لايسمح بالاستغلال ، وارتبط لذلك تحقيق اشراف الشعب الكامل على التجارة الخارجية وكسر أى احتكار فى التجارة الداخلية مع فتح مجالها واسعا فسيحا للنشاط الخاص ، وبذلك فان الاقطاع التقليدى الذى أراد أن يهرب الى المظهر العصرى للاستغلال الراسمالى قد تهاوى من جميع أركانه وتداعى خصوصا بعد أن فقد سند المصالح الخارجية شريكته فى نهب ثروه الشعب وجهده .

اقامة عدالة اجتماعية

ان معاناة التجربة قد اثبتت أن العدالة الاجتماعية لا يمكن ان تتحقق الا على دعامتين من الكفاية والعدل : احداهما لا تستطيع ان تصل الى هدف بمفردها بل أن احداهما من غير الأخرى تسير في اتجاه معاكس للهدف : الكفاية : أي زيادة الانتاج بغير عدل يعنى المزيد من احتكار الثروه . والعدل اى توزيع الدخل القومى بغير زيادة في طاقته لا ينتهى الى غير توزيع الفقر والبؤس ، وانما كلتاهما معاً الكفاية والعدل يداً بيد نصل بهما الى الغاية .

ونبدأ بالكفاية فى مجالاتها المختلفة

لقد بذلت خلال السنوات التى مضت جهود مضنية فى تطوير الزراعة ، لكن الزراعة بطبيعتها أصعب مجالات الانتاج استجابة للجهد ، وأكثرها حاجة للصبر والعناء ، وان بقى تطويرها دائما اضمن الأسس لاقامة اقتصاد سليم .

ولقد قطعت الجهود شوطا لا يستهان به فى سبيل ادخال العلم والدراسة الفنية الحديثة لخدمة مشكلة تطوير الزراعة ، وتحققت بالفعل بعض النتائج فى متوسط غلة الفدان الواحد من المحصولات ، لكن أكبر الآمال ما زالت معلقة على تجارب التعاون الزراعى التى تغطى الآن مساحات واسعة من الرقعة الزراعية المصرية تستهدف اعادة تنظيم الجمعيات التعاونية لكى تقدر على رفع المستوى الفنى والعلمى للزراعة وتيسير حصول الفلاحين على القروض والتقاوى والأسمدة والآلات .

كذلك تستهدف هذه التجارب التعاونية تحسين التربة والرى والصرف واستنباط البذور الجديدة والتوسع فى الخدمة بالآلات وزيادة الثروة الحيوانية وتدعيم الصناعات الريفية وتوسيع نطاقها .

ولقد نفذت مشروعات للرى والصرف قيمتها ١٢٥ مليون جنيه ، وهناك الآن مشروعات للرى والصرف المترتبة على السد العالى تبلغ قيمتها ٧٣ مليون جنيه ، على أن الناحية التى تحقق فيها النجاح الكبير هى ناحية استصلاح الأراضى الجديدة داخل الوادى وفى الصحارى المحيطة به . وفى داخل الوادى وما يجرى اصلاحه الآن فعلا ينتهى هذا العام ، فان الأرض الجديدة التى تم استصلاحها داخل وادى النيل الحالى تصل الى ٥.٥ آلاف فدان عليها قراها الجديدة ولها خدماتها .

وفى الصحارى بدأ الوادى الجديد يكشف امكانياته العظيمة ، واذا كانت المساحة التى يجرى الآن استصلاحها هى ٣٢ الف فدان فان الاحتمالات التى تتكشف مع كل يوم تعطى الأمل فى مئات الوف من الأفدنة الجديدة ، وعلى الساحل الشمالى الغربى ١٠ آلاف فدان جديدة تزرع بالفاكهة تستمد مياهها من ٨٣٤ ساقية تعمل بمراوح الهواء

وتحتها ٨٥٠٠ فدان فى وادى النطرون ، كما أن الساحل الشرقى يفرغ اليوم من اعداد ٨٥٠٠ فدان تستمد مياهها من ٤٨ بئرا تفجرت من بطن الصحراء ، واهم شيء فى هـــذه الأرض الجديدة الى جانب قيمتهـا الانتاجية التى تمنحها ملاكها الجدد هو روح الحياة ذاتها ، روح الرواد الذين يزرعون الأمل حيث كان اليــأس ، ويفرشون الخضرة حيث كان البوار !

السد العالى

معجزة من معجزات الثورة

وبعـــد ذلك كله فهناك وقفـة معجزة الانسان فى هذا العصر الذى نعيش فيه ، السد العـالى الذى يقف فى الوسط ما بين ثورة الزراعة وثورة الصناعة يمد تأثيره فى الاثنتين معا :

الى الزراعة بالأرض الجديدة التى تصل الى مليونى فدان .

والى الصناعة بطاقة الكهرباء التى تزيد على عشرة مليارات كيلوات ساعة .

ان السد العالى صـورة كاملة للثورة المتعددة الجـوانب فى نضال الشعب المصرى السياسى والاجتماعى والعلمى والاقتصـادى والعسكرى والمعنوى .

كل هذه الجوانب كان لها دورها فى القصة الرائعة « للسد العالى » الذى أصبح اليوم رمزا حيا وخلاقا لنضال الانسان المصرى وآماله ، ولو مررنا ببعض الأرقام عن أثر هـذا السـد وبنائه لاتضحت أمامنا قيمته الحقيقية فائدة ورمزا ، والفائدة تحسبها الأرقام على النحو التالى :

فوائد السد العالى

ان السد العالى يضيف الى الدخل القومى سنويا ٢٣٤ مليون جنيه اى ما يقرب من نصف كل الدخـل القومى الذى كان لمصر قبـل الثورة ، ويوفر انتاج السد عدا ذلك ١٠٠ مليون جنيه من العمـلات الأجنبية كل سنة من خفض الاستيراد ورفع التصدير ، ويمد رقعة وادى النيل الحالى بخصب مليونى فدان تعطى طاقة كهربية مقياسها ١٠ مليـارات كيلوات ساعة فى السنة أى ضعف الطاقة الكهربية الحـالية فى السنة بما فيها من طاقة مشروع كهربة خزان اسوان وكل محطات الكهربا الجديدة التى اقيمت بعد الثورة . ولقد بلغ مجموع ما أنفق على السد مباشرة حتى الآن ١٠٠ مليون جنيه ، وفوق ذلك فهناك خدمات غير مباشرة فى مناطق العمل وصلت الى ٤٣ مليون جنيه .

انتقل الى السد العالى كرمز . حتى صباح هذا اليوم ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٤ قام الانسان المصرى بما يلى :

حفر فى الصخر والجبل لشق قناة التحويل ماحجمه ٠٠٠ر٤٦٥ر١٠ متر مكعب .

حفر في الصخر انفاقا حجمها ٥٣٨٫٥٠٠ متر مكعب .
بني بالاسمنت المسلح ما حجمه ٣٦٨٫٣٣٨ مترا مكعبا .
القى في عرض النهر موضع قاعدة جسم السد من الصخور ماحجمه ٨٫٥٩٤٫٠٠٠ متر مكعب .
وضع من الصلب بوابات على الانفاق حجمها ٢١٫١٤٠ طنا .
وعندما تصل المرحلة الأولى من بناء السد الى نهايتها في ١٥ مايو القادم سنة ١٩٦٤ سيكون الانسان المصرى قد اضاف الى هذه الخيالية من البناء أرقاما قياسية أخرى ، وانه من حسن حظ جيلنا أن يرى المنظر التاريخي المهيب الذي سوف يجرى فيه تحويل مجرى النهر الى قناة التحويل ، أن ذلك المنظر في ١٥ من مايو القادم لن يكون تاريخا مهيبا فحسب وانما سوف يكون ارادة جبارة تملى على الطبيعة مشيئة الانسان وتكرم روح الله فيه بتأكيد سيادته وتفوقه على كل الصعاب .

واضيف الى ذلك أنه من حسن الحظ ان صديقا عزيزا لهذا الشعب وممثلا لشعب صديق عزيز سوف يحضر معنا هذا الاحتفال واقصد به الرئيس نيكيتا خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي .

تطور الانتاج الصناعي

انتقل الآن الى الصناعة في معرض الحديث عن العمل من اجل المبدأ الرابع من المبادىء الستة مبدأ اقامة عدالة اجتماعية .

بعد الزراعة في باب محاولة الكفاية أصل الى الصناعة ، نلقى معاً نظرة على تطورات الانتاج في السلع التي كنا نتنجها في مصر فعلا سنة الثورة .

لقد وصل الانتاج في هذه السلع الى ما يلي بأرقام سنة ١٩٦٣ التي نسجل الآن زيادات أخرى سنة ١٩٦٤ .

أرقام سنة ١٩٦٣ كما يلي :
غزل القطن ١٢٢٫٨٩٦ طنا بزيادة ١٢١ ٪ .
نسج القطن ٨٠٫١٠٩ أطنان بزيادة ١٠٠٫٣ ٪ .
نسيج الصوف ٣٫٦٠٩ اطنان بزيادة ٣٠٨٫٣ ٪ .
نسيج الجوت ٢٤٫١٩١ طنا بزيادة ١٤١١٫٩ ٪ .
السكر ٣٥٥٫٦٢٦ طنا بزيادة ٨٨٫٧ ٪ .
الأسمدة الأزوتية ٢٤٧٫٧٣٩ طنا بزيادة ١٣٥٫٧ ٪ .
الورق ٩٤٫٨٧٤ طنا بزيادة ٣٧٤٫٤ ٪ .

حديد التسليح ١٩٦٫٨١٢ طنا بزيادة ٢٩٣٫٦ ٪ .
مواسير زهر وأدوات صحية ٥٣٫٨٣٣ طنا بزيادة ٢٢٠٫٤ ٪ .
بطاريات سائلة للسيارات ١٥٤٫٣٣١ بطارية بزيادة ٧٧٤٫٤ ٪ .
بطاريات جافة ١٥٫٨٢١٫٠٠٠ بطارية بزيادة ١٢١٨٫٤ ٪ .
مصابيح كهربية ٩٫٩٤٩٫٠٠٠ لمبة بزيادة ٢٩٨ ٪ .
مواسير ومنتجات خرسانية ١٥٢٫٧٦٣ طنا بزيادة ٧٤٨٫٧ .
بترول خام ٥٫٦٥٠٫٠٠٠ طن بزيادة ١٥٨٫٦ ٪ .

وبعد ذلك ننتقل الى نظرة ثابتة على قائمة السلع التى لم نكن ننتجها قبل الثورة وأرقام انتاجها بالنسبة لسنة ١٩٦٣ كما يلى :

خام حديد ٤٨٨٫٠٩٧ طنا .
كتل صلب نصف مشكلة ٦٧٫٣٠٦ أطنان .
قضبان سكك حديدية وقطاعات صلب ٤٨٫٣٧١ طنا .
الواح صاج ٢٩٫٤٢٥ طنا .
مواسير صلب ولوازمها ٢٫٨٧٤ طنا .
سيارات الركوب ٥٫٥٠٧
سيارات أتوبيس ٥٦٥ .
سيارات لورى ١٣٦٢ .
جرارات ٦٣٢ .
دراجات ٤١٫٩١١ .
عربات سكة حديدية ٤٦٠ .
اسطوانات بوتاجاز ١٠٦٫٦٠٣ .
رشاشات للنباتات ٤٩٫٩٠٠ .
عدادات المياه ٢٨٫٥٩٥ .
كابلات وأسلاك ٢٥ الف طن .
محولات كهربية ٩٩٫٢٥٠ .
عدادات كهربية ٩٣ الف عداد .
اجهزة للطهى بالبوتاجاز ٦٢٫٠٦٥ .
ثلاجات كهربية ٢٦٫٢١٤ .
اجهزة راديو عادية وترانزستور ١٧٧٫٩١٥ .
أجهزة تليفزيون تصنيع ٥٠ الف جهاز .
أجهزة التليفون ٣٩٫٤٦٨ .
سماد نترات النشادر الجيرى ٣٢٩٫٨٢٧ طنا .
سماد كبريتات النشادر ٢٨٫٨٣٠ طنا .
ورق الكتابة والطباعة ٢٥٫٨٥٦ طنا .
ورق كرافت ١٥٫٠٩٤ طنا .
اطارات كاوتشوك داخلية وخارجية ٥١٨٫٧٧٤ .
صودا كاوية للحرير الصناعى ١٦ الف طن .
منظفات صناعية ٢٥١٠ أطنان .
أدوات منزلية من الخزف والصينى ٢٤٠٣ أطنان .
أدوات صحية من الخزف والصينى ٣٦٧٣ طنا .
أسمنت حديدى ٧٧٢٫٣٩١ طنا .
اسمنت ابيض ٣٣٫٠٧٩ طنا .
خشب حبيبى ٥٥٨٣ طنا .
زجاج انجليزى منقوش ٥٤٥١ طنا .
سردين معلب « ٣٫٤٩٨٫٠٠٠ علبة » .
لبن مبستر ١٣٫٢٩٥ طنا .

وغيرها وغيرها مئات من السلع الجديده تخرج من ٧٥٠ مصنع جديدا تم انشاؤها وبدات العمل خلال «سنوات الثورة» .

البرنامج الثالث للصـــناعة

نظرة ثالثة ، نلقيها معا على البرنامج الثالث للصناعة ، الذى يتكلف ۱۰۰۰ مليون جنيه والذى بدىء بالتعاقد على بعض مشروعاته فعـلا ، تقدما الى الخطة الخمسية الثانية التى تبدأ من عام ۱۹۶۵ حتى أقارن الانتاج المطلوب فى هذه الخطة الثانية بالنتائج الفعلية للخطة الأولى

الصنف	الوحدة	۱۹۶٤ كمية الانتاج الحـالى فى السنة	۱۹۶۵ كمية الانتـاج بعدتنفيذالخطة الخمسيةالاولى فى السنة	۱۹۷۰ كميـة الانتاج بعدتنفيذالخطة الخمسيةالثانية فى السنة
الصلب من خامات المناجم بالجمهـورية	طن	۳۷۲ر٤۰۰	٤۹۰ر۰۰۰	۲ر۲۵۰ر۰۰۰
الات الورش والالات الأخرى الصغيرة والمتوسطة	بالعدد	٤۰۰	۵۲۰	۸ر۱۵۵
الاسمدة	طن	۸۵۰ر۰۰۰	۲ر۸۰۰ر۰۰۰	۳ر۷۰۰ر۰۰۰
الورق والكرتون	طن	۹۵ر۰۰۰	۱٤۵ر۰۰۰	٤۵۶ر۰۰۰
اخشاب صناعية	طن	۸ر۵۰۰	۷۰ر۰۰۰	۱۳۶ر۰۰۰
منتجات البلاستيك	طن	۲ر۷۰۰	۷ر۵۰۰	۳۷ر۵۰۰
اطارات السيارات	طن	۷ر۰۰۰	۱۶ر۲۰۰	۳۱ر۰۰۰
زيت البترول الخام	طن	۶ر۱۰۰ر۰۰۰	۷ر۵۰۰ر۰۰۰	۱۲ر۰۰۰ر۰۰۰
مازوت	طن	۲ر۱۰۰ر۰۰۰	۳ر۶۰۰ر۰۰۰	٤ر۵۰۰ر۰۰۰
كيروسين	طن	۸۰۰ر۰۰۰	۹۰۰ر۰۰۰	۱ر۱۰۰ر۰۰۰
ديزل	طن	۳۰۰ر۰۰۰	٤۰۰ر۰۰۰	۵۰۰ر۰۰۰
بنزين سيارات	طن	۳۰۰ر۰۰۰	۵۰۰ر۰۰۰	۱ر۰۰۰ر۰۰۰
السكر	طن	۳۵۵ر۰۰۰	۶۳۰ر۰۰۰	۱ر۰۰۰ر۰۰۰
الاسمنت	طن	۲ر٤۰۰ر۰۰۰	۲ر٤۰۰ر۰۰۰	٤ر۰۰۰ر۰۰۰
حديد التسليح	طن	۲۰۰ر۰۰۰	۳۰۰ر۰۰۰	۷۰۰ر۰۰۰
الزجاج المسطح والشفاف والملون	طن	۳۱ر۰۰۰	٤٤ر۰۰۰	۷۵ر۰۰۰
اللوريات والاتوبيسات والمقطورات	بالعدد	۲ر٤۵۰	٤ر۶۰۰	۱۰ر۰۰۰
الجرارات	بالعدد	۶۳۲	۳ر۰۰۰	۵ر۰۰۰
سيارات الركوب	بالعدد	۵ر۵۰۰	۱۲ر۶۰۰	۲۵ر۶۰۰
الموتوسيكلات	بالعدد	ــــ	۱٤ر۵۰۰	۲۵ر۰۰۰
الدراجات	بالعدد	٤۲ر۰۰۰	۶۰ر۰۰۰	۱۵۰ر۰۰۰
الفوسفات	طن	۶۰۰ر۰۰۰	۱ر۵۰۰ر۰۰۰	٤ر۰۰۰ر۰۰۰
الفحم	طن	ــــ	۱۲ر۰۰۰	۶۲۰ر۰۰۰

ثورة صناعية وكهربية

ان تنفيذ هذا البرنامج سوف يؤكد الثورة الصناعية فى مصر اذ يقيم فيها الصناعات الثقيلة ويضيف الى الانتاج الصناعى زيادة قدرها ٦٧٠ مليون جنيه ويصل ما يمكن تصديره منها الى ما قيمته ٢٥٠ مليون جنيه سنويا بعد الوفاء بحاجة الاستهلاك ، ويستوعب ١٧٠ الف عامل مدربين جدا الى جانب مئات الالوف من العمال فى الانشاء والخدمات المترتبة على التصنيع .

وأضيف بعد ذلك الى الصناعة قوة الكهربا ! لقد وجهنا خلال الفترة الماضية الى الكهربا استثمارات حجمها ١٢٠ مليون جنيه تحوى المحطة الهائلة التى جرى تركيبها على خزان اسوان القديم والتى كانت حلما من أحلامنا يبدو بعيد المنال ضائعا فى ضباب المناورات الحزبية .

ولا تشمل هذه الاستثمارات محطة السد العالى الجبارة ، فهذه على المرحلة الثانية من السد العالى تتكلف وحدها ما يزيد علـى ١٠٠ مليون جنيه اخرى ، لكنها سوف تصل بنا الى مضاعفة كاملة لطاقة الكهربا فى بلادنا ، وتصل بها الى مســـتوى الكهربا العالمى فى الدول الصـــناعية المتقدمة .

ولقد جرت دراسات حول كهربا منخفض القطارة وجرت دراسات حول كهربة قناطر النيل كلها التى يتوقع الخبراء أن تضيف الى طاقتنا ١٠ مليارات كيلووات ساعة فى السنة ، ومهما يكن فنحن نثق فى قدرتنا على التصدى لأكبر المشروعات .

ان التنظيم والكفاية التى بنت السد العالى تقدر على التصدى لأى مشروعات تراود أحلام عباقرة المهندسين .

المواصلات وقناة السويس

اتجه بعد ذلك الى المواصلات فى خدمة الانتاج ، التعبير الصحيح عن الكفاية الجناح الآخر للعدل فى مبدأ اقامة العدالة الاجتماعية ، مرة ثانية أصل الى صورة مجيدة من آمال الشــعب ، المصرى ونضاله . أقصد بها قناة السويس التى استطاع الشعب المصرى أن يفرض تأميمها واستردادها من الاحتكار الاســتعمارى الذى كان يسلبها ويجــرح بذلك كرامة مصر وعزتها فى الصميم فضلا عن جريمة السرقة .

ان الشعب المصرى لم يثبت صــلابته وشجاعته باسترداد القنـــاة فحسب ، ولكنه وضع هذه الشجاعة والصلابة فى ادارتها أيضا وتحويلها الى ممر عالمى للتجارة يفخر به هذا العصر الحديث .

كان أقصى ما تحلم به شركة قنـــاة السويس السابقة أن تصــل فى تعميق القناة الى غاطس عمقه ٣٦ قدما فاذا الهيئة المصرية لقناة السويس تحقق الحلم القديم وتفوقه وتصل بمشروعاتها الى غاطس عمقه ٣٨ قدما .

وليس هذا هو الفارق الوحيد .

اضع أمامكم الأرقام فى آخر سنة للشركة السابقة :

قبل التاميم كانت الأرقام تقول : سنة ١٩٥٥ عبرت قناة السويس ١٤٦٦٦ باخرة حمولتها الصافية ٠٠٠ر٧٥٦ر١١٥ طن من البضائع .. وبلغت ايراداتها ٥٠٠ر٣٣٣ر٣٢ جنيه ، وبعد التأميم والعدوان بسبع سنوات أصبحت الصورة سنة ١٩٦٣ وبأرقامها كما يلى :

عبرت قناة السويس ١٩١٤٦ باخرة حمولتهاالصافية ٠٠٠ر٤٩٨ر٢١٠ طن من البضائع ، وبلغت ايراداتها ٠٠٠ر٢٩٤ر٧١ جنيه .

فوق ذلك اقامت الهيئة المصرية لقناة السويس أضخم الترسانات البحرية وبنت فيها حتى الآن ٤ بواخر حمولة كل منها ثلاثة آلاف طن ، وهي تبنى حاليا باخرة حمولتها ستة آلاف طن وتستعد لبناء باخرة ثالثة حمولتها ١٢٠٠٠ طن .

والى جانب ذلك تقوم هذه الترسانات ببناء القاطرات البحرية والكراكات والروافع ، وتمد الهيئة المصرية بعد ذلك عملياتها الى تحسين الخدمةفى موانيها ، فتضع جهودا طيبة فى تحسين ميناء بورسعيد ، وتمد جهودها الى ابعاد أوسع ، فتتولى الآن عملية تعميق ميناء كوناكرى فى غينيا ،وتقوم ببعض العمليات الرئيسية فى ميناء الشويخ بالكويت .

بعد قناة السويس شريان الملاحة العالمى العظيم انتقل الى غيرها من ميادين المواصلات :

فالسكة الحديد مثلا ،صرف عليها من سنة ١٩٥٧ حتى الآنمائة مليون جنيه ، زادت طاقتها على نقل البضائع فى السنة من ٦ ملايين الى ١٢ مليون طن ، وزادت طاقتها على نقل الركاب من ٨٥ مليون راكب فى السنة الى ١٥٠ مليون راكب الآن .

فى التليفونات مثلا زادت قيمة راس المال المستثمر بنسبة ٧٠٠٪ وزادت الايرادات بنسبة ٣٦٢٪ .

زاد عدد الخطوط من ٦٣ الف خط الى ١٨٤ الف خط بزيادة ٣٠٠٪ .

زاد عدد دوائر الترنك الى ٢٨٠٠ خط بزيادة ٣١٠٪ .

فى البريد زاد المستثمر فى هيئة البريد على راس مالها أكثر منسبع مرات .

بلغتاستثمارات الطرق البرية ٤١ مليون جنيه زادت حمولة الأسطول التجارى البحرى المصرى بنسبة ٤٠٠٪ .

البحث العلمى رائد التقدم

أصل بعد ذلك الى مجال هام يربط الكفاية والعدل معا ، يربط الانتاج والخدمات ، بل هو فى قيمته يؤدى دورا كبيرا أعظم من دور الربط لأنه دور كشاف التقدم ورائده .. ذلك هو مجال البحث العلمى .

ان الاستقلال العلمي والفني هو البعد الثالث للاستقلالين السياسي والاقتصادي .

ولقد شملت الجهود كل نواحي الأبحاث وميادينها :
ففي أبحاث الصناعة تم انشاء المركز القومي للبحوث الكيماوية والمركز القومي للبحوث الفيزيائية ، ومركز بحوث النسيج بالاسكندرية و مركز بحوث البترول بمدينة نصر ومركز بحوث الفلزات في حلوان والمركز القومي للمعايرة بالهرم .

كذلك تم انشاء مصنع تجريبي نصف صناعي لنقل التجربة من مرحلة المعامل الى مرحلة التصنيع متمثلة فيه ظروف الانتاج في أبحاث التعدين والمياه ، ثم التركيز على بحوث الصناعة الاستخراجية والتعدينية والمياه الأرضية والجوفية ، وتعمل الى جانب مجلس بحوث التعدين والمياه اللجنة العليا لبحوث مابعد السد العالي لتقوم بدراسة كل الظواهر المتوقعة من جيولوجية أو نباتية أو زراعية أو بحوث خاصة بالبحيرة الكبيرة خلف السد ومشكلة بخر الماء ، وكذلك اللجنة العليا لوقاية الشواطىء المصرية من التآكل وعوامل التعرية .

وفي الأبحاث الطبية وضعت موضع التنفيذ حلول علمية للمشاكل التي صاحبت الانسان المصري في عصور تطوره كالأمراض المتوطنة والبلهارسيا .

في أبحاث النقل والمواصلات بدىء في انشاء مركز للبحوث الالكترونية ومركز لبحوث السيارات ومركز لبحوث المنشئات البحرية ليساند عمليات بناء السفن .

وفي ابحاث الزراعة والانتاج الحيواني تم انشاء مركز لبحوث المحصولات الحقلية ، ومركز لبحوث الانتاج الحيواني ، ومركز لبحوث وقاية النباتات ، ومركز لبحوث الاقتصاد الزراعي ، ومركز لبحوث الزراعة الاستوائية ، ومركز لبحوث التصنيع الزراعي والألبان ، ومركز لدراسة المناطق الجافة ، ومركز لبحوث الحاصلات البستانية ، ومركز لبحوث الوراثة .

في ابحاث البحار ، استكملت معامل معهد بحوث البحار والمصايد بالاسكندرية ، وتم التعاقد على سفن جديدة للابحاث لارتياد البحار العميقة .

في ابحاث القرية : انشئت اللجنة العليا لبحوث اصلاح القرية .

في ابحاث البناء والاسكان : يجرى استكمال معهد ابحاث البناء .

في المجال الذرى

في مجال الطاقة الذرية كان بدء عمل المفاعل الذرى بانشاص سنة ١٩٦٠ ايذانا بدخول الجمهورية العربية المتحدة الى عصر الذرة فعلا ،

وفى غضون السنوات الماضية منذ انشاء مؤسسة الطاقة الذرية تم اعداد جيل من الباحثين المدربين وهيئت الوسائل والمعدات والأجهزة التى تكفل لهم مسايرة التقدم العلمى .

وقامت البعثات للبحث والكشف محليا عن الخامات المشعة ذات الأهمية فى الأغراض الذرية .

وجرى الاهتمام ايضا بالتصنيع المحلى للاجهزة النوويه والنظائر المشعة بقصد الاعتماد على أنفسنا وامداد الدول العربية والافريقيه النامية بحاجتها منها ، ولقد كان للاهتمام باستخراج النظائر المشعة فى التطبيقات الطبية والزراعية والصناعية ، الأثر الكبير مما أدى الى انشاء مركز النظائر المشعة الاقليمى للدول العربية بالقاهرة فى أوائل عام ١٩٦٣ لتدريب الاخصائيين من أبناء الدول العربية والافريقية فى هذا الميدان الجديد .

ولقد بدانا الآن فى الاستعداد لانشاء مفاعل القوى لانتاج الكهربا نظرا للحاجة الملحة الى مصادر جديدة للقوى .

ابحاث الفضاء

وفى الوقت نفسه اتجه الاهتمام الى الفضاء فقامت اللجنة العليا لأبحاث الفضاء ووضعت برنامجا وتخطيطا للعمل ، وبدأت فى تنفيذ هذا البرنامج لاعداد جيل من الباحثين فى علوم الفضاء حتى لا نتخلف عن الركب ، وجرى انشاء وحدات للابحاث الأساسية والعملية ، وانشاء محطة تتبع لاسلكى ورصد الأقمار الصناعية ، الأمر الذى سيترتب عليه الكثير من التطور فى مجال الاتصالات اللاسلكية بين جميع أجزاء العالم والتعمق فى الدراسات المؤدية الى الاستخدام السلمى للفضاء كالطبيعة الجوية ودراسة أعالى الغلاف الخارجى والمسح المغناطيسى للارض والتكهن الجوى القصير المدى والطويل المدى .

ولقد بلغ الاستثمار الكلى فى المشروعات العلمية ٥٨ مليون جنيه ، منها ٣٠ مليون جنيه — حتى الآن — فى الطاقة الذرية . والباقى فى معاهد الأبحاث المختلفة .

على ان الاستثمار الحقيقى انما هو فى هذا الجيش من العلميين الذين تزخر بهم معاهدناوجامعاتنا ومصانعنا من وحدات الانتاج والخدمات اذ تجاوز عدد الأفراد العلميين ٥٠ ألفا سيعمل منهم فى مجالات البحث العلمى فى معاهد وزارة البحث العلمى وفى الجامعات ما يقرب من ٦ آلاف باحث غير من يعاونونهم من فنيين واداريين .

وفوق ذلك فقد كان لابد للعلم المصرى أن يتصل بالعالم ، فقام مجلس البحوث الخارجية وبدأ فى انشاء معهد البحوث الافريقية وساهمت الجمهورية العربية المتحدة فى الجهود الدولية الرامية الى استخدام العلوم والتكنولوجيا لمصلحة الأمم النامية ، وكانت عنصرا فعالا فى كل المؤتمرات الدولية التى رعتها الأمم المتحدة من اجل هذا الهدف الكبير .

ايها المواطنون أعضاء مجلس الأمة :

أشعر اننى اطلت عليكم حديث الأرقام ودلالاتها ، ولكنى أومن بأن صورة التحول العظيم الذى كانت نواته تلك المبادىء الستة التى استخلصت من الظروف الملبدة بالضباب قبل الثورة لا يمكن أن يرسمها غير الأرقام ، لذلك فانى استأذن فى مواصلة حديث الأرقام .

لقد فرغت منه فيما يتعلق بالنصف الأول من المعنى الحقيقى للمبدأ الرابع ، وهو اقامة عدالة اجتماعية ، لقد فرغت من الكفاية النصف الأول من العدالة الاجتماعية والذى بغيره لا يمكن النصف الآخر أن يؤدى دوره، لهذا انتقل الآن الى العدل ذاته أى الى التوزيع .

اولا ـ عدالة التوزيع :

لقد كان القضاء على الاستغلال مقدمة طبيعية لعدالة التوزيع ، ولقد وجهت الى الاستغلال ضربات متلاحقة بدأت بالاصلاح الزراعى الى تأميم قناة السويس الى التمصير الى تأميم البنوك وشركات التأمين وتجارة القطن الى قرارات يوليو المجيدة وقرارات اغسطس سنة ١٩٦٣ الى قرارات مارس سنة ١٩٦٤ التى أنهت مشكلة التعويضات عن التأميم ، وقامت بعملية تصفية للامتيازات القديمة لم يكن منها مفر ، ولم يكن توجيه الضربات الى الاستغلال موقفا سلبيا ، ولكن تحويل راس المال الضخم أداة الاستغلال الرئيسية الى الانتاج العام والخدمة العامة كان من أبرز نقط الارتكاز للعمل الوطنى الايجابى .

ان تحويل هذه المقادير الضخمة من راس المال الى ملكية الشعب العامل والى خدمته ساعدت الى حد كبير على تعزيز العمل من اجل الكفاية وخدمة الفرص المتكافئة للمواطنين سواء بالطريق المباشر أو بالطريق غير المباشر ، ان الأرض التى وزعها الاصلاح الزراعى من أملاك أى اقطاعى قديم حولت فلاحا معدما وأسرته الى مالك له حق الحياة . وراس المال الضخم الذى تحرر من الاحتكار شارك فى اقامة مصانع اتاحت عشرات الألوف من فرص العمل للذين كانوا يبحثون عن العمل .

وفوق ذلك فلقد فتحت أمام الألوف من الشباب المتعلمين الذين كانت الحواجز الطبقية تقف حائلا أمامهم أبوابا الى مركز القيادة فى وحدات الانتاج الضخمة ، ولقد وصلت فرص العمل التى وفرتها السنوات الثلاث الماضية من الخطة وحدها الى أكثر من ٨٠٠ الف فرصة عمل

جديدة تعنى اجورا جديدة وبيوتا يشع منها الضوء وأطفالا يولدون ومن حولهم بسمة الحياة !

يكفينى أن أضيف هنا أن اجمالي الأجور زاد بنسبة ما تحقق الآن بالخطة ما قيمته ٠٠٠ر٠٠٤ر١٥٢ جنيه ، فبلغ مجموع الأجور ٠٠٠ر٩٠٠ر٧٠١ جنيه بعد أن كان ٥٤٩ مليونا و ٥٠٠ ألف جنيه عند البدء فى تنفيذ الخطة .

ثانيا ـ حق العمل :

ولتعزيز حق العمل وظروفه تحققت الخطوات الثورية التالية :

١ ـ أصبح هناك خطر على الفصل التعسفى للعمال .

٢ ـ أصبح للعمال ٢٥ ٪ من صافى أرباح الشركات التى يعملون فيها .

٣ ـ أصبح للعاملين فى كل شركة أربعة أعضاء يمثلونهم بانتخاب من بينهم فى عضوية مجالس ادارة شركاتهم .

٤ ـ اصبحت ساعات العمل ٧ ساعات فى اليوم على الا يترتب عليها أى خفض فى الأجور مع يوم محدد للاجازة فى الأسبوع .

٥ ـ اصبح هناك حد أدنى للاجور .

٦ ـ اصبح هناك عمل واحد للرجل الواحد حتى تكون الفرصة فسيحة أمام العدد الاكبر من أصحاب الحق فى العمل .

٧ ـ أصبح نظام معاشات العمل يظل كل العاملين .

٨ ـ أصبحت هناك تأمينات ضد العجز المؤقت أو الدائم .

٩ ـ أصبحت هناك تأمينات ضد البطالة .

ثالثا ـ حق التعليم :

لم يعد التعليم بكل مراحله امتيازا بل أصبح حقا مجانيا لكل مواطن من بداية مراحل التعليم الى نهايتها .

ولقد صرف على التعليم العالى الى ما قبل مستوى الجامعات والمعاهد العليا فى الفترة الماضية ما مقداره ٥٤٠ مليون جنيه ، وفى ميزانية العام الأخير وحده ٦٦ مليون جنيه ، لهذا المستوى من التعليم ، وفى المدارس الآن ٤ ملايين فتى وفتاة ، وفى العام الدراسى الجديد ستقبل المدارس ٦٧٨ الف طفل مستجدين بنسبة ٦ر٨٠ ٪ ممن هم فى سن الالزام ، وستصل النسبة الى ١٠٠ ٪ فى نهاية الخطة الخمسية الثانية سنة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ .

وفى جامعاتنا الآن ١٢٠ الف طالب ، وهناك ٢٥ الف طالب في المعاهد العليا ، ويبلغ عدد الذين يتلقون العلم فى مدارسنا ومعاهدنا وجامعاتنـا وافدين الينا من ٦٠ دوله ٢٥ الفا من طلاب العلم بينهم الف طالب في كليات الجامعه ، والاف فى المعاهد العليا والجامعه الازهريه قلعه الاسلام العظيمه .

ومجانية التعليم الجامعى كاملة وفوقها نظام محدد للقبـــــول فى الجامعات والمعاهد على أسس تضمن تكافؤ الفرص ومكافآت ماليه تقدم للمتفوقين من الطلبة تشجعهم وتعينهم على مواصلة الدرس والتحصيل .

وتمتد جهود التعليم المصرى الى ما وراء حدود مصر : فلقد أنشىء فرع لجامعة القاهرة فى الخرطوم تضم الآن ١٦٠٠ طالب .

كذلك اشتركت الجمهورية العربية المتحدة في انشاء جامعة بيروت العربية وتضم الآن ٢٠٠٠ طالب الى جانب أساتذة من جامعاتنا يخدمون بشرف وتجرد فى جامعات المغرب والجزائر وليبيا والسودان ولبنان والعراق والسعودية الى جانب ٤٥٠٠ مدرس والى جانب ١٦ مدرسة ومعهدا انشأتها الجمهورية العربية المتحدة فى عـدد من بلاد افريقيا المتعطشة للعلم ، ومن شبابها الآن ٦١٠٠ مبعوث يدرسون فى الخارج ، ويحصلون على آخر ما يتوصل اليه العلم والفكر ويعودون به ليضـعوه فى خدمة التطور .

رعاية الشباب

وفى مجال رعاية الشباب :

فلقد أنشىء مجلس أعلى لرعاية الشباب أنشأ ١١٧٤ مركزا وساحة شعبية وناديا وحمام سباحة ومعسكرات دائمة يشترك فى نشاطها ربع مليون من الشباب كل سنة ، كذلك أنشىء استاد القاهرة الكبير .

رابعا ــ ميزانية الصحة :

لقد زادت ميزانية الصحة بنسبة ٣٤٠ فى المـائة عما كانت عليه سنة الثورة ، وفى السنوات الثلاث الأخيرة وحدها وجهت الى الصحة مبالغ تصل الى ٩٣ مليون جنيه تزيد على مجموع ما صرف على الصحـة فى ٧٠ عاما قبل الثورة ، عدا الجهود الضخمة التى وجهت الى القضاء على بعض الأمراض المتوطنة كالملاريا ، وعدا خدمات الصحة الوقائية وانشاء ٢٩٧ وحدة صحية فى سنة ١٩٦٣ وحدها وخدمات توفير الدواء الذى وجهت الى انتاجه استمارات تصل الى ١٥٠٠ فى المائة عما كانت عليه قبل الثورة ، وخفض ثمن المستورد منها بنسبة ٢٥٪ من أسـعاره قبل سنة ١٩٦٠ ، عدا ذلك كله فان هناك عدة معالم بارزه فى مجال الاهتمام بالصحة وتوفير الخدمة الطبية .

الوحدات الريفية

١ ـ القرار الذى صدر فى يناير سنة ١٩٦٢ بانشاء ٢٥٠٠ وحدة صحية ريفية تخدم كل منها ٥٠٠٠ نسمة يسكنون قرية واحدةاومجموعة من القرى لاتبعد بعضهاعن بعض بأكثر من ٣ كيلو مترات .

التأمين الصحى

٢ ـ قانون التأمين الصحى الذى يضمن الرعاية الطبية بالتأمين الصحى لكل العاملين فى الدولة ، والمؤسسات العامة والهيئات العامة والشركات والمتقاعدين عن الخدمة ويقدر عددهم الآن بـ ٣ ملايين مواطن وتجرى الآن دراسة مد التأمين الى أسرهم .

رعاية الأسرة

٣ ـ صدر القانون الذى يكفل صرف المرتب بالكامل لمرضى الأمراض المزمنة مدة علاجهم والى أن يتم شفاؤهم ، ويساعد وراء ذلك كله نظام للرعاية الاجتماعية يقوم بنشاط كبير فى رعاية الأسرة ورعاية الطفولة بانشاء دور الحضانة ، ولقد أنشىء منها ٦٠٠ دار توجه اهتمامها على الخصوص لأطفال الأسر العاملة ورعاية الفئات ذات الظروف الخاصة كالأحداث الذين تعمل من أجلهم ١٦ مؤسسة تخدم الآن ١٠ آلاف حدث ، والتأهيل المهنى للمصابين بأمراض كان يمكن أن تعجزهم عن الحياة ، وقد تم تأهيل ٤٠ ألف مواطن من هذه الفئات فى السنوات الأخيرة .

وتمتد الرعاية الاجتماعية بعد ذلك الى أسر المسجونين ، وعدا ذلك نظام للضمان الاجتماعى يحاول أن يمد يد المجتمع الى الذين لا يفيدون من نظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات ، وفى هذا المجال فان النشاط الأهلى يقوم بدور مشكور من خلال ٦ آلاف جمعية ومؤسسة للخدمة الاجتماعية .

خامسا ـ فى مجال الاسكان :

لم تترك علاقات السكان بالملاك بغير تحديد وانما صدرت قوانين متلاحقة تخفض ايجارات المساكن وتضع الحدود لضمان مصالح الطرفين : المستأجرين والملاك معا فى المستقبل ، ثم وضعت سياسة للاسكان ، استثماراتها فى الخطة ١٧٤ مليون جنيه ، فى حدود السنوات الخمس التى مضت أنشئت ١٨٥ ألف وحدة سكنية فى المدن و ٥٠ ألف وحدة سكنية فى مناطق الاصلاح الزراعى ، وبنيت ٣٣ قرية جديدة تضم ١٦ ألف مسكن للمهاجرين من النوبة الى شمالى أسوان ، ووصلت مياه

الشرب النقية الى ١٤ مليون نسمة فى الريف ، ولم يكن هناك من تصل اليه مياه الشرب النقية فى الريف غير مليون ونصف المليون قبل الثورة .

سادسا — فى مجال الثقافة والاعلام :

تقدمت الجهود الى مدى يبعث على الرضا تحت شعار الثقافة للشعب ولقد ظهرت خلال السنوات الماضية طلائع كبيرة بدات تصوغ فنا جديدا للشعب يعكس حياته الجديدة ويرفع قيمتها ، وليس من شك أن الثورة الثقافيه تستحق أعظم الجهود واكثرها عمقا ، أن العشرات من محطات الاذاعة والتليفزيون والمئات من المسارح ودور السينما ومراكز الاشعاع الفنى والثقافى وآلاف الكتب تعيش مع الجماهير كل ساعة تقدم لها العالم البعيد والواقع القريب بالكلمة والصورة ، وان المعارض الكثيرة التى تفتح أبوابها للناس كل يوم ستحمل الى الحاضر لمسات قوية ومضيئة تشير الى طاقات مبدعة ، بدات تفاعلها مع القيم الجديدة للمجتمع .

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة :

فى هذا كله كان جناح العدل يتصل بجناح الكفاية ليسمح للمجتمع المصرى الجديد أن يرتفع وأن يحلق ، ولربما كان المقياس الشامل لقوة التحليق هو الخطة التى تعبر عن طاقة الجناحين معا : الكفاية والعدل لقد اتجه الى الخطة الشاملة ، بأهدافها الاقتصادية والاجتماعية فى مرحلتها الأولى التى قاربت نهايتها استثمارات قدرها ١٥٧٧ مليون جنيه ولقد ارتفعت بها طاقة الانتاج فى سنة ١٩٦٣ بأسعار سنة الأساس ١٩٦٠/٥٩ من ٢٥٤٨ مليون جنيه الى ٣٠٨٠ مليون جنيه ، أى بزيادة فى الانتاج قدرها ٥٣٢ مليون جنيه نسبتها بزيادة ٢٠٫٩ ٪ ، ولا شك أن ارقام السنة الرابعة بعد أن تنتهى ويتم حسابها ، وكذلك السنة الخامسة والأخيرة — سوف تحقق النتائج المستهدفة من الخطة .

(بيان الرئيس فى مجلس الأمة — ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٤)

الانتاج والمجتمع

لقد مضى الى غير رجعة ذلك الزمن وكان مصير الأمة العربية وشعوبها وأفرادها يتقرر فى العواصم الأجنبية وعلى موائد المؤتمرات الدولية أو فى قصور الرجعية المتحالفة مع الاستعمار .

ان الانسان العربى قد استعاد حقه فى صنع حياته بالثورة .

ان الانسان العربى سوف يقرر بنفسه مصير أمته على الحقول الخصبة وفى المصانع الضخمة ، ومن فوق السدود العالية وبالطاقات الهائلة المتفجرة بالقوى المحركة .

ان معركة الانتاج هى التحدى الحقيقى الذى سوف يثبت فيه الانسان العربى مكانه الذى يستحقه تحت الشمس .

ان الانتاج هو المقياس الحقيقى للقوة الذاتية العربية ، تعويضا للتخلف واندفاعا للتقدم ، ومقدرة على مجابهة جميع الصعاب والمؤامرات والأعداء وقهرهم جميعا وتحقيق النصر فوق شراذمهم المندحرة .

والهدف الذى وضعه الشعب المصرى أمام نفسه ثوريا بمضاعفة الدخل القومى مرة على الأقل كل عشر سنوات لم يكن مجرد شعار ، وانما كان حاصلا صحيحا لحساب القوة المطلوبة لمواجهة التخلف والسبق الى التقدم مع مراعاة التزايد فى عدد السكان .

ان مشكلة التزايد فى عدد السكان هى أخطر العقبات التى تواجه جهود الشعب المصرى فى انطلاقه نحو رفع مستوى الانتاج فى بلاده بطريقة فعالة وقادرة .

واذا كانت محاولات تنظيم الأسرة يفرض مواجهة مشكلة تزايد السكان تستحق أصدق الجهود المعززة بالعلوم الحديثة فان صورة الاندفاع نحو زيادة الانتاج بأقصى سرعة وكفاية ممكنة تحتم أن يحسب لهذا الأمر حسابه فى عملية الانتاج بصرف النظر عن الآثار التى يمكن أن تترتب على تجربة تنظيم الأسرة .

ان مضاعفة الدخل كل عشر سنوات تسمح بنسبة نمو اقتصادى تتقدم بكثير على زيادة عدد السكان ، وتسمح بفرصة حقيقية لرفع مستوى المعيشة برغم هذه المشكلة المعقدة .

ان مقدرة الشعب المصرى يجب أن توضع موضع الاختيار ايجابيا بالتزامه هذا الهدف الذى ينبض وضعه دائما أمام النضال الوطنى ، بل ان المقياس الحقيقى للارادة الوطنية يرتبط ارتباطا مباشرا باختصار مدة مضاعفة الدخل القومى الى أقل من عشر سنوات بكل المسافة التى يطيق الجهد والوطن تحملها .

ان الوصول الى ذلك الهدف ممكن بالتخطيط الاقتصادى والاجتماعى ودون ما تضحية بالأجيال الحية من المواطنين لمصلحة الاجيال التى لم تولد بعد .

ان امكانية تحقيق هـــذا الهدف لا تعتصر قواهم تحت ضغـــط المسئولية ، وانما كل الذى نتطلبه منهم هو العمل المنظم والأمـين فى اطار الأهداف الانتاجية للخطة ويوحى من الفكر الاجتماعى الذى يرسم لها طريقها الى صنع المجتمع الجديد وما يمكن لهذا الفكر ان يطوره من قيم اخلاقية جديدة ومعان انسانية متفتحة للحياة نابضة بها .

ان ذلك يتطلب جهودا جبارة فى ميادين تطوير الزراعة والصناعة وهياكل الانتاج الاساسية اللازمة لهذا التطوير ، وبالذات طاقات القوى المحركة ووسائل المواصلات .

ان التطبيق العربى للاشتراكية فى مجال الزراعـة لا يؤمن بتأميم الأرض وتحويلها الى مجال الملكية العـامة ، وانما هو يؤمن ــ استنادا الى الدراسـة والى التجربة ــ بالملـكية الفردية للأرض فى حـــدود لا تسمح بالاقطاع .

ان هذه النتيجة ليست مجرد انسياق مع حنين الفلاحين العاطفى الطويل الى ملـكية الارض ، وانما الواقع ان هـــذه النتيجة نبعت من الظروف الواقعة للمشكلة الزراعيـة فى مصر التى اكدت قدرة الفـلاح المصرى الى العمل الخلاق اذا ما توافرت له الظروف الملائمة .

ان كفاية الفلاح المصرى ، على امتداد تاريخ طويل عميق بالخبرات المكتسبة من التجربة قد وصلت فى قدرتهـا على استغلال الأرض الى حد متقدم خصوصا اذا ما اتيحت له الفرصة للاستفادة من نتائج التقدم العلمى للزراعة .

يضاف الى ذلك أنه منذ عصور بعيدة فى التاريخ توصلت الزراعة المصرية الى حلول اشتراكيـة صحيحة لاعقـد مشاكلها وفى مقدمتها الرى والصرف ، وهمـــا فى مصر الآن ومنـــذ زمان طويل فى اطار الخدمات العامة .

ومن هنا فان الحلول الصحيحة لمشكلة الزراعة لا تكمن فى تحويل الارض الى الملـكية العامة ، وانما هى تستلزم وجود الملـكية الفـردية للأرض وتوسيع نطاق هـــذه الملـكية باتاحة الحق فيها لاكبر عدد من الأجراء ، مع دعم هذه الملـكية بالتعاون الزراعى على امتداد مراحـل عملية الانتاج فى الزراعة من بدايتها الى نهايتها .

ان التعاون الزراعى ليس هو مجرد الائتمـــــان البسيط الذى لم يخرج التعاون الزراعى عن حدوده حتى عهد قريب وانما الآفاق التعاونية فى الزراعة تمتد على جبهة واسعة .

انها تبدأ مع عملية تجميع الاستغلال الزراعى الذى اثبتت التجارب نجاحه الـكبير ، وتساير عملية التمويل التى تحمى الفلاح وتحرره من

المرابين ومن الوسطاء الذين يحصلون على الجزء الاكبر من ناتج عمله ، وتصل به الى الحد الذى يمكنه من استعمال احدث الآلات والوسائل العلمية لزيادة الانتاج ، ثم هى معه حتى التسويق الذى يمكن الفلاح من الحصول على الفائدة العادلة تعويضا عن عمله وجهده وكده المتواصل .

ان المواجهة الثورية لمشكلة الأرض فى مصر كانت بزيادة عدد الملاك .

لقد كان ذلك الهدف من قوانين الاصلاح الزراعى التى صدرت سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ .

كذلك فان هذا الهدف فضلا عن اهداف زيادة الانتاج ، كان من القوى الدافعة وراء مشاريع الرى الكبرى ، التى أصبح رمزها العتيد سد اسوان العالى الذى خاض الشعب فى مصر صنوف الحروب المسلحة والاقتصادية والنفسية لكى يبنيه .

ان هذا السد أصبح رمزا لارادة الشعب وتصميمه على صنع الحياة كما انه رمز لارادته فى اتاحة حق الملكية لجموع غفيرة من الفلاحين لم تسنح لها هذه الفرصة عبر قرون طويلة ممتدة من الحكم الاقطاعى .

ان نجاح هذه المواجهة الثورية لمشكلة الزراعة ، هذه المواجهة القائمة على زيادة عدد الملاك ــ لا يمكن تعزيزه الا بالتعاون الزراعى والا بالتوسع فى مجالاته الى الحد الذى يكفل للملكيات الصغيرة للأرض اقتصادا قويا نشيطا .

ان هناك بعد ذلك كله ثلاثة آفاق ينبغى أن تنطلق اليها معركة الانتاج الجبارة من أجل تطوير الريف :

الأولى ــ الامتداد الأفقى فى الزراعة ، عن طريق قهر الصحراء والبور . ان عمليات استصلاح الأرض الجديدة : يجب الا تتوقف ثانية واحدة ، ان الخضرة يجب أن تتسع مساحتها مع كل يوم على وادى النيل ، وينبغى الوصول الى الحد الذى تصبح فيه كل قطرة من ماء النيل قادرة على التحول فوق ضفافه الى حياة خلاقة لا تهدر هباء ولا تضيع .

ان هناك اليوم كثيرين ينتظرون دورهم ليملكوا فى أرض وطنهم والمستقبل يحمل مع كل جيل جديد افواجا من المتطلعين بحق الى ملكية الأرض .

والثانى ــ هو الامتداد الرأسى فى الزراعة ، عن طريق رفع انتاجية الأرض المزروعة . ان الكيمياء الحديثة قد درست طرق الزراعة وأساليبها ، وذلك بوساطة الاسمدة والمبيدات الحشرية واستنباط أنواع جديدة من البذور .

كذلك فان هناك احتمالات هائلة عن طريق العلم المنظم تمكن من تنمية الثروة الحيوانية بما يمنح الاقتصاد الزراعى للفلاح دعما محققا .

كذلك فان هناك احتمالات كبيرة وراء اعادة دراسة اقتصاديات المحاصيل الزراعية للأرض المصرية وتنويعها على اساس نتائج هذه الدراسة .

والثالث ـ ان تصنيع الريف اتصالا بالزراعة يفتح فيه أبعادا هائلة لفرص العمل ، وينبغى أن نذكر دائما أن الصناعة بالتقدم الآلى ليست فى مركز يسمح لها بامتصاص كل فائض الأيدى العاملة على الأرض الزراعية ، وذلك فى الوقت الذى لم يعد فيه جدال فى أن حق العمل فى ذاته ، هو حق الحياة من حيث هو التأكيد الواقعى لوجود الانسان وقيمته .

لذلك فان مشكلة العمالة يجب أن تجد جزءا من حلولها فى الريف ذاته . وتصنيع الريف فضلا عن قدرته على رفع قيمة الانتاج الزراعى ، يعزز العناصر العاملة فى الحقول بقوى جديدة من العمال الفنيين العاملين فى خدمة الانتاج الزراعى فى جميع مراحله .

ان تطوير عملية الانتاج فى الريف سوف يساعد فى نفس الوقت على ايجاد القوى البشرية المنظمة التى تستطيع بدورها تغيير شكل الحياة فيه تغييرا ثوريا وحاسما .

ان التعاون سوف يخلق المنظمات التعاونية القادرة على تحريك الجهود الانسانية فى الريف لمواجهة مشاكله .

كذلك نقابات العمال الزراعيين سوف تكون قادرة على تجنيد جهود الملايين الذين ضيعتهم البطالة المقنعة وأهدرت بالسلبية طاقاتهم .

ان هذه القوى هى الخلايا التى تستطيع أن تنسج خيوط الحياة فى الريف من جديد وتصنع منها قماشا حضاريا يقرب القرية الى مستوى المدينة .

ان وصول القرية الى المستوى الحضارى ليس ضرورة عدل فقط ، ولكنه ضرورة أساسية من ضرورات التنمية .

ان المدينة مسئولة مسئولية ضمير ومصير عن العمل الجاد فى القرية من غير تعال عليها ومن غير خيلاء .

ان وصول القرية الى مستوى المدينة الحضارى ، وخصوصا من الناحية الثقافية ، سوف يكون بداية الوعى التخطيطى لدى الأفراد ، وهو الوعى الذى يقدر على مواجهة أصعب المشاكل التى تعترض التنمية وتهددها وهى مشكلة تزايد عدد السكان .

ان الادراك العميق لضرورة التخطيط فى حياة الفرد سوف يكون هو الحل الحاسم لمشكلة تزايد السكان ، وهو الذى يغير من حالة الاستسلام القدرى حيالها ويضع مكانها الشعور بالمسئولية واقامة الاقتصاد العائلى على أساس من الحساب .

ان الصناعة ــ من الدعامات القوية للكيان الوطنى ، وهى القادرة على الوفاء بأعظم الآمال فى التطوير الاقتصادى والاجتماعى .

والصناعة هى الطاقة الخلاقة التى تستطيع أن تتجاوب مع التخطيط الواعى المدروس وتفى ببرامجه دون ما عوائق غير منظورة تصعب السيطرة عليها ، ومن ثم فهى القادرة فى أسرع وقت على توسيع قاعدة الانتاج توسيعا ثوريا حاسما .

ان اتجاهنا الى الصناعة يجب أن يكون واعيا وان يأخذ فى اعتباره جميع النواحى الاقتصادية والاجتماعية فى معركة التطوير الكبرى .

ومن الناحية الاقتصادية ، ينبغى أن يكون اتجاهنا الى آخر ماوصل اليه العلم . ان حصولنا على أدوات العمل الجديدة المتقدمة لا يكفل لنا مجرد نقطة بداية سليمة ، وانما هو يكفل أيضا تعويضا عن التخلف ويعطى الصناعة المصرية الجديد الذى نأخذ به مركز امتياز يعوض التقدم الصناعى الذى بدأ فيه غيرنا فى وقت لم تكن آلات الانتاج قد وصلت فيه الى ما هى عليه الآن من تفوق .

وينبغى فى هذا المجال ان يطرح الرأى القائل بأن استخدام الآلات الحديثة يفتح المجال كاملا للعمالة بلعتبار أن هذه الآلة الحديثة ــ خصوصا بالتقدم الذى وصلت اليه ــ لا تحتاج الى قوة عمل واسعة .

ان ذلك الرأى قد يكون صحيحا فى المدى القريب ، ولكن أثره يتلاشى تماما فى المدى الطويل ، فان الآلات الحديثة قادرة بسرعة على توسيع قاعدة الانتاج ،وهذا هو الذى يكفل بدوره غزو الآفاق الجديدة فى التصنيع ، ومن ثم يتيح فرصا أوسع للعمالة .

ان مجالات العمل الصناعى فى مصر ليست لها حدود .

ان الصناعة المصرية تقدر أن تمد العمل المبدع الخلاق الى اقاصى الأرض المصرية .

ان مصادر الثروة الطبيعية والمعدنية مازالت تحتفظ بالكثير من أسرارها .

ولقد طال اهمال مساحات من الأرض لم تزد الجهود التى وجهت اليها حتى الآن عن مجرد خدوش على سطحها .

ان العمل العلمى الصناعى وحده هو القادر على ان يجعل الأرض المصرية تبوح بكل أسرارها وتفيض بما فى باطنها من ثروات طبيعية ومعدنية لخدمة التقدم .

ان هذه المصادر تستطيع ان تكون عمودا فقريا للصناعة الثقيلة القادرة بدورها على خلق أدوات الانتاج الجديدة . وان أهمية خاصة يجب أن توجه الى الصناعات الثقيلة حتى يمكن أن يوضع الأساس الحقيقى الذى تقوم عليه الصناعة الحديثة .

ان المواد الخام من الزراعة أو من المناجم لابد لها من عمليات التصنيع

المحلية التى تكسبها قيمة مضاعفة فى الاسواق ، وهى بذلك تعزز قدرة الانتاج الصناعى ، كما أنها تفتح ابوابا واسعة للعمالة .

كذلك فان الاهتمام الكبير يجب أن يصل الى الصناعات الاستهلاكية ان هذه الصناعات فضلا عما تفتحه من أبواب كثيرة للعمل ، تسد جزءا هاما فى مطالب الاستهلاك ، وتوفر مصادر قيمة من النقد الأجنبى ، ثم هي تتيح فى الوقت الحاضر فرصة للتوسع في التصدير الى أسواق قريبة منا لم نصل اليها بعد الى مركز المنافسة ،فى الصناعات الثقيلة على المستوى العالمى .

والصناعات الغذائية ـ ضمن الصناعات الاستهلاكية ـ تقدر اكثر من أى سبيل آخر على دعم اقتصاديات الريف ، كذلك فان فيها احتمالات كثيرة لأسواق فى الدول المتقدمة التى يرتفع فيها الطلب الاستهلاكي بارتفاع مستوى المعيشة فيها .

وبصورة شاملة ، فان الصناعة يجب أن تضع فى برامجها تصنيع كل ما تقدر على تصنيعه من المواد الخام ، تصنيعا جزئيا أو تصنيعا كاملا ، فان ذلك يحقق أكبر الأهداف من عملية التطوير .

انه يحقق زيادة الانتاج ويحقق مواجهة مطالب الاستهلاك ، كما انه يتيح الفرص للأيدى القادرة على العمل والتى تطلبه كحق انسانى مقدس، وفى نفس الوقت فهو مصدر للنقد الأجنبى الذى يواجه المطالب المتزايدة لمعركة التطوير .

ومن الناحية الاجتماعية فان الصناعة مسئولة عن اقامة التوازن الذى أقامته بين الاتجاه الى الصناعة الثقيلة والاتجاه الى الصناعات الاستهلاكية .

ان الصناعة الثقيلة هى دون شك القاعدة الثابتة للكيان الصناعى الشامخ ، لكن بناء الصناعات الثقيلة ـ مع الأولوية المحققة التى يجب أن تكون له ـ لا يجب أن يوقف التقدم نحو الصناعات الاستهلاكية .

ان حرمان جماهير شعبنا طال مداه ، وتجنيدها تجنيدا كاملا لبناء الصناعة الثقيلة واغفال مطالبها الاستهلاكية يتنافى مع حقها الثابت فى تعويض حرمانها الطويل ، ثم هو يعطل ـ من غير مبرر حقيقى ـ امكانيات الوفاء بتطلعاتها المتسعة .

ومن ناحية أخرى فان الصناعة تطور شكل العمل فى مصر تطويرا ثوريا بعيد الأثر .

وان النجاح العظيم الذى حققته الصناعة منذ بدأت برامجها المنظمة فى مصر كان السند العملى للحقوق الثورية التى حصلت عليها الطبقة العاملة ضمن قوانين يوليو سنة ١٩٦١ .

ان هذه الحقوق الثورية جعلت الآلات ملكا للعامل ولم تجعل العامل ملكا للآلات .

لقد اصبح العامل هو سيد الآلة ، ولم يعد أحد التروس فى جهاز الانتاج !.

ان هذه الحقوق الثورية كفلت حد أدنى للأجور واشـتراكا ايجابيا فى الادارة ، يصاحبه اشتراك حقيقى فى أرباح الانتاج ، وذلك فى ظل ظروف للعمل تكفل الكرامة للانسان العامل ، وعلى هذا الأسـاس فقـد اصبح يوم العمل سبع ساعات .

ان ذلك التغيير الثورى فى الحقوق العمالية لابد أن يقابله تغيـير ثورى فى الواجبات العمالية .

ان مسئولية العمـل يجب أن تكون كاملة عن ادوات الانتـاج التى وضعها المجتمع كله تحت ارادته .

لقد اصبحت مسئولية العمل بأدوات الانتـاج التى يتولى الحفاظ عليها وتشغيلها بكفاية وأمان ، وبالاشتراك فى الادارة والأرباح مسئولية كاملة فى عملية الانتاج .

ان ذلك الوضع الجديد لا ينهى دور التنظيمات العمـالية ، وانما هو يزيد من أهمية دورها . انه يمد هذا الدور ويوسعه من مجرد كونها طرفا مقابلا لطرف الادارة فى عملية الانتاج الى الحد الذى يجعل منها قاعدة طليعية فى عملية التطوير .

ان النقابات العمـالية تستطيع ممارسة مسئولياتها القيـادية عن طريق الاسهام الجدى فى رفع الـكفاية الفكرية والفنية ، ومن ثم رفع الـكفاية الانتاجية للعمال .

كذلك هى تستطيع ممارسة مسئولياتهـا عن طريق صيانة حقوق العمال ومصالحهم ورفع مستواهم المـادى والثقافى ، ويدخل فى ذلك اهتمامها بمشروعات الاسـكان التعاونى والاستهلاك التعـاونى وتنظيم الاستفادة المجدية صحيا ونفسيا وفـكريا من أوقات الفراغ والاجازات بما يساهم فى تحقيق الرفاهية للجموع العاملة .

ان مكانة العمال فى المجتمع الجديد لم يعد لها الآن من مقياس غير انجاح عملية التطوير الصناعى ، وغير طاقتهم على العمل من أجل هـذا الهدف وغير كفايتهم فى الوصول اليه .

ان التوسـع فى طاقات القوى المحركة وفى اقامة هيـاكل الانتاج الرئيسية هو اساس الانطلاق نحو الأهداف الجديدة للانتاج فى الزراعة وفى الصناعة معا .

ان وصول القوى المحركة الى كل مكان فى مصر هو شرارة الثورة القادرة على تحريك طاقات التغيير الجذرى اقتصاديا واجتماعيا ، من التخلف الذى كان الى التقدم الذى يتطلع اليه النضال الوطنى .

ان الوطن كله ينبغى أن تغطيـه بكفاية شبكات السكك الحديدية والطرق والمطارات ، فان سهولة المواصلات ويسرهـا تستطيع أن تقوم

بالمعجزات فى تحقيق الوحـدة الانتاجية فى الوطن ، ومن ثم تؤدى الى وحدة الرخاء على أرضه دون عزلة تفرض على أجزاء منه .

ان اهتماما خاصا ــ يجب ان يوجه الى الصناعات البحرية فى بلد « يقع » فى قلب العالم البحرى ويطل على اعظم بحاره أهمية من نواحى الاقتصاد والسياسة ، وهما البحران الأبيض والأحمر .

ان احتياجات الانتاج الصناعى فى جميع النواحى تفتـح امكانيات كبيرة لراس المـال الوطنى غير المستغل لكى يقوم ، بجانب القطاع العام ، بدور هام ومسئول فى عملية الانتاج كلها .

بل ان استمرار دور القطاع الخاص بجانب القطاع العام يزيد من فعاليات الرقابة على الملكية الشعبية العامة ، ويقوم بدور عامل منشط لها بما يفتحه من مجالات المنافسة الحرة فى اطار التخطيط الاقتصادى العـام .

ان قوانين يوليو الثورية العظيمة سـنة ١٩٦١ لم تكن تسـتهدف القضاء على القطاع الخاص وانما كان لها هدفان أساسيان :

الهدف الأول : خلق نوع من التكافؤ الاقتصادى بين المواطنين يحقق العـدل المشروع ، ويقضى على آثار احتكار الفـرص للقلة على حساب الـكثرة ، ويساهم فى الوقت نفسه فى عمليـة تذويب الفوارق بين الطبقات بما يعـزز احتمالات الصراع السلمى بينها ، ويفتـح الأبواب للحلول الديمقراطية للمشاكل الـكبرى التى تواجه عملية التطوير .

والهدف الثانى : زيادة كفاءة القطاع العـام الذى يملـكه الشعب وتعزيز قدرته على تحمل مسئولية التخطيط وتمكينه من دوره القيادى فى عملية التطوير الصناعى على الأساس الاشتراكى .

ان هذين الهدفين قد تحققا بنجاح رائع يؤكد قوة الدفـع الثورى كما يؤكد عمق الوحدة الوطنية .

ان تحقيق هذين الهدفـين يزيل بقايا العقد التى صنعها الاستغلال الذى ألقى ظلالا من الشك على دور القطاع الخاص ، وبالتالى فان الطريق أمام هذا القطاع حاليـا لا تقيده غـير القوانين الاشتراكية المعمول بها وحدها الآن أو ما قـد تراه السلطات الشعبية المنتخبة مستقبلا من خطوات لازمة لدفع عملية التطوير .

ان الحدود الاشتراكية التى تم رسمها بدقة فى قوانين يوليو قـد نصت على آثار الاستغلال وتركت الباب مفتوحا للاستثمار الفردى الذى يخدم المصلحة العامة للتطوير ، كما يخدم مصـلحة أصـحابه فى الربح المشروع بدون استغلال .

ان الذين يتصورون أن قوانين يوليو قـد قيـدت المبادرة الفردية يقعون فى خطأ كبير .

ان المبادرة الفردية يجب ان تكون قائمة على العمل وعلى المخاطرة ، وما كان قائما فى الماضى كان يعتمد على الانتهاز قبل العمل ، وعلى حماية الاحتكار التى تنفى كل احتمال للمخاطرة وهى الحجة التى يستند رأس المال الفردى فى نصيبه من الربح .

ومن ناحية أخرى فان المبادرة الفردية ، بالطريقة التى كانت قائمة بها ، لم تكن تقدر على مسئوليات الأمانى الوطنية . ان الاستثمارات الجديدة التى توجه الآن للصناعة تساوى أكثر من مائة مرة ماكان يوجه منها فى سنوات ما قبل الثورة . ان اعادة توزيع الثروة لا تعرقل طريق التنمية ، وانما هى تنشطها من حيث انها تزيد عدد القادرين على الاستثمار .

ان رأس المال الفردى فى دوره الجديد يجب ان يعرف انه خاضع لتوجيه السلطات الشعبية ، شأنه فى ذلك شأن رأس المال العام . وأن هذه السلطة هى التى تشرع له وهى التى توجهه على ضوء احتياجات الشعب وأنها قادرة على مصادرة نشاطه اذا ما حاول أن يستغل أو ينحرف .

انها على استعداد لأن تحميه .

ولكن حماية الشعب واجبها الأول .

ان رأس المال الأجنبى ودوره فى الاستثمار المحلى أمر يمكن الاستناد اليه فى هذه المرحلة .

ان رأس المال الأجنبى تحيط به فى نظر الدول المختلفة ، خصوصا تلك التى كانت مستعمرات فيما مضى ، سحب من الشكوك والريب المظلمة .

ان سيادة الشعب على أرضه واستعادته لمقدرات أموره تمكنه من ان يضع الحدود التى يستطيع فى ظلالها ان يسمح لرأس المال الأجنبى بالعمل فى بلاده .

أن الأمر يتطلب وضع أوليات هى فى الواقع من خلاصة التجربة الوطنية ، كما انها تأخذ فى الاعتبار طبيعة رأس المال العالمى الذى يفضل دائما ان يجرى وراء المواد الخام البكر فى مناطق لم تتهيأ للنهوض الاقتصادى والاجتماعى حيث يستطيع فى ظروفها أن يحصل على أعلى نسبة من الفائدة .

ومن هنا فان التطوير الوطنى ، فى الدرجة الأولى ، يقبل كل المعونات الأجنبية غير المشروطة التى تساعده على تحقيق أهدافه ، وهو يقبلها بكل العرفان الصادق لمقدميها مهما كانت الوان أعلامهم .

وفى الدرجة الثانية ، فان التطوير الوطنى يقبل كل القروض غير المشروطة التى يستطيع أن يفى بها دون عنت أو ارهاق . والقروض بالتجربة طريقة واضحة فى حدودها ، فان مشكلتها تنتهى تماما بعد سدادها وسداد الفوائد المستحقة عليها .

والتطوير الوطني ، في الدرجـة الثالثـة ، مستعد لقبول اشتراك راس المال الأجنبي في أوجه نشـــاطه الوطني كمستثمر ، على أن يكون ذلك في العمليات الضرورية ، خصوصا تلك التي تقتضي خبرات جديدة يصعب توافرها في المجال الوطني .

ان قبول استثمارات اجنبيـة معنـاه القبول باشتراك أجنبي في ادارتها ، ومعناه القبول بتحويل جزء من ارباحها سنويا والى غير حـد الى المستثمرين وذلك أمر يجب الا يترك على اطلاقه .

ان الأولوية الأولى — للمعونات غير المشروطة .

والمـكانة الثانية — للقروض غير المشروطة .

ثم يأتي دور القبول بالاستثمارات الأجنبية في الأحوال التي لا مفر فيها من قبولها في النواحي التي تتطلب خبرات عاليـة في مجـالات التطوير الحديثة .

ان شعبنا في نظرته الثورية الواعية يعتبر أن المساعدات الاجنبية واجب على الدول السابقة في التقدم نحو تلك التي مازالت تناضـــل للوصول .

بل ان شعبنا في ادراكه لعبرة التاريخ — يرى ان الدول ذات الماضي الاستعماري ملزمة أكثر من غـيرها بأن تقـدم للدول المتطلعة الى النمو بعض ما نزحته من ثروتها الوطنيـة أيام كانت هذه الثروة نهبا مبـاحا للطامعين .

ان تقديم المساعدات واجب اختياري على الدول المتقدمة .

وهو أقرب ما يكون الى الضريبة الواجبة السداد على الدول ذات الماضي الاستعماري ، تعوض به الذين استغلتهم عن طول استغلالها لهم .

ان الانتاج كله للمجتمع ، في خـدمته ولتحقيق سـعادته ولتأمين الرفاهية وتوفيرها لـكل فرد فيه .

والمجتمع ليس وصفاً شائعا .

ان المجتمع — كل انسان فرد يعيش على تربة الوطن وترتبط آماله مع آمال غيره من المواطنين من أجل غد مشرق لهم جميعا وللأجيال القادمة من أبنائهم وأحفادهم .

وغاية الانتاج الحقيقية — توفير أكبر قدر ممكن من الخدمات لتكون أعلام الرفاهية التي ترفرف على المجتمع كله .

وبقدر اتساع قاعـدة الانتاج ، وبقـدر الاستثمارات الجديدة من المدخرات الوطنية التي يمكن أن تضـاف اليهـا بالعمل الوطني مع كل يوم — تتفتح آفاق جديدة لتكافؤ الفرص بين المواطنين .

ان تكافؤ الفرص ، وهو التعبـير عن الحرية الاجتماعيـة ، يمكن تحديده في حقوق أساسية لكل مواطن ينبغي تكريس الجهد لتحقيقها .

اولها — حق كل مواطن فى الرعاية الصحية بحيث لا تصبح هذه الرعاية — علاجا ودواء — مجرد سلعة تباع وتشترى ، وانما تصبح حقا مكفولا غير مشروط بثمن مادى . ولابد أن تكون هذه الرعاية فى متناول كل مواطن فى كل ركن من الوطن ، فى الظروف ميسرة وقادرة على الخدمة ، ولابد من التوسع فى التأمين الصحى حتى يظل بحمايته كل جموع المواطنين .

وثانيها — حق كل مواطن فى العلم بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه ، ان العلم طريق تعزيز الحرية الانسانية وتكريمها ، كذلك فان العلم هو الطاقة القادرة على تجديد شباب العمل الوطنى واضافة أفكار جديدة اليه كل يوم وعناصر قائدة جديدة فى ميادينه المختلفة .

وثالثها — حق كل مواطن فى عمل يتناسب مع كفايته واستعداده ومع العلم الذى تحصل عليه . أن العمل فضلا عن اهميته الاقتصادية فى حياة الانسان تأكيد للوجود الانسانى ذاته .

ومن المحتم فى هذا المجال أن يكون هناك حد ادنى للأجور يكفله القانون ، كما انهناك بحكم العدل حدا أعلى للدخول تتكفل به الضرائب .

ورابعها — أن التأمينات ضد الشيخوخة وضد المرض لابد من توسيع نطاقها بحيث تصبح مظلة واقية للذين أدوا دورهم فى النضال الوطنى وجاء الوقت الذى يجب أن يضمنوا فيه حقهم فى الراحة المكفولة بالضمان .

ان الطفولة هى صانعة المستقبل ، ومن واجب الأجيال العاملة أن توفر لها كل ما يمكن لها من تحمل مسئولية القيادة بنجاح .

ان المرأة لابد أن تتساوى بالرجل ،ولابد أن تسقط بقايا الاغلال التى تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وايجابية فى صنع الحياة .

ان الأسرة هى الخلية الأولى للمجتمع ، ولابد أن تتوافر لها كل أسباب الحماية التى تمكنها من أن تكون حافظة للتقليد الوطنى ، مجددة لنسيجه ، متحركة بالمجتمع كله ومعه الى غايات النضال الوطنى .

ان مجتمع الرفاهية قادر على أن يصوغ قيما أخلاقية جديدة لاتؤثر عليها القوى الضاغطة المتخلفة من العلل التى عانى منها مجتمعنا زمانا طويلا .

كذلك فان هذه القيم لابد لها أن تعكس نفسها فى ثقافة وطنية حرة تفجر ينابيع الاحساس بالجمال فى حياة الانسان الفرد الحر .

ان حرية العقيدة الدينية يجب أن تكون لها قداستها فى حياتنا الجديدة الحرة .

ان القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هداية الانسان وعلى اضاءة حياته بنور الايمان ، وعلى منحه طاقات لا حدود لها من أجل الخير والحق والمحبة .

ان رسالات السماء كلها فى جوهرها كانت ثورات انسانية استهدفت شرف الانسان وسعادته ، وان واجب المفكرين الدينيين الاكبر هو الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته .

ان جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة ، وانما ينتج التصادم فى بعض الظروف من محاولات الرجعية أن تستغل الدين ضد طبيعته وروحه لعرقلة التقدم ، وذلك بافتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الالهية السامية .

لقد كانت جميع الأديان ذات رسالة تقدمية ، ولكن الرجعية التى ارادت احتكار خيرات الأرض وحدها أقدمت على جريمة ستر مطامعها بالدين ، وراحت تلتمس فيه ما يتعارض مع روحه ذاتها لكى توقف تيار التقدم .

ان جوهر الأديان يؤكد حق الانسان فى الحياة وفى الحرية ، بل ان أساس الثواب والعقاب فى الدين ـ فرصة متكافئة لكل انسان ، ان كل بشر يبدأ حياته امام خالقه الأعظم بصفحة بيضاء يخط فيها أعماله باختياره الحر ، ولا يرضى الدين بطبقية تورث عقاب الفقر والجهل والمرض غالبية الناس وتحتكر ثواب الخير لقلة منهم .

ان الله ـ جلت حكمته ـ وضع الفرص المتكافئة أمام البشر أساسا للعمل فى الدنيا وللحساب فى الآخرة .

وينبغى لنا أن نذكر دائما أن حرية الانسان الفرد هى أكبر حوافزه على النضال .

ان العبيد يقدرون على حمل الأحجار ، وأما الأحرار فهم وحدهم القادرون على التحليق الى آفاق النجوم .

ان الاقناع الحر هو القاعدة الصلبة للايمان ، والايمان بغير الحرية وهو التعصب ، والتعصب هو الحاجز الذى يصد كل فكر جديد ، ويترك أصحابه بمنأى عن التطور المتلاحق الذى تدفعه جهود البشرية فى كل مكان .

ان الحرية وحدها هى القادرة على تحريك الانسان الى ملاحقة التقدم وعلى دفعه .

والانسان الحر هو أساس المجتمع الحر وهو بناءه المقتدر .

ان حرية كل فرد فى صنع مستقبله وفى تحديد مكانه من المجتمع وفى التعبير عن رايه وفى اسهامه الايجابى فى قيادة التطور وتوجيهه بكل فكره وتجربته وأمله حقوق أساسية للانسان ولا بد أن تصونها له القوانين .

ولابد أن يستقر فى ادراكنا أن القانون فى المجتمع الحر خادم للحرية وليس سيفا مصلتا عليها .

كذلك لا بد أن يستقر فى ادراكنا انه لا حرية للفرد بغير تحريره أولا من براثن الاستغلال .

ان ذلك هو الأساس الذى يجعل الحرية الاجتماعية مدخلا الى الحرية السياسية ، بل هو مدخلها الوحيد .

ان القضاء على الاستغلال والتمكين للحق الطبيعى فى الفرص المتكافئة وتذويب الفوارق بين الطبقات وانهاء سيطرة الطبقة الواحدة ، ومن ثم ازالة التصادم الطبقى الذى يهدد الحرية الفردية للانسان المواطن ، بل يهدد الحرية الكاملة للوطن كله بأن يفتح من الثغرات فى صفوف الشعب ما يتيح الفرصة للأخطار الخارجية المتربصة بالوطن تريد أن تجره الى ميادين الحرب الباردة وتجعل أرضه مسرحا له وتجعل من شعبه وقودا للنار !.

ان ازالة التصادم الطبقى الناشىء عن المصالح التى لا يمكن أن تتلاقى على الاطلاق بين الذين فرضوا الاستغلال وبين الذين اعتصرهم الاستغلال فى المجتمع القديم — لا يمكن أن تحقق تذويب الفوارق مرة واحدة ولا يمكن أن تفتح الباب للحرية الاجتماعية والديمقراطية السليمة بين يوم وليلة .

ولكن ازالة هذا التصادم بازالة الطبقات التى فرضت الاستغلال توفر امكانية السعى الى تذويب الفوارق بين الطبقات سلميا وتفتح أوسع الأبواب للتبادل الديمقراطى الذى يقترب بالمجتمع كله من عصر الحرية الحقيقية .

لقد كان ذلك هو أحد الأهداف الاجتماعية العظيمة التى سعت اليها قوانين يوليو ، ووجهت من أجله ضربتها الهائلة الى مراكز الاستغلال والاحتكار .

ان هذا العمل الثورى العظيم جعل امكانية الديمقراطية السليمة أمرا قابلا للتحقيق لأول مرة فى مصر .

ان الكلمة الحرة ضوء كشاف أمام الديمقراطية السليمة ، وبنفس المقدار فان القضاء الحر ضمان نهائى وحاسم لحدودها .

ان حرية الكلمة هى المقدمة الأولى للديمقراطية .

وسيادة القانون هى الضمان الأخير لها .

وحرية الكلمة هى التعبير عن حرية الفكر فى أى صورة من صوره .

كذلك فان حرية الصحافة ، وهى أبرز مظاهر حرية الكلمة ، يجب أن تتوافر لها كل الضمانات .

ان الديمقراطية السليمة — بمفهومها العميق — تزيل التناقض بين الشعب والحكومة حين تحولها الى أداة شعبية ، ولكن الصحافة الحرة يجب أن تكون رقيبا أمينا على أداة الارادة الشعبية شأنها فى ذلك شأن المجالس النيابية .

كذلك فان سيادة القانون تتطلب منا الآن تطويرا واعيا لموارده ونصوصه بحيث تعبر عن القيم الجديدة فى مجتمعنا .

ان كثيرا من المواد التى مازالت تحكم علاقاتنا الاجتماعية قد جرت صياغتها فى جو اجتماعى مختلف ، وان أول ما يعـزز سلطان القانون هو أن يستمد حدوده من أوضاع المجتمع المتطورة .

ان القانون أيضا ــ وهو فى ذاته صورة من صور الحرية ــ لابد أن يسايرها فى اندفاعها الى التقدم ، ولا يجب أن تكون مواده قيودا تصد القيم الجديدة فى حياتنا .

ان الطريق الى الحرية قد أصبح مفتوحا من غير حواجز ولا عوائق .

ان هذا المجتمع الجديد الذى يبنيه الشعب العربى فى مصر على دعائم الكفاية والعدل يحتاج الى درع واق فى عالم لم تصـل مبادئه الأخلاقية الى مستوى تقدمه العقلى .

ان دور القوات المسلحة فى الجمهورية العربية المتحدة هو أن تحمى عملية بناء المجتمع ضد الأخطار الخارجية ، كما أنه يتعين عليها أن تكون مستعدة لسحق كل محاولة استعمارية رجعية تريد أن تمنع الشـعب من الوصول الى آماله الكبرى .

من أجل ذلك فان الشعب يمنح قواته المسلحة ما يجعلها دائما فى وضع الاستعداد وفى مكان القوة وفى الموضع الذى تتمـكن منه دائما أن تخدم أمانيه بالولاء المطلق وبالاخلاص المتفانى .

ان القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة يجب أن تملك تفوقا حاسما فى البر والبحر والجو ، قادرا على الحـركة السريعة فى اطار المنطقة التى تقع مسئولية سلامتها ، فى الدرجـة الأولى ، على القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة .

كذلك فان هذه القوات لابد لها فى تسليحها أن تساير التقدم العلمى الحديث وأن تملك من الأسلحة الرادعة ما يكبح جماح القوى الطامعة ويقدر على هزيمتها اذا ما تحركت بالعدوان .

وليس من شك فى أن التقدم الذاتى هو فى جـوهره اعظم انواع الدفاع عن النفس ضد الأخطار المتربصة ، لـكن علينـا أن ندرك أننا نعيش فى منطقة مفتوحة للأطماع الباغية ، وان من أول أهداف أعدائنا أن يحولوا دون بلوغنا مرحـلة القوة الذاتية المحققة للتقدم حتى نظل دائما تحت رحمة التهديد .

ان الجمهورية العـربية بالذات ــ طليعـة النضال العربى التقدمى وقاعدته وقلعتـه المحاربة ــ هى الهـدف الطبيعى لجميع أعداء الأمة العربية وأعداء تقدمها .

ان قوى الاستعمار العالمى واحتكاراته تسعى الى هـدف ثابت ، هو وضع الأرض العربية الممتدة من المحيط الى الخليج تحت سيطرتهـا العسكرية حتى تتمكن من مواصلة استغلالها ونهب ثرواتها .

ولقد وصل التآمر الاستعمارى الى حـد انتزاع قطعة من الأرض العربية فى فلسطين ، قلب الوطن العربى ، واغتصابها دون ما سند من

حق أو قانون لصالح اقامة فاشستية عسكرية لا تعيش الا بالتهديد العسكرى الذى يستمد اخطاره الحقيقية من كون اسرائيل اداة للاستعمار .

والجمهورية العربية المتحدة ، بالتاريخ وبالواقع ، هى الدولة العربية الوحيدة فى الظروف الحالية التى تستطيع تحمل مسئولية بناء جيش وطنى يكون بمثابة القوة الرادعة للخطط العدوانية الاستعمارية الصهيونية .

ان مواصلة الزحف الشعبى نحو التقدم الاقتصادى والاجتماعى يجعل اقامة الجيش الوطنى درعا حقيقيا للنضال ، وليس مجرد قشرة سطحية تغطى خطوط الحدود !

ان فعالية الجيوش الوطنية تكمن فى القوة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية ، فان التقدم هو المستودع العظيم الذى يمد اداة القتال باحتياجاتها المادية والبشرية التى تتمكن بها من رد التحدى واحراز النصر وتعزيزه .

ويجب ان يكون نصب أعيننا دائما الا تطغى احتياجات الدفاع على احتياجات التنمية .

ان الدفاع اذا لم تعززه التنمية لا يقدر على الصمود الطويل للمعركة الممتدة .

لكن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هى القلب الذى يغذى اليد الضاربة للأمة بأسباب القوة والثبات ويمكنها من توجيه الضربات القاضية الى العدو مهما طالت المعركة .

ان مجتمعنا يؤمن ان الحرية للوطن وللمواطن ، تتوافر قبل كل شىء بالسلام القائم على العدل .

ولكن مجتمعنا مطالب ـ الى الوقت الذى تستقر فيه مبادئه العظيمة وتسود العالم الذى نعيش فيه ـ أن يكون مستعدا باستمرار ، من أجل حرية الوطن والمواطن ، أن يدعم السلام بالقوة .

(الميثاق الوطنى)

الفصل الخامس

التطبيق العملى للاشتراكية

التطبيق العملى للاشتراكية :

* معركة تطوير شاملة .
* أمة جديدة تتحرك نحو المستقبل المشرق .
* تحقيق الأهداف .
* الثورة هدفها اقامة عدالة اجتماعية .
* القضاء على الاستغلال .
* بالعمل الجاد نبنى المجتمع الجديد .
* القضاء على الاقطاع طريقنا الى بناء المجتمع الجديد .
* بناء مجتمع جديد .
* ثورة بيضاء .
* حماية البناء السياسى للدولة .
* تجريد الاقطاع والاستغلال من أسلحتهما .
* هدفنا ازالة التناقض الطبقى .
* ماذا كان هدفنا من هذا الاجراء ؟
* الطبقة الراسمالية المستغلة .
* خطوات ايجابية لاقامة المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعـــاونى .
* خطة مضاعفة الدخل القومى .
* كيف نبنى مجتمعنا الجديد ؟
* الاشتراكية تزيل الفوارق بين الطبقات .
* الاسلام دين الاشتراكية .
* العدالة فى توزيع الوظائف .
* التاميم يقضى على الرشوة .
* الاهمال جريمة .
* معاقبة الهمل ومكافاة المجد .

* قسمات المجتمع الجديد .
* الاجراءات الثورية كانت طريقا للانصاف .
* روح الشـــعب .
* كانت الثورة تعبيرا عن كفاح الشعب وآماله .
* توزيع للغنى لا للفقر .
* طبقنا العدالة الاجتماعية .
* فى كوم امبو .
* تحديد الملـكية .
* طريق المحبة والعمل .
* عدل الشعب وكرمه .
* سبيلنا الثـــانى .
* أساس البناء والانتاج .
* الحرية هى المساواة .
* التشابه بين المعركتين .
* التشريعات الاشتراكية .
* سوف تندحر الرجعية .
* درس لفائدة النضال .
* الحقائق كلها أمام الشعب .
* مع التطبيق الاشتراكى ومشاكله .

معركة تطوير شاملة

ان ملايين الفلاحين الذين كانوا فى بلدهم بلا حق ولا أمل يبنون اليوم على أنهارها الكبرى اعظم الأعمال الهندسية فى العالم ، على نهر الفرات (1) وعـــلى نهر النيل .

ان ملايين العمال الذين كان جهدهم وعرقهم يذهب الى السادة الحكام يبنون اليوم نهضة صناعية من أعظم النهضات فى تاريخ الشعوب اعظم ما فيها أنهم يصنعونها بأيديهم وبعرقهم ، أعظم ما فيها أنهم يضعونها على احدث ما وصل اليه العلم الحديث .

ان مئات الألوف من الفنيين من العلماء والمتخصصين يقومون اليوم في مراكز الأبحاث ومعاملها ، فى الجامعـات والمعـاهد ، فى مؤسسات الانتاج ، وفي ميادين الخدمة العامة ، يقفون فى شجاعة ، يقودون معركة تطوير شاملة تمنح أمتهم حياة جديدة خصبة خلاقة .

أمة جديدة تتحرك

نحـو المسـتقبل المشرق

ان مجتمعنا جديد يستكمل ملامحه الأساسية ليـكون مبعث العزة والكرامة لكل فرد فيه ، ليكون لكل منهم حقه ، ليكون لكل منهم فرصة ، وليكون لهم جميعا حق ثابت فى الكفاية والعدل .

ان أمة جديدة تتحرك ، ان أمة جديدة تعيد كتابة التاريخ ، ان أمة جديدة تتحمل مسئولياتها لتكون قوتها دعامة للعرب وللأحرار جميعا فى كل مكان ، لتكون لنضـالهم قاعدة ، ولتـكون لسلامتهم حصنا وقلعة ، لتكون قوتها دعامة للسلام ، لتكون ثقتها كلها الى جانب الآمال المنطلقة الى عالم فيه نزع السلاح ويستطيع فيه الانسان أن يعيش بما ينبغى أن يكون للانسان من قيمة عزيزة وثمن كريم .

على أنى لا أريد هناك أن ندرس معا الموقف من جميع نواحيه ،نريدها فرصة لنتأمل صورة نضالنا الشاملة ، نريدها حسابا واضحا نعرف به أين كنا ؟ وأين نحن الآن ؟ وأين نتجه الى المستقبل ؟

ان هذا الحســاب ــ أمر بالغ الأهمية لـكى ترى الأمة بوضـوح مسئولياتها ، ولكى ترى الأمة بوضوح اهدافها ، ولكى ترى ما بلغته هـذه الأهداف ، ولكى ترى ما لايزال محتما عليها أن تحققـه ، ولـكى ترى

---

(1) كان ذلك حين بدأت الثورة تحقق للشـعب العربى فى سورية أعظم أمانيه فى ظـل الوحدة ، ويشير سـيادة الرئيس الى مشروع سد الفرات فى سورية .

ما يعترضها من العقبات ، ولكى ترى ما يواجهها من مصاعب ، ولكى ترى ما ينتظرها من آمال ، ولكى تكون هى حارسة أمانيها وحامية أهدافها !

ان أى فرد ليس مخلدا ، وليس هناك فرد مهما بلغت قيمته فى أمته الا صفحة من تاريخ هذه الأمة ، الشعب هو الخالد المتجدد ، الشعب هو الباقى ، وهو صانع التاريخ كله .

تحقيق الأهداف

بعد تسع سنوات من الثورة نرى اننا حققنا مرحلة كبيرة من الأهداف بدون دماء ، بدون أحقاد ، بدون حرب أهلية ، وانما بالحب وبالمودة الوطنية حققنا الأهداف ، ولكن الشعب لم يضن بدمائه من أجل الاستقلال ومن أجل تثبيت الاستقلال ، الشعب بذل روحه ، بذل دمه ، بذل كل شىء لكى يحصل على الاستقلال ولكى يثبت هذا الاستقلال .

الصورة التى وجدناها يوم قامت الثورة كانت الاستعمار ، الاقطاع ، الاستغلال ، الأوضاع الطبقية ، والحواجز المصطنعة ! وكانت أهداف الثورة منذ أول يوم واضحة تمام الوضوح .

منذ أول يوم من أيام الثورة أعلنا الأهداف الستة :

القضاء على الاستعمار واعوان الاستعمار .

القضاء على الاقطاع .

القضاء على الاحتكار وسيطرة راس المال .

اقامة عدالة اجتماعية .

اقامة جيش وطنى قوى .

اقامة حياة ديمقراطية سليمة .

من أول يوم فى الثورة قلنا : هذه مبادىء الثورة ، قلنا : ان هذه المبادىء الستة ستعمل الثورة على أن تحققها ، وكان من الواضح من أول يوم من أيام الثورة انه لا يمكننا بأية حال ان نقيم عدالة اجتماعية أو نقيم جيشا وطنيا قويا أو نقيم حياة ديمقراطية سليمة الا اذا قضينا على الاستعمار وعلى أعوان الاستعمار .

وقام الشعب ليحارب فى منطقة القناة ليقضى على الاستعمار وليخرج الانجليز من البلاد ، قام الشعب وهو مصمم كل التصميم على ان يحصل على الحرية والاستقلال ، فحصل على الحرية والاستقلال .

وكان من الواضح ايضا من أول يوم من أيام هذه الثورة انه لا يمكن اقامة عدالة اجتماعية طالما كان هناك ظلم اجتماعى ، فكان لابد لنا من ان نقضى على الاقطاع ، وقضينا على الاقطاع ، وكان الشعب هو الجيش

الكبير الذى حمى هـذا البلد ونحن نقضى على الاقطـاع حينما تحالف الإستعمار مع الاقطاع ، وحينما تحالف الاستعمار مع الرجعية ، كان الشعب هو الجيش الكبير الذى آلى على نفسه أن يحمى وطنه بدمه ، والذى آلى على نفسه أن يبذل روحه فى سبيل الحرية الاجتماعية ، فى سبيل العدالة الاجتماعية والقضاء على الظلم الاجتماعى .

ثورة سياسية وثورة اجتماعية :

وكان من الواضح منذ أول يوم من أيام الثورة اننا لا نستطيع أن نحقق العدالة الاجتماعية الا اذا قضينا على الاقطاع وسيطرة رأس المال وكانت الثورة منذ أول يوم لها ثورة سياسية وثورة اجتماعية .

ثورة سياسية ضد الاستعمار وضد اعوان الاسـتعمار ، وثورة اجتماعية ضد الاقطاع والاحتكار والاستغلال وديكتاتورية راس المـال ، ثورة اجتماعية استمر النضال فى سبيلها مئات السنين ، سنين وأجيال من قبل الثورة ، ناس ماتوا وضحوا بدمائهم من اجل أن تعيش بحرية ومن أجل ان تتمتع بالمساواة ! ناس ضحوا بأنفسهم قبل قيام هـذه الثورة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية ومن أجل القضاء على الظلم الاجتماعى .

الشعب لم يكف قط عن الكفاح ، ولم يكف قط عن الجهاد ، الشعب الذى كان يئن من دكتاتورية رأس المال لم تخدعه الأماظ البراقة ، ولكنه كان يريد لنفسه ولأبنائه من بعده العيش الحر الكريم .

الثورة هدفها اقامة عدالة اجتماعية

هذه الثورة الاجتماعية التى ناضل من اجلها الآباء والأجداد اعلنـا يوم « ٢٣ يوليو » أن لابد لها من أن تنفذ ، وكان هذا هدفا من اهدافها الستة : اقامة عدالة اجتماعية ، وكان هذا شعارا يمثل كل آمال الشعب ، يمثل نضال الطبقة المظلومة من اجل العدالة ، وكان هناك فى هذه الأيام نضال الطبقة المستغلة من أجل الحرية والمساواة ، وكان هناك فى هذه الايام نضال الطبقة المظلومة لتحصل على حريتها ، ولتحصل على المساواة وكان هناك فى هذه الأيام أيضا نضال من الطبقة المتحكمة المسيطرة من أجل السيادة ومن أجل الاستعباد ومن أجل الاستغلال !

كانت هناك طبقة مظلومة تمثل ٩٥٪ من الشعب حرمت كل شىء لتخدم الطبقة السائدة التى تمثل أقل من ٥٪ من الشعب !

طبقة تعمل بالأجر تمثل ٩٥٪ من الشعب حرمت كل شىء لتخدم الطبقة السائدة التى تمثل اقل من ٥ ٪ من الشعب .

طبقة تعمل بالأجر تمثل ٩٥٪ من الشعب مستغلة مستثمرة تقاسى من الاستغلال والاستثمار !

وطبقة تملك كل شيء تحصل على نتيجة عمل الشعب عندها اكبر سلاح هو راس المال ، دكتاتورية راس المال ، ديمقراطيتها تعبر عن دكتاتورية راس المال !

القضاء على الاستغلال :

وكان من الواضح منذ اول يوم للثورة أن الأهداف التى اعلناها لا يمكن أن تتحقق الا اذا تحرر المجتمع كله من الاستغلال بكل أشكاله والى الأبد ، كان هذا الهدف واضحا كل الوضوح منذ « ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » لأنه كان يمثل مبدأ اساسيا من مبادىء الثورة ، وكان من الواضح أن الأهداف لا يمكن أن تتحقق الا اذا أقمنا المجتمع المتحرر من الاستغلال السياسى والاستغلال الاقتصادى والاجتماعى .

وكان لابد لنا أن نطبق المبادىء التى اعلناها وهى :

القضاء على الاقطاع ، القضاء على الاحتكار . القضاء على ديكتاتورية راس المال وكل وسائل الاستغلال .

وكان من الواضح أن هذا يعنى نهاية الظلم الاجتماعى لاقامة عدالة اجتماعية ، وكان معنى هذا ايضا ان الثورة ان نجحت فستعيد تشكيل المجتمع .

المجتمع الذى كنا نعيش فيه كان مجتمعا ينقسم الى طبقتين : طبقة السادة ، طبقة الحكام وطبقة العمال ، وطبقة الفلاحين طبقة الأجراء ، الطبقة التى كان الواحد فيها يجب أن يعمل لياكل ، الطبقة التى كان الواحد فيها يجب أن يوفر لابنه العمل لياكل لأن ابنه لن يستطيع بأية حال أن يكون عاطلا بالوراثة كما كان أبناء الطبقة الأخرى دائما عاطلين بالوراثة !

كانت هناك طبقتان ولا نستطيع أن نقول اننا كنا نعيش فى مجتمع بدون طبقات ، كانت هناك طبقة مستغلة ، كانت هناك طبقة مسيطرة متحكمة ، وكان هناك طبقة تعمل وتبذل كل جهدها لتفيد تلك الطبقة التى تمثل أقلية هذا الشعب !

وقلنا انه لا يمكن بأية حال ان تسير الأمور على هذا المنوال ، لابد ان نخلق المجتمع الجديد ، ونشكل المجتمع الجديد الذى ينبثق من أمانينا ومن آمالنا ، لابد أن نقيم البناء الاجتماعى الجديد الذى كافحنا من اجله وناضلنا من اجله والذى كافح من أجله آباؤنا .

بالعمل الجاد نبنى المجتمع الجديد :

ولا يمكن ان يخلق المجتمع الجديد بالشعارات وحدها ، بل بالعمل ، العمل هو الذى يخلق المجتمع الجديد ، العمل على انهاء سيطرة رأس

المال على الحكم ، والعمل على انهاء الاقطاع والعمل على زيادة الانتاج ، والعمل على عدالة التوزيع .

ان سيطرة راس المال على الحكم معناها ديكتاتورية راس المال وبقاء البناء الاجتماعي والاقتصادى لخدمة مصالح فئة قليلة وطبقة لخدمة الطبقة الراسمالية . واذا سيطرت الراسمالية على البناء الاجتماعي والاقتصادى فان معنى ذلك هو السيطرة على الحكم بطريق مباشر او غير مباشر ، ومعنى هذا ديكتاتورية الاقطاع وديكتاتورية راس المال التي تحاول أن تخضع المجتمع كله للاستغلال والسيطرة .

رأينا كلنا قبل الثورة كيف كان الوزراء يعملون عند الراسماليين . كيف كان الوزراء يتقاضون الأجر ؟ الوزير كان في الحكم وكان يأخذ ما حصله من فلان ، أمثلة بهذا الشكل كانت معروفة وقيلت فى محكمة الثورة .

اذن دكتاتورية رأس المال سواء كانت هى فى الحكم أو تحكم بأعوانها او عملائها وهى خارج الحكم ولكنها تدير الحكم لمنفعتها ومصلحتها من أجل استغلال الشعب .. ومن أجل تحقيق اكبر قدر ممكن من الأرباح..

القضاء على الاقطاع

طريقنا الى بناء المجتمع الجديد

كان السبيل الوحيد حتى نبنى المجتمع الجديد ونقيم الدولة الجديدة التى انبثقت عن « ثورة ٢٣ يوليو » هو القضاء على الاقطاع ، والقضاء على الاحتكاروالقضاء على سيطرة رأس المال .

أعلنت الثورة منذ أول يوم انها تهدف الى اقامة مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى متحرر من الاستغلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى على أن يحقق ذلك بالوسائل السلمية بدون حرب أهلية ، بدون دماء ، بدون انتقام . وقلنا : ان المجتمع منقسم الى قسمين أو منقسم الى طبقتين : طبقة الملاك المستغلين الرأسماليين ، وطبقة الأجراء .

والملاك المستغلون الذين اقصدهم هنا ليسوا كل الملاك ، ولكن المالك الذى يستغل ملكيته حتى يحقق اكبر قدر من الارباح على حساب الشعب وكانت هناك طبقة الأجراء التى تمثل العامل ، وتمثل الفلاح ، وتمثل الموظف ، وتمثل كل من يأخذ أجرا ليعيش ، كل من يعمل من أجل أن يعيش .

والاقطاع والطبقة الراسمالية جعلت من الحكم دائما اداة فى يدها لتحقيق اغراضها لحماية مصالحها ولاستغلال الاجراء ومنعهم من المطالبة بحقهم !

وحينما قامت الثورة كان هذا معناه أن سيطره الاقطاع انتهت ، وسيطرة راس المال انتهت ، وسيطرة الاحتكار انتهت ، وكان معنى هذا

ان الأمانى التى كان الشعب ينادى بها ستأخذ طريقها للتنفيذ ، المجتمع الذى كان كل واحد منا يحلم به ويفكر فيه لابد أن نخططه ونرسمه ونبنيه وفق مشيئتنا ولن نعيش فى المجتمع الذى ورثناه ، ومن الذى صنعه ؟

هل نحن صنعناه ؟ هل آباؤنا صنعوه ؟ هل أجدادنا صنعوه ؟ المجتمع الذى ولدنا فيه وخلقنا فيه صنعه الاستعمار وصنعه الاستغلال لمصلحة الاستعمار والاقطاع والاستغلال والرأسمالية المستغلة تحالفوا ضد هذا الشعب وهم الذين وضعوا القوانين ، وهم الذين رسموا الحياة التى كنا نحياها ؟

بناء مجتمع جديد

هل كنا سعداء بهذه الحياة ؟ لم يكن هذا الشعب سعيدا بهذه الحياة ، ولكن كان الشعب يريد حياة يصنعها بنفسه ويخططها بنفسه ، فكان لابد لنا حتى نحقق هذا الأمل من أن نعيد بناء المجتمع من جديد ، ولكى نعيد بناء المجتمع من جديد لابد من اعادة البناء السياسى ، ولابد من اعادة البناء الإجتماعى ، ولابد من اعادة البناء الاقتصادى .

وحين قامت الثورة « يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ » مثلت البناء السياسى الجديد للدولة واعلنت المبادىء التى تحدد البناء الاقتصادى الجديد والبناء الاجتماعى الجديد .

« ثورة ٢٣ يوليو » كانت تعنى أن الاستغلال السياسى انتهى والاستعمار انتهى ، واعوان الاستعمار انتهوا ، وان الحكم تحرر من سيطرة الاقطاع وديكتاتورية رأس المال،وان الحكم سيعمل لحل التناقض بين الطبقات ، الحكم سيقضى على الاقطاع ، سيقضى على الاستغلال ، سيقضى على الاحتكار ، سيقضى على ديكتاتوريةرأس المال،الحكم سينصف المظلومين من الظالمين ، وسيقيم عدالة اجتماعية .

معنى البناء السياسى الجديد أن الثورة ستحرر الأجراء من سيطرة رأس المال واستغلاله ، من سيطرة الاقطاع واستغلاله ، الثورة ستعمل من اجل الشعب كله ، الشعب الذى يعمل ، الثورة ستحول الأجراء الى ملاك غير مستغلين او ترفع عن الأجراء الظلم والاستغلال ، الثورة ستعمل على اعادة البناء الاجتماعى ، وستعمل على اعادة البناء الاقتصادى لمصلحة الشعب كله ، لمصلحة الامة كلها لا لمصلحة طبقة من الطبقات وحدها .

الثورة ستعمل على حل مشاكل الصراع الطبقى لمصلحة الطبقة المظلومة والعاملة ، لتحررها من الظلم ولتحررها من الاستغلال ، الثورة التى قامت يوم « ٢٣ يولبو » كانت تهدف الى تحقيق كل هذا بالوسائل السلمية ، وكانت تعمل لتحقيق هذا بدون سفك دماء .

ثورة بيضـــــاء

وهذه مفخرة لثورتنا لأنها استطاعت أن تحقق الأهداف وهى ثورة بيضاء بدون دماء وبدون حرب أهلية .

منذ أول يوم للثورة تعرضت الثورة لهجوم عنيف من الاستعمار ، لماذا من الاستعمار ؟ لأن الاستعمار شعر أن البناء السياسى الجديد لن يتلقى أوامر منه ، الاستعمار كان يصدر أوامر للوزارات ، وكان يصدر أوامر للحكام ، كان يصدر أوامر فى البلاد ، وكان يرى أن أوامره منفذة

منذ قامت الثورة عرف الاستعمار أنه لن يستطيع أن يعطى أوامر طبعا ! معنى هذا ان هناك بناء سياسيا جديدا ولابد لهذا البناء السياسى الجديد الذى تمثل فى الثورة من أن يقضى على الاستعمار وهذا ما حصل فعــلا .

حماية البناء السياسى للدولة

البناء السياسى الذى قام « يوم ٢٣ يوليو » والذى ما زال حتى اليوم يحكم هذا البلد اســتطاع أن يحقق أهداف الشعب ، مرحلة ، مرحلة .

لماذا ؟ لأن الشعب كان له هدف ، بل أهداف ، وكان يريد أن يكون البناء السياسى ملكه حتى يحقق هذه الأهداف ، ولكن كانت هناك الطبقة المستغلة وكانت تحكم ، وكانت تحقق اهدافها وتتنكر لأهداف الشعب !

البناء السياسى الذى قام « يوم ٢٣ يوليو » هو الذى سيحقق البناء الاجتماعى ، هو الذى يحقق البناء الاقتصادى ، وقد بدأ هذا العمــل فعلا ، وكان نجاح البناء السياسى كخطوة أولى هو الذى مكننا من ان نقضى على الاقطاع ، ومكننا من أن نعمل على اقامة مجتمع جديد وأن نبنى المجتمع الجديد على أساس من العـــدالة . وحتى نقيم البنـــاء الاجتماعى ونبنى المجتمع الجديد على أســاس من العدالة وحتى نقيم البناء الاجتماعى والاقتصادى ــ كان لابد لنا من أن نجرد ديكتاتورية راس المال من أسلحتها الرئيسية حتى لا تنتهز الفرصة المناسبة وتنقض على البناء السياسى ، وما أسلحة راس المــال المستغل ؟ وما أسلحة ديكتاتورية راس المــال ؟ وما اسلحة الاقطاع ؟ ان ســلاح الاقطاع هو الأرض وسلاح المــال المستغل هو أدوات الانتاج التى يستغل بها هذا الشعب .

تجريد الاقطاع والاستغلال من اسلحتهما

كان لابد لنا من أن نجرد الطبقة التى تحكمت فينا فى الماضى من اسلحتها بطريقتنا ، بطريقة سلمية ، وبطريقة ليس فيها دماء ، بطريقة تتمشى مع طبيعتنا ، بطريقة تتمشى مع تقاليدنا العربية .

لم نقل : اننا سننتقم ، لم نقل : ان الطبقة العاملة ستهزم الطبقة الاخرى وستقضي عليها وتصادر كل أموالها ! ليست هذه اشتراكيتنا ، ان اشتراكيتنا اشتراكية قائمة على الاخاء والوحدة الوطنية .

قلنا نحدد الملكية وقررنا تعويضا ، قلنا نؤمم وقررنا تعويضا ، وقررنا أرباحا ، قلنا سنحول الأجراء والطبقة المظلومة الى طبقة تتمتع بحقها فى الحياة ، ولم نقل قط اننا سنحرم الطبقة الظالمة ونحولها الى طبقة من المعدمين ، لم نقل هذا الكلام ، بل قلنا : اننا نريد أن نبنى بلدنا فى اطار من الوحدة الوطنية ، وفى اطار من المحبة .

ولكن ليس معنى اننا نريد أن نبنى بلدنا فى اطار من الوحدة الوطنية ونبنى بلدنا فى اطار من المحبة ــ اننا نترك للاقطاع سلاحا ، ونترك لرأس المال المستغل سلاحا ليستخدمه ضدنا حينما يجد الفرصة ، ليعود مرة أخرى ويستولى على البناء السياسى ، ليسيطر ويحكم ويدير الدولة لمصلحته ، ويعيد الشعب مرة أخرى الى طبقة من المستغلين ، ليزيد أرباحه ، ويزيد تحكمه وسيطرته .

من أجل حماية البناء السياسى للدولة ، البناء السياسى الذى يؤمن تحقيق اهداف الثورة ، ويساعد على اقامة عدالة اجتماعية ، من أجل البناء الاجتماعى الجديد والبناء الاقتصادى الجديد ــ تم القضاء على الاقطاع ، والقضاء على الاحتكار ، والقضاء على سيطرة رأس المال المستغل ، واعلن تحديد الملكية الزراعية ، ووزعت الأرض على الفلاحين ، وأممت الشركات والمؤسسات والبنوك وشركات التأمين .

هدفنا ازالة التناقض الطبقى

لقد سرنا فى هذا الطريق ، طريق البناء الاجتماعى والبناء الاقتصادى من أول يوم من ايام الثورة كان تأميم قناة السويس بمثابة رد الأموال التى هى من حق الشعب الى الشعب .

فى سنة ١٩٥٦ أممنا أموال الانجليز وأممنا مؤسسات الانجليز ومؤسسات الفرنساويين ، بعد ذلك فى سنة ١٩٦٠ أممنا المؤسسات البلجيكية وأممنا مؤسسات بنك مصر ، وأممنا البنك الأهلى ، وأممنا صناعات كبيرة ومنشآت كبيرة ملكية خالصة للامة لأن التأميم معناه أن المؤسسة أو المنشأة ملك للامة .

فى الأيام الماضية أممنا وحولنا الى القطاع العام ٤٠٠ مؤسسة أصبحت داخل القطاع العام ، وهذا يعنى تحويل الملكية الرأسمالية الى ملكية عامة للشعب ملكية مشتركة للشعب .

ماذا كان هدفنا من هذا الاجراء ؟

هدفنا أن نزيل التناقض الطبقى ، هدفنا الا نبقى الملكية فى فئة قليلة من الناس ويحرم كل أبناء الشعب ، هدفنا اننا نجعل الملكية فى هذه الحالة ملكا للامة .

لم يكن هدفنا أن نعاقب فردا او نعاقب مجموعة من الناس لاننا اذا كنا نريد أن نعاقبهم كنا صادرنا ولم نمنحهم سندات باسمهم بفائدة ٤٪ .

نحن نزيل التناقض القائم بين الطبقة التى ملكت كل شيء وورثت كل شيء وبين أغلبية الشعب الذى حرم كل شيء ، ونريد أن نحقق هذا كله بوسائل سلمية بدون دماء ، بدون أن نحقد على أحد .

لم نقل لهم قط ، انه كان هناك اناس لا نجد لهم لقمة العيش نتيجة استغلالهم ، ومن أجل هذا سنعاقبهم وسنشردهم أو نحولهم الى معدمين . لا حقد فى نفسنا . لا حقد فى قلبنا . لا حقد فى الطبقةالعاملة التى تعيش على أجرها ، والطبقة العاملة تبتدىء من رئيس الجمهورية الذى يعيش على ماهيته الى العامل الذى يعيش على ماهيته .

هذه هى الطبقة العاملة التى تعمل بأجر ، الطبقة العاملة التى كانوا يشوهون قيمتها وحاولوا أن يجعلوها شيئا محتقرا والعمل شرف لكل واحد يعمل . اليوم لابد ان نقضي على المتناقضات التى ورثناها من الارستقراطية ومن أشباه الارستقراطية فى الماضي . كان الواحد يستنكف أن يقول : انه من الطبقة العاملة أو انه عامل ، وكانت الطبقة العاملة كأنها شيء منبوذ ! الذى لا يستطيع أن يأكل اذا لم يقبض مرتبه آخر الشهر لا يرضى أن ينسب الى الطبقة العاملة ! لابد أن يقولوا له يا سعادة (البيه) ، ولابد أن يفخموه وهو فى آخر الشهر ــ لو لم يقبض عشرة جنيهات ــ لن يستطيع دفع ايجار البيت ولا أن يسدد ديون البقال ولا يجد ما يأكله !

أن الطبقة العاملة كما نفهمها ــ كل واحد يحصل على مرتب أو ماهية ، طبقة عاملة واحدة حتى لقد قسمونا فى المصانع ! قالوا : نقابة للعمال ، ونقابة للموظفين ! وهل بين العمال والموظفين فرق ؟

العامل يعمل ويأخذ أجره والموظف يعمل ويأخذ أجره والاثنان ــ لو لم يحصلا على أجر آخر الشهر ــ لن يجدا ما يأكلانه ! الاثنان متساويان فى كل شيء ، اذن عملية التفرقة المصطنعة التى بثها الاستعمار بيننا لابد أن نقضي عليها. كل من يأخذ اجرا فهو عامل من أول رئيس الجمهورية الى العامل الذى يشتغل بالفاس ! هذا هو تفسيرنا ، وهذا هو مفهومنا للطبقة العاملة .

الطبقة الراسمالية المستغلة

الطبقة الراسمالية المستغلة ما هى ؟ ليس معناها ان أى واحد يملك فهو مستغل .

اقصد بالطبقة الراسمالية المستغلة افرادها الذين يستخدمون أموالهم من أجل استغلال هذا الشعب ويمصون دمه ، ولكن ليس هذا معناه ان اى مالك تكون ضده ! فهناك ملاك ولكنهم لا يستغلون ، ملاك ثروتهم نتيجة عملهم ولا يستخدمون هذه الثروة للاستغلال .

فنحن لسنا ضد الملكية بصورة مطلقة ، ولكننا ضد الاستغلال ، لو كنا ضد الملكية بصورة مطلقة كنا صادرنا وما أعطينا سندات تساوى أموالا وفوائد ؟

كنا صادرنا كل شيء وكنا نمنع الملكية ، وكنا نقول : ان الملكية وظيفة اجتماعية اذا اتجهت الى الاستغلال فقد خرجت عن وظيفتها ، وطبعا المجتمع الذى ورثناه من الاستعمار ومن الاقطاع ومن اعوان الاستعمار ومن الرجعية كانت فيه الملكية الى حد كبير وسيلة من وسائل الاستغلال .

خطوات ايجابية

لاقامة المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى

اذن لابد ان نعيد تكوين البناء كما نريد ، لابد ان نقيم المجتمع الاشتراكى التعاونى كما نريد ، وهذا يستدعى منا تأميم هذه المنشآت التى استخدمت فى الاستغلال .

كانت هذه الطريقة هى السبيل الوحيد لنقضى على التناقض الاجتماعى ، وكان من الضرورى ايضا أن نتخذ خطوات اخرى .

اشراك العامل فى ادارة المؤسسة وادارة المصنع له معنى كبير جدا اكبر من نسبة الربح ، لأن صاحب راس المال كان يقيم مصنعا براسماله، ولكن هل كان يستطيع ان يدير هذا المصنع بدون العمال ؟ لا يمكن .

اذن صاحب راس المال يتعاون مع العمال على ادارة هذا المصنع ، اى مصنع اذن لايمكن أن يعمل بلا عمال ، اذن انفراد صاحب راس المال فى الادارة يعتبر ظلما اجتماعيا ، لأن راس المال وظيفة اجتماعية ، اذن راس المال والعمل لابد أن يشتركا فى الادارة ، كان من غير الممكن أن يتساوى العامل بالآلة !

وان الاشتراكية التى نتجه اليها اشتراكية انسانية تؤمن بالفرد وحق الفرد فى الحياة وهذا معنى الادارة .

ولاشراك العامل فى الربح صدرت القوانين التى أشركت العامل فى الادارة وصدرت القوانين التى تعطى العمال ٢٥ ٪ من الأرباح . مامعنى هذا ؟ معناه القضاء على ظلم اجتماعى واقامة عدالة اجتماعية : « واحد راس مالى يقيم مصنعا ويقيم الآلات ويستخدم العمال ، ويعطيهم الأجر وهم يساهمون بعملهم وهو يساهم بأمواله ، ويأخذ هو اكثر من ٦٥ ٪ من الأرباح ويترك للعمال حوالى ٣٠ أو ٣٢ ٪ من الأرباح ، هل هذه عدالة ؟ طبعا هذا ظلم اجتماعى !

صاحب العمل يساهم براس ماله فى المصنع ، العامل يساهم بعمله فى اقامة المصنع ، صاحب العمل يأخذ فائدة على « الفلوس » التى يستثمرها ، والعامل يأخذ أجرا على عمله ، وما يزيد عن هذا العمل يقسم بين الاثنين بين صاحب العمل والعمال ! معنى هذا انه لابد للعامل أن يأخذ ربع الارباح .

الأوضاع التي كنا فيها كانت كالآتي :

الدخل القومي في الصناعة : ٣٢ ٪ منـــه يصرف اجورا للعمال ، و٦٨ ٪ عبارة عن ارباح لأصحاب العمل . طبعـا ان دل هذا على شيء فانما يدل على تناقض اجتماعي .

خطة مضاعفة الدخل القومي :

بعد هذا قررنا مضاعفة الانتاج وقررنا زيادة الخطة ، الدخل القومي في سنة ١٩٦٤ يزيد حوالي ٣٠٠ أو ٢٧٠ مليون جنيه أو حوالي هذا المبلغ بالتقريب ، وسيدخل في جيب صاحب العمل بدلا من الـ ٦٨٪ ما يزيد الى ٧٢٪ وما يحصله العمال بدلا من ٣٢٪ سينخفض الى ٢٣٪ نظرا لاستخدام الصناعة الآلية والأوتوماتيكية والالآلات الحديثة التي تستخدم عددا قليلا من العمال .

طبعا هذا شيء يمثل ظلما اجتماعيا ويمثل اكبر أنواع الاستغلال . اذا كانت الملكية ملكية الشعب فهذه الأموال تستخدم لمصلحة الشعب . طبعا هذه الخطوات ليست خطواتنا الأخيرة لبناء بلدنا اجتماعيا وبناء بلدنا اقتصاديا ، ولكن سنقوم بخطوات أخرى هذا العام .

اول خطوة من هذه الخطوات هي تحديد ساعات العمل بسبع ساعات بدلا من ثماني ساعات ، سيطبق هذا النظام بالتدريج ونحن نهدف الى أن يكون الدخل القومي مقسما بطريقة عادلة . اليوم يوجد عمال في الصناعة والكهرباء ويحصلون على ٢ ٪ ، نحن نتجه الى رفع هـــذه النسبة الى ٥٠ ٪ و٦٠ ٪ و٧٠ ٪ ، والخطوات التي اتخذت بخصوص اعطـاء العمال ٢٥ ٪ من الأرباح تزيد النســبة المئوية ، ولـكن خفض ساعات العمل من ٨ ساعات الى ٧ ســاعات بالأجر اليومي نفسه ماذا يعني ؟ ان معناه زيادة عدد العمـــال وان تزيد القاعدة العماليـــة ، طبعا عند ما تقل ساعات العمل سيزيد عدد العمال في الصناعة ، في الوقت نفسه لابد أن نزيد الانتاج ، فكل مصنع يعمل ثلاث ورديات . العمـــال مسئولون عن زيادة الانتاج ، والحكومة مسئولة عن تصريف هذا الانتاج وعن بيع هذا الانتاج .

هذه هي الوسائل التي بها سنستطيع أن نبني مجتمعنا الاشتراكي الديمقراطي التعـــاوني المتحرر من الاســتغلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وهذه هي الاشتراكية الديمقراطية التعاونية .

نحن مازلنا في « ثورة ٢٣ يوليو » ونحن لا نصلح ، انما نغير تغييرا كاملا ، اذا قلنا سنصلح في المجتمع والله فلن نقـــدر على عمل شيء . « لازم » نغير المجتمع تغييرا كاملا من اساسه .

لابد أن نبني مجتمعا جديدا من أساسه يتمشى مع امانينا ويتمشى مع ما كافحنا من اجله ، لابد أن نبني دولة جديدة ، لابد أن نقيم ديمقراطية

جديدة ، لابد ان نبنى دولة جديدة وبنظام سياسى جديد ، لابد أن نبرهن على أن اشتراكيتنا هى تحرير الانســان من العبودية بكل اشــكالها ، الاشتراكية التى نعمل فى سبيلها معناها ديمقراطية سياسية ، لابد ان بنى دولة جديدة من كل نواحيها على أسس من العدل وعلى أساس من التوزيع العادل ، على أســاس من الفرص المتكافئة ، معنى الاشتراكية ليست فى الاقتصاد وحده ، معنى الاشتراكية الديمقراطية التعاونية أن نخطط حياتنا ونبنى حياتنــا كلها كما نريد ونحب : فى الاقتصاد ، فى العمل ، فى الأجور ، فى ساعات العمل ، فى العلاقة بين أفراد المجتمع ، فى الصحة ، فى التعليم ، فى التأمين الاجتماعى ، فى الثقافة .

هذه الاشتراكية الديمقراطية التعاونية التى نبنيها نحدد فيها كما نحب مكان الفرد ، طبعا لابد أن نفهم أن الاشتراكية طريق لا نهاية له ، لان الاشتراكية التى ننادى بها انما هى تطوير مستمر للمجتمع ، تطوير مستمر وفقا لحاجات المجتمع .

نحن قلنا : نريد أن نخلق مجتمعا ترفرف عليه الرفاهية . ســألنى البعض : ما المقصود بالاشتراكية ؟ ولأى مدى سنصل ؟ حددوا لنا خطا نحن لا نستطيع ! لأننا نسير فى طريق ليس له نهاية ، هذه هى المبادىء التى أعلناها « يوم ٢٣ يوليو » متى تنتهى ؟ آخرها نسبى وعندما نقول اننا نريد مجتمعا ترفرف عليه الرفاهية فاليوم بالنسبة للعمال نعتبر الـ ٢٥٪ شيئا كبيرا . بعد سنتين أو ثلاث يقول العامل انه يريد فيلا بعد ١٥ سنة سيقول : انا أريد عــربة وثلاجة وأريد كذا وكذا . عملية نسبية . وكلنا لابد ان نعمل من أجل هذا .

هذا هو المجتمع الذى ترفرف عليه الرفاهية فعلا ، وحتى نستطيع ان نبنى هذا المجتمع لابد أن نبنيه بعرقنا، ونبنيه بجهدنا ، ونبنيه بالمحبة ونبنيه بالاخاء .

الاشتراكية التى ننادى بها طريق للحياة ، واساس هــذا الطريق العدالة الاجتماعية والمساواة الاجتماعية .

كيف نبنى مجتمعنا الجديد :

كيف نطبق المجتمع التعاونى النظيف ؟ كيف نخلقه ؟ هل نقدر أن نكون قانعين أو مرتاحين ؟ لقد ورثنا مجتمعا قائما على الربا وعلى الاستغلال ورثنا الربا ، خلقنا ووجدنا الربا ، وفى بلدنا كلنا نكره الربا ونكره الفائدة المالية ، ولكن التعامل الاقتصادى سار بهذا الشكل ، فنحن نجرى تجربة جديدة فى مجتمعنا . نجرب أن نلغى الربا والفائدة ، وســنجرب هــذا فى بنك التسليف الزراعى التعاونى ، لن نسلف الفلاحين بأية فائدة بأية حال ، اننا ندخل فى تجربة جديدة تكون التعاونية العربية نابعة من أخلاقنا فعلا ومن ضميرنا .

وعندما نقول : مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى فاننا نريد فعلا مجتمعا اشتراكيا ديمقراطيا تعاونيا ، مجتمعا متحررا من الاستغلال ،

وعندما نقول نريد القضاء على المرابى ، المرابى الذى كان فى القرية يمص دم الفلاح فاننا فعلا نريد القضاء عليه .

نحن نعطى مثلا : نتكفل كشعب وكدولة لنقيم لأول مرة فى هذا التاريخ الحديث تعاونيات بدون فوائد وبدون ربا ، نقيم التسليف الزراعى التعاونى على أساس جديد ، وندخل فى هذه التجربة «وان شاء الله فهذه التجربة سنطبقها فى هذا العام » .

طبعا نحن نطلب بعد ذلك من الفلاحين ألا يماطلوا فى الدفع وكل واحد يأخذ حقه ونصيبه وأكثر ، كل واحد عليه واجب بالنسبة لنفسه وعليه حق بالنسبة للمجتمع ، فكلما أخذ العمال حقوقهم وأكثر فان عليهم واجبات بمعنى ان كل واحد له حقوق وعليه واجبات : سائق الأوتوبيس الذى يترك الناس على المحطة دون أن يقف يكون قد تخلى عن مسئوليته فى المجتمع ، كلنا نعرف هذا ، اذا كان العامل يريد أن يبقى فعلا هو أساس هذا المجتمع فلابد أن يحس أن هذا المجتمع ملكه .

لا داعى لأن نحقد على المجتمع ، « مجتمع أولاده ، مجتمع أخته ، مجتمع زوجته ، مجتمع أمه وأهله ، مجتمع أبيه » كل فرد لابد أن يقوم بواجبه تجاه هذا الشعب ، ومن اجل هذا نقول : اننا سنجرب فى بنك التسليف الزراعى ، ونطلب من الفلاحين أن يسددوا القروض ، ولا يماطلوا حتى تنجح التجربة ونفتخر بأن التجربة ناجحة ، وبهذا نكون قد طبقنا فعلا الاشتراكية الديمقراطية التعاونية التى تزيل الفوارق بين الطبقات ، سنعمل على ازالة الفوارق بين الطبقات حتى لا تستغل طبقة طبقة أخرى وتمص دمها وتأخذ نتيجة عرقها وعملها ، ولكن بالنسبة للأفراد هناك العمل ، هناك الكفاية . وعندما نقول ــ سنزيل الفوارق بين الطبقات ــ معنى ذلك أننا نغير البناء السياسى ، ونغير البناء الاقتصادى ، ونغير البناء الاجتماعى .

الاشتراكية تزيل الفوارق بين الطبقات

ولكن ليس معنى اننا نزيل الفوارق بين الأفراد أننا مثلا نساوى بين الاجور ، انما كل واحد يأخذ أجره وفقا لعمله ووفقا لكفايته ولتجربته طبعا ، ولكن هذا لا يعنى التغالى فى الأجور ، ولهذا وضعنا قانون الضرائب التصاعدية حتى نحد من الدخول العالية .

الاشتراكية الديمقراطية التعاونية التى نتحدث بصددها ونقول انها تهدف الى ازالة الفوارق بين الطبقات تهدف أيضا الى رفع مستوى المعيشة كما تهدف الى أن يتساوى الشعب كله .

الدولة ملك للجميع ولكل فرد من بنيها واجبه .

رفع مستوى المعيشة واجب واقع علينا ، لاننا اذا لم نعمل على اصلاح أراض جديدة ، واذا لم نبن المصانع ونفذنا الخطة المقررة فى عشر سنوات ، فى ثمانى سنوات فلن نقدر أبدا بأية حال أن نرفع مستوى

المعيشة ، كما نريد ، فبقدر ما يعمل كل فرد من أبناء هذه الأمة بقدر ما نستطيع ان نرفع مستوى المعيشة .

هذه هى الاشتراكية الديمقراطية التعاونية كما نفهمها وهى التى تمثل القضاء على الظلم الاجتماعى واقامة عدالة اجتماعية .

الاسلام دين الاشتراكية

الدولة التى أقامها الاسلام والتى اقامها سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام كانت أول دولة اشتراكية ، سيدنا محمد أول من طبق سياسة التأميم فى هذه الأيام .

هناك حديث عن سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام قال فيه : « ان الناس شركاء فى ثلاثة : الماء والكلأ والنار » ، بعض الناس قالوا أيضا : الملح : ما معنى هذا ؟

فى تلك الأيام كانت المقومات الأساسية للمجتمع هى المراعى والماء ، كانوا رعاة يرعون ويحتاجون الى الماء والكلأ والنار ، ويحتاجون الى الملح ، هذه الأشياء كانت حاجة هامة فى المجتمع .

النبى محمد قال : ان الناس يجب أن يكونوا شركاء فى هذه الأشياء حتى لا يستولى احد على المراعى ويقول : انها ملكه جميعا .

التأميم يختلف عن هذا : حين نقارن انفسنا بذلك الوقت الأول : كان المجتمع يعيش على المراعى ، يعيش على الماء ، ويعيش على الكلأ ، النار كانت مهمة له ، اليوم المصانع هى التى تمثل الأرض الزراعية وتمثل المقومات الأساسية فى المجتمع .

الدولة الاسلامية حينما قامت كانت أول دولة اشتراكية ، والاسلام بعد النبى عليه الصلاة والسلام سار فى طريق الاشتراكية أيام «أبوبكر» وايام « عمر » سار المجتمع فى طريق الاشتراكية ، وفى تلك الأيام انصفوا أهل الفقر من اهل الغنى : فى أيام عمر أمموا الأرض ، ووزعوا الأرض على الفلاحين !

بعض رجال الدين كانوا يصدرون الفتاوى على مزاجهم لترضى الاقطاعيين أولياء نعمتهم !

هؤلاء أجراء للرجعية ، أجراء للاقطاع ، أجراء للراسمالية ! كانت هذه الفئة القليلة من رجال الدين تحاول طبعا فى هذا الوقت أن يضحكوا علينا ! الدين عمل من أول الاسلام ، النبى محمد كان يعمل ، وكل واحد كان يعمل ، لم يكن الدين تجارة .

وفى الدين ، فى كل الأديان ، فى المسيحية ، وفى اليهودية ، نص على الزكاة ، وهى تطبيق الأساس الاشتراكى السليم الصحيح .

(الفقرات السابقة من خطاب ٢٣ يوليو ١٩٦١)

لقد كان اليمن دائما منذ قامت الدعوة الاسلامية رافعا رسالة الاسلام والحرية في كل مكان . لم يكن هذا فى اليمن فقط ولكنه تعدى اليمن الى كل العالم . اليمنى مشهور عنه الذكاء ومشهور عنه المعرفة ومشهور عنه حبه لله .. كما قلت لكم اول امس حينما ذهبت في زيارتى الى آسيا وكنت ألمس ذلك بنفسي فى كل بلد من بلدان آسيا كنت أسأل فكانوا يقولون لى انهم أهل اليمن أهل حضرموت ، وحضرموت كانت دائما جزءا من اليمن ، وكنت أشعر فى هذه الأيام بالفارق الكبير بين اليمن التى تلقت دعوة الاسلام وتلقت دعوة محمد لنشرها بين ربوع الارض واليمن تحت حكم الائمة. وكنت أقول قول الله(ان الملوك اذا دخلوا قرية افسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة) . . وكان الاحرار هنا دائما يقاومون الذلة ويعملون على رفع راية الحرية . واستمر اليمن يرفع راية الحرية ويرفع راية الاسلام حتى تمكنت منها الامامة الفاسدة . وتحت اسماعكم استطاعت ان تفصل اليمن وتعزله عن العالم وتجعله دولة متأخرة تعيش فى غياهب الظلام . ولكن هل استكان اليمن واستكان رجال اليمن الاحرار وعلماء اليمن الاحرار الى هذه الذلة . أبدا لقد ثاروا دائما .. وكما قلتم الآن أن السجون كانت دائما تحوى الاحرار من العلماء والشرفاء ورجال الجيش المجاهدين في كل مكان . وفى كل عام أردتم أن تؤلفوا بين القلوب بثورتكم ولكن الامامة كانت دائما تعمل على زرع البغضاء والفرقة بينكم . اردتم أن تؤلفوا بين القلوب حيث اراد الله ولو انفقتم ما فى الارض جميعا ما ألفتم بين قلوبهم . ولكن الله ألف بين قلوبكم .

ان الاسلام هو دين الحرية وانتم العلماء رسل الاسلام فى الارض واجبركم الجهاد من أجل الحرية واجبركم من اجل المسلمين ، لان دين الاسلام هو دين الحرية فهو الذى رفع راية الحرية وانطلق من الجزيرة العربية حتى عمت مشارق الارض ومغاربها ..وتحرر الانسان من الرق والعبودية ويحرره من كل المساوىء التى حلت بالارض. وحينما قام محمد صلى الله عليه وسلم برسالة الله وينادى بالاسلام كان يعنى القضاء على الاقطاع والقضاء على الاستبداد والقضاء على الامامة التى تمكنت فى تلك الايام تحت اسم الاسر كاسم أسرة بنى سفيان وأسرة قريش والتى تصدى لها محمد العبد الضعيف ولكنه كان قويا لانه كان يحمل راية النصر التى كانت تهدف الى التآلف بين قلوب المؤمنين جميعا والتآلف بين قلوب العرب جميعا لان عزة العرب هى عزة الاسلام .. سرتم وحملتم هذه الرسالة حتى استطاعت الامامة أن تبعدكم وأن تعزلكم عن العالم وحتى استطاعت الخلافات الاخرى باسم الدين أن تكبل العالم الاسلامى بغلال الرجعية عادت تحت اسم الحكم العثمانى الذى كان يدعى انه يحكم باسم الدين .. ولم يكن الدين هذا الا وسيلة وذريعة .. كما كان أيضا فى مصر الامبراطورية العثمانية كانت تحمل اسم الدين بالاسم فقط ولم تكن تعمل من أجل الدين ابدا .. لانها كانت تعزز الاقطاع لتثبت الاقطاع وتثبت السيطرة وتثبت سيطرة الاسر . وكانت تفرق بين الناس وكانت تبيح الرق وكانت تبيح العبودية ولكن دين الله الاسلام

ينادى من أجل المساواة بين الناس . ينادى من اجل حرية الانسان . ينادى من أجل القضاء على العبودية .

ثورتنا قامت على مبادىء الاسلام

قامت ثورتنا في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر وهى تحمل الشعارات التى خرج بها الاسلام على العالم وأول هذه الشعارات هى الحرية .حرية الفرد وحرية الوطن . ولا يمكن للوطن أن يكون حرا اذا لم يكن الفرد حرا وكان لابد لنا من ان نحرر الفرد من سيطرة الاقطاع ومن سيطرة رأس المال ومن كل انواع السيطرة حتى يكون الفرد حرا يستطيع أن يقول نعم حينما يشاء ويستطيع ان يقول لا حينما يشاء .. وسرنا فى هذا وكنا نؤمن من قلوبنا اننا نثبت دعائم الاسلام التى استطاعت الخلافة فى سنين طويلة ان تنزعها وان تحجبها عن المسلمين فحررنا الانسان وحررنا الفرد وحررنا الوطن من الاستعمار البريطانى . حررناه وكنا نعتبر انهذا هو الجهاد الذى نادى به القرآن والذى نادى به محمد عليه الصلاة والسلام .

كنا نجاهد في سبيل الوطن . وكنا نجاهد فى سبيل الله وكان كل فرد منا يجاهد لا ابتغاء للشهرة بل لمرضاة الله لا ابتغاء ثراء ولا ابتغاء جاه لا نبتغى الا حرية الوطن العربى . والحمد لله الذى مكننا من انتحقق كل هذه الاهداف فى مصر .

وكنا نشعر أيضا ان علينا رسالة نحو اخواننا العرب ونحو اخواننا المسلمين ان نشد من أزرهم وان نساعدهم على أن يرسوا فى وطنهم وفى بلادهم دعائم الاسلام الحقيقية التى قامت عليها الحرب والتى قامت على المساواة والتى مكنها الله فانتصرت فى فترة قصيرة فجابت ربوب الارض فى مشارقها ومغاربها . ولذا فلا غرابة ابدا حينما نصركم الله يوم ٢٦ سبتمبر حينما قامت هذه الثورة وحينما تعرضتم لتحالف الاستعمار مع الرجعية ضد ثورتكم التى أرادوا لها ان تنتكس لتعودوا أذلة مرة أخرى .. والتى ارادوا لها أن تنتكس حتى تنتكس بلادكم مرة أخرى . حينما رأينا هذا التحالف وهذا العدوان قمنا لنجدتكم وكنا فى هذا ننفذ قول الله :

انما المؤمنون اخوة . وننفذ قول رسول الله الكريم : المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا .

ولم نكن نشعر باننا نحارب فى بلد غريب . اننا نحارب فى بلد عربى ، فى بلد شقيق اننا نحارب فى بلد اسلامى . اننا فى مصر نجد عائلات وبلاد باكملها تزحف من اليمن . وأتت من شبه الجزيرة واستقرت فى مصر .

وعندنا فى الصعيد هناك بنى مر من قبائل مر ، هناك بنى محند ، هناك بنى حسن ، هناك بنى على . واننا بهذا نمثل الوحدة العربية

الحقيقة لا فرق بين بلد عربى وبلد عربى ، لا فرق بين مواطن عربى ومواطن عربى

لقد طلبنا فى أول الأمر متطوعين من رجال قواتنا المسلحة ليحاربوا فى اليمن . ولم نبدأ بأوامر فتطوع الجميع . تطوع كل فرد من افراد الوحدات . ان دل هذا ايها الاخوة على شيء فعلى ان الامة العربية أمة واحدة وعلى اننا شعب واحد نعمل من أجل هدف واحد ، نعمل من أجل تثبيت الحرية فى كل مكان .

لماذا قمنا لمعاونتكم

رأينا بريطانيا والرجعية تتصدى لثورتكم ، فكان واجبا علينا أن نهب لمعاونتكم ، ان نهب لشد أزركم . وكنا نعلم ان بريطانيا كانت دائما أشد الناس عداوة للذين آمنوا بعد الحرب العالمية الاولى وقبل الحرب العالمية الثانية بدأت بريطانيا فاستغلت بريطانيا فساد حكم الائمة استغلت بريطانيا ارهاب الائمة استغلت بريطانيا قطع الرؤوس والاعتقال ، استغلت بريطانيا حالة الفقر التى وصل اليها اليمن استغلت بريطانيا حالة التأخر التى وصلت اليها اليمن ، وكل يمنى منكم برىء من هذه الحالات انه برىء منها لانها لم تكن الا بسبب الائمة الذين ارادوا أن يضعفوكم حتى يتحكموا فيكم ويذلوكم .

استغلت بريطانيا كل هذا واحتلت عدن ثم بدأت تزحف لتحتل اليمن شبرا شبرا . حتى أصبح الجزء الذى احتلته حتى الان اكثر من اليمن فى مساحته واكبر من اليمن فى حجمه .

وكان سلاحها فى هذا بعضكم . وكان سلاحها فى هذا . . الاستضعاف الذى نشرته الامامة فوق اليمن . وكان سلاحهم فى هذا أن اليمن الذى رفع راية الاسلام ، الذى رفع راية الدين الذى رفع راية الاسلام والحرية ضغطت عليه ، على رقبته ، ضغطت على رأسه ، ضغطت على روحه ولكنه

لم يقبل هذا الضغط ، ولم يقبل هذا الكبت ولكنه جاهد وكافح وثار على مر الأيام ، جاهدتم وكافحتم على مر الأيام استشهد منكم الآباء والأجداد حتى أراد الله لكم النصر فنصركم يوم ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢ .

وحينما خرج الأخ الرئيس السلال ورفاقه من الضباط الأحرار يوم ٢٦ سبتمبر وأنا أعلم أنهم خرجوا لينفذوا تلك الرسالة وينفذوا ما أمرهم الله ، خرجوا ليقضوا على الامامة . وكانوا فئة قليلة ولكنهم كانوا يعلمون انكم من ورائهم . . ان شعب اليمن جميعا من ورائهم وأن الامة اليمنية والامة العربية كلها من ورائهم .

وكانوا يعلمون ايضا ان الثورات التى خرجت قبلهم لم تستطع ان تعيش الا لبضعة ايام . وأن الامامة استطاعت دائما ان تتعاون مع

ولكنهم لم يتقبلوا ابدا ان يعيشوا تحت ظل الامامة ، ان يعيشوا تحت عبودية الامامة ان يعيشوا تحت ظل التأخر ، أن يعيشوا فى هذا البلد الذى اغلق عن العالم وعزل عن العالم فأصبح متأخرا فخرجوا ليؤدوا الرسالة ، ليستشهدوا ، ليموتوا حتى يرفعوا بين أبناء اليمن راية الحرية وحتى يبذروا بذور الحرية . وبذور الثورة ولكن الله مع الاحرار ، ولكن الله هو الذى اراد لكم أن تنتصروا في يوم ٢٦ سبتمبر بالذات ، وارادة الله فوق كل رادة . فانتصرتم رغم تصدى الاستعمار لكم رغم تصدى الرجعية لكم رغم تحالف الامامة مع الانجليز الذين كانوا دائما أشد الناس عداوة للمؤمنين . والذين كانوا دائما اشد الناس عداوة للمسلمين والذين كانوا أشد الناس عداوة للاسلام والعرب . فان بريطانيا فى القرنين الماضيين تصدت للمسلمين والاسلام في جمع بقاع العالم حتى تصفعه وحتى تقضى على قوته وحتى تقضي على راية الحرية التي يرفعها الاسلام وحتى تقضي على راية القوة التى نادى بها الاسلام . الاسلام دين الثورة . ان الامامة اليوم ، الامامة الفاسدة تتحالف مع الرجعية وتتحالف مع الاستعمار البريطانى . ولكنكم اليوم بعد ان أراد لكم الله النصر يوم ٢٦ سبتمبر سوف تنتصرون باذنه تعالى على الاستعمار وعلى الرجعية وعلى الامامة ذاتها .

وسوف تحققون فى بلدكم دين الحرية ، دين الاسلام ، دين المساواة دين الرفعة ، دين التقدم ، دين العمل السوى ، دين العمل السليم .

الحرية التى نادينا بها :

هذه أيها الاخوة هى الحرية التى نادينا بها فى بلدنا .

الحرية كانت أول مبدأ من مبادىء ثورتنا طبقناه فى بلدنا . ونطبقه فى أى بلد من البلاد العربية .

نحن نساند الاحرار فى كل جزء من أجزاء الامة العربية .

واننا بهذا ايها الاخوة نشعر ان هذا واجب علينا . ان الذين حضروا اليكم من جنود واستشهدوا فى سبيل الله من أجل رسالة الله ، لم يحضر جندى الى هذا البلد من أجل منفعة بل حضر من أجل مصيره من أجل مبدأ ، ساروا جميعا لملاقاة الله من أجل رفعة راية الحرية ومن أجل رفعة راية الاسلام ، ومن أجل رفعة راية الدين ، لهم جزءا عند الله ليس بوسعنا ان نجزيهم على عملهم هذا .. ولكن جزاءهم عند الله فمصيرهم الجنة .

اذن ايها الاخوة حينما نذكركم انما نذكر جنود الاسلام الاوائل الذين خرجوا ليقاتلوا من أجل الاستشهاد ومن أجل ان يذهبوا الى الجنة ومن أجل ملاقاة ربهم ومن أجل رفع راية رسالتهم هؤلاء هم جميعا الذين حضروا اليكم ليقاتلوا جنبا الى جنب معكم من أجل رفع راية الاسلام ومن أجل رفع راية الدين ورفع راية الحرية ومن أجل تثبيت

دعائم الدين . ادعو الله لاخوتكم،اننا نشعران اولادكم اولادنا وان اخوتكم اخوتنا لان الله هو الذى وحد بين امتنا ولا يمكن لاى فرد مهمـــا كان ان يفرق بين أبناء هذه الامة .

كان هذا هو المبدا ، مبدأ الحرية ،حرية الوطن وحرية المواطن،وحرية الامة العربية حرية الامة الاسلامية ، حريتنا جميعا مساندة للحرية فى كل مكان فى العالم . وهى أيضا مساندة للحرية فى الوطن العربى والثورات التحررية فى العالم .

ومن أجل هذا ساعدنا كل الثورات وكل الحركات التحـــررية فى العالم . كما نعتقد أيها الاخوة اننا نرسى دعائم الدين ونرفع راية الاسلام الذى نادى بالحرية لكل مواطن .

فى دنيا الاشتراكية :

وكانت الرسالة ايها الاخوة التى نادينا بهـــا هى الاشـــتراكية ، والاشتراكية هى أساس المساواة والاشتراكية هى الا يتحكم فرد فى فرد. وكان أول دين نادى بالاشتراكية هو دين الاسلام .

قال صلى اللى عليه وسلم : الناس شركاء فى ثلاث ، الماء والنـــار والـــكلأ .

وكان الرسول بهذا يعبر عن كل مصادر الثروة فى الجزيرة العربيـــة فى ذلك الوقت . وبهذا يعتبر دين الاسلام أول دين يدعو للاشتراكية ، أول دين يدعو للمساواة أول دين يدعو للقضاء على التحكم،أول دين يدعوا للقضاء على السيطرة وبهذا كان شوقى الشاعر يصف رســـــول الله : الاشتراكيون أنت أمامهم .

فعلا كان محمد صلى الله عليه وسلم امام الاشـــتراكية وانه لم يكن يجمع ثروة لم يكن يجمع مالا ، لم يكن يعمل الا لارساء قواعد الاسلام . ولم تكن الامامة أبدا تمثل حكم الشورى . بل كانت تمثل مبدأ الحــكم الفردى مبدأ السيطرة مبدأ التحكم ومبدأ السيف وقطع الرقاب .

بل لم يكن هناك أساس للشورى .

اما اليوم فان ثورتنا فى مصر قامت على الاسلام،الامر شورى بينهم . هناك مجلس الامة ، هناك حركات شعبية ، هناك حق لــكل فرد فى أن يقول رأيه . ولقد سمعتم هذا من الرئيس السلال . وبهذا نرسى دعائم الاسلام .

انتم الامناء على الاسلام وانتم الامناء على مبادىء الاسلام .

والحقيقة ان الاسلام لم يكن دينا فقط ولكنه كان دنيـــا . كان ينظم العدالة على الارض وينظم لنا المساواة . وينتج تكافؤ الفـــرص . وهـــذا كله عبرنا عنه لكم فى كلمة واحدة هى الاشـــتراكيـة .

الاشتراكية التي سنها محمد عليه الصلاة والسلام ، الاشتراكيةالتي سنها عمر بن الخطاب ، الذى كان يخطب بين الناس ، كان يخاطبهم وكان يقول لهم : من رأى فى اعوجاجا فليقومه . وكانوا يقولون له بكل جرأة لو رأينا فيك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا .

هذه كانت الحرية ، وهذه كانت الاشتراكية وهذا هو الاسلام الحقيقى .

اما المبدأ الثالث ، وهو الوحدة فكما قلت لكم أن الاسلام وحد بين العرب جميعا . أما الاستعمار ففرق بين العرب ولابدأن تعلوارادة اللهعلى ارادة الاستعمار . لابد أن تعود الوحدة لتجمع بين العرب مرة أخرى . وكما جمعهم حكم الاسلام ، لابد وأن تعود الوحدة مرة أخرى حتى لا يكون هناك يمني وسورى ومصرى وعراقى ، بل تكون كلنا عرب ، وانا كما قلت لكم فى أيام الاسلام الاولى ، لم تكن هناك فواصل ، لم يكن هناك مواطن يمنى فى اليمن ومواطن مصرى فى مصر . أن كثيرين من أبناء اليمن من الجزيرة العربية هاجروا الى مصر واصبحوا مصريين .وان الاسلام كان ينادى بتوحيد الامة العربية ووحدة ألامة العربية . ثم بعد هذا اقام الاستعمار بيننا الحدود .

هذه الحدود التي ارادت ان تستأثر كل منها بجزء من الأمة العربية فأقاموا الحدود والفوارق ففرقوا بين المسلم والمسلم ، وفرقوا بين العربى والعربى . اما اليوم فبعد ان انتصرتم فعليكم ان تعيدوا راية الاسلام الاولى بعد ان نصركم الله يوم ٢٦ سبتمبر عليكم ان تعودوا كما كان اجدادكم حينما رفعوا راية الاسلام واتجهوا الى مشارق الارض ومغاربها لينتشروا فيها وينصروا الدين دين الاسلام . عليكم ان ترفعوا اليوم راية الاسلام وراية الحرية وراية الحرية هى راية الاسلام عليكم ان ترفعوا راية الحرية كما رفعها اجدادكم ، وتسيروا بها الى مشارق الارض ومغاربها . عليكم اولا ان تساعدوا اخوتكم فى الجنوب المحتل . عليكمأولا أن تساعدوهم باموالكم ، وان تساعدوهم بارواحكم ، وأن تساعدوهم بكل قواكم : حتى يتحرروا لانهم وقعوا فى قبضة الاستعمار البريطانى حينما استضعفهم وحينما استضعفكم ايضا وحينما استكنتم ، وحينما قبلتم حكم الائمة . واليوم بعد أن نفضتم عن رؤوسكم هذا الذل وبعد أن نفضتم عن رؤسكم هذا الفساد ، اليوم اصبحتم تشعرون بالفخر .

وها هو الرئيس السلال يقول لكم اليوم لا فرق بين كبير وصغير ، لا فرق بين رئيس الجمهورية وبين أى فرد من ابناء هذا الوطن ، نحن جميعا نبنى من أجل رفعة راية الوطن ، نحن جميعا نبنى من أجل رفعة راية الاسلام . وبهذا اراد الله لكم القوة ، اراد الله أن يؤلف بين قلوبكم ، فألف بين قلوبكم وعليكم ان تحافظوا على ما اعطاكم الله ، فتحافظوا على هذا التآلف بين القلوب لان الاستعمار والرجعية والامامة ، سيحاولون دائما بكل الوسائل ، ان يفسدوا بين نفوسكم ، وكما قلت لكم كان سلاح الاستعمار فى الماضى الفرقة بينكم ، فعليكم أيها العلماء الاحرار ان تكونوا دائما احرارا ، وعليكم أيها العلماء الثوار أن تكونوا دائما ثوارا ، وتعملوا من أجل رسالة الله التى تحققت يوم انتصاركم فى سبتمبر ، حينما الف الله بين قلوبكم لأنه بالتآلف بين القلوب الذى أعطاكم الله اياه يمكنكم أن

خارج الجزيرة العربية . دائما حينما انطلقت قلوبكم كنتم دائما الاقوياء الاعزاء ، الذين لا يبخلون بالمال وبالروح . كانت ثورتكم الاولى تمثل الامة التى ائتلفت قلوبها . ثم كانت ثورتكم الثانية ثورة الاسلام تمثل الامة التى رفعت راية الاسلام وراية الحرية واليوم هذه ثورتكم الثالثة التى ارادها لكم الله ، حينما الف قلوبكم فتستطيعون بهذه الثـــــورة وبهذا النصر وبمؤازرة الله تعالى ان تقضوا على الاستعمار البريطانى وتحرروا عـدن وتحرروا جنوب الجزيرة المحتل .

هذه ايها الاخوة هى رسالتكم وهذه هى رسالة الدين ، وكما قال اخ لكم من قبل ان محمد صلى الله عليه وسلم كان يحقق الدين بالجهـاد ، فعليكم ان تحققوا الدين بالجهاد وعليكم ان تحققوا الاسلام بالجهاد ، والله ينصركم والسلام عليكم ورحمة الله .

(خطاب الرئيس باليمن)

(٢٥ ابريـــل ١٩٦٤)

العدالة فى توزيع الوظائف

نحن نهدف الى ان يكون لكل فرد مكان فى هذا المجتمع ، ولكن يجب على كل فرد أن يعرف حقوقه وواجباته .

كل موظف في هذا البلد يقوم بخدمة اجتماعية ، كل موظف يعمل من أجل المصلحة العامة .

العمل فى القطاع العام خدمة اجتماعية علينا أن نحقق أهدافه .

العمل فى القطاع العام أهدافه الانتاج ، وعلينا أن نحدد المسئولية ونعطى الثقة وعلينا أن نحاسب على أساس العمل ، وعلينا أن نمنع احتكار الناس للأعمال ، ولقد أصدرت قرارا يقضى بأن يعمل كل فرد عملا واحدا حتى لا يسطو بعض الناس على كل الأعمال ، أو أكبر عدد من الأعمال ، ويحرموا بقية الناس الفرص المتكافئة .

نحن نريد فرصا متكافئة ، وعندنا رأسمال من الشباب ، وعندنا راس مال كبير من الناس القادرين على العمل .

بعض الناس يقولون انهم مشفقون علينا من أن القطاع العام عند ما يكبر ستحدث فيه اخطاء ! وأنا أقول لهم لا شيء ليس له أخطاء ! اى عمل يحدث فيه اخطاء ، ولكن تحدث أخطاء فى القطاع العام لأن كل الرأسماليين والرجعيين الذين نعرفهم يتلقفون الغلطة ويستمرون فى حكايتها صبحا وظهرا وليلا ونهارا ، ويحاولون دائما أن يكبروا هذه الأخطاء حتى يسيئوا الى فكرة الاشتراكية وحتى يؤثروا على تفكيرنا .

التاميم يقضى على الرشوة

الرشوة : من يرتشى يذهب الى السجن ، أى واحد يضبط متلبسا فى رشوة يذهب الى السجن ، ويحاكم فى محكمة عسكرية .

ونحن قد اكتشفنا وجود حالات رشا من شركات المقاولات ، من شركات التوريدات والتوكيلات ، وهى شركات كبيرة وضخمة ، وهى بهذه الطرق تفسد البلد ، لان الرشوة عندما تصل الى ٥ آلاف جنيه أو ٢٠ الفا يكون فيها أغراء أكبر !.

فى العام الماضى كانت قيمة المبانى الحكومية التى طرحت فى السوق مائة وستين مليون جنيه ، معنى هذا أن المقاولين الذين سيدخلون فى هذه العملية سيربحون ٢٠ أو ٣٠ مليون جنيه ، طبعا كل واحد يتطاحن لياخذ العملية ، ولهذا كانوا يرون انه من أجل أن يكسبوا مثلا ربع مليون جنيه أو نصف مليون جنيه أو ملايين نظرا لكثرة المشروعات المطروحة لا يجدون مانعا من ان يدفعوا رشوة ٢٠ الفا او ٣٠ الف جنيه .

الحل الوحيد لهذا اننا اقمنا الرقابة الادارية ، ثم أصبح الحل الوحيد ان نؤمم المقاولات ، ويبقى القطاع العام لا يعمل الا مع القطاع العام ، لاداعى للرشوة ولاداعى للاساليب المفسدة التى كانت تتبع فى الماضى .

الاهمـــال جريمـــة

وفى القطاع العام اهمال فى حكم الجريمة ، وحتى ينص القانون بكل أسف على أن الاهمال ليس جريمة فنحن مازلنا نحكم بقـــوانين عبد الفتاح يحيى وتوفيق نسيم القديمة !.

معنى هذا أنه يجب أن نغير هذه القوانين ، ويجب أن يكون الاهمال فى حق الشعب جريمة حتى لانقول :

ان المال الميرى مال سائب !.

القطاع العام ملك لكل واحد منا ، ومن يهمل فى هذا العمل فلا بد أن يؤاخذ . ومن يتول مسئولية فى القطاع العام ويعين اقرباء أو يعـين باستثناء فلابد أن نؤاخذه ونعتبر عمله خيانة .

أنا لا أقول : ان الناس كلهم ملائكة ، ولكن ليست مسئوليتى وحدى أن أقاوم ، فكل واحد منا لابد أن يقاوم وكل خطاب يرسل الى أراه .. أى فرد فى أى مكان يعين أقرباءه فاخبرونى عنه بخطاب ، أى فرد يعمل استثناءات فأخبرونى بخطاب فى الحال .

وليس معنى هذا أن ترسل الى خطابات كيدية ، لا احد يخشى شيئا ابدا ، البلد بلدكم ، المصانع مصانعكم والأرض ارضكم ، كل واحد حريص على حاجتـــه وكل واحـــد حريص على ملكيته وكل واحد سنحاسـبه على عمله .

ومن سيتلاعب بهذه المسئولية فسنحاسبه ، سنغير القوانين وسنجعل الاهمال عقوبته السجن لأنه جريمة ضد المصلحة العامة وضـــد الدولة كلها ، عقوبة ليست على أساس أنها خيانة ولكن عقوبة على أنها تعريض لأمن الدولة كله للخطر .

معاقبة المهمل ومكافأة المجد

الذى يتحمل مسئولية يتيقن هذه المسئولية .

المصنع الذى بنى فى شبين الكوم ، مصنع الغزل والنسيج ـ بعـد بناء المصنع وقع سقف المصنع ! طبعا المسئول عن هذا مدير المصنع ، مدير المصنع اليوم فى السجن ، لأنه هو المسئول ، انه يبنى هذا المصنع من أموال الدولة ، ومسئول لأنه من واجبه أن يفحص العطاءات ويشرف على كل صغيرة وكبيرة ، وكل واحد يخطىء ضد الشعب ليس أمامنا الا أن نحاسبه حسابا عسيرا ، نكافىء المجتهد ونحـاسب المخـــل بواجباته ونجازيه ، والعمل خدمة اجتماعية من أجل هذا الشعب .

وفى الوقت نفسـه نعطى كل واحد مسئولية كاملة ، ونعطى كل واحد حرية كاملة ، ولكن نطلب منه العمل الشريف والعمل الأمين فى الوقت نفســه .

هذا هو سبيلنا فى بناء مجتمعنا ، وقد سرنا فى هذا السبيل من أول يوم ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ الى اليوم .

بعد تسع سنين انا مازلت غير مقتنع ،غير قانع بما أشاهده ، فمازالت المسئولية محتاجة الى عمل أكثر ، ونحن لن نقدر على خلق كل شيء فى يوم وليلة ، ولكن نستطيع ان نضاعف عملنا ، ونستطيع أن نشتغل أكثر، وأن ننتج اكثر ، وان نحول المجتمع بسرعة أكثر .

« الفقرة السابقة من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى ٢٣ من يوليو عام ١٩٦١ »

قسمات المجتمع الجديد

لقد تحددت قسمات مجتمعنا الجديد فى هذه الأيام الحاسمة .

لقد اخذت كل الاجراءات الثورية التى كانت محتمة من اجل خلق المجتمع الجديد ـ اخذت طريقها الى التنفيذ ، ظهرت الخطوط الرئيسية لمجتمعنا وتحددت . أصبح المجتمع الذى كنا نحلم به الهاما من تاريخ امتنا ووحيا من ضميرنا الوطنى ـ أصبح هذا المجتمع قانونا ملكية فردية من غير استغلال وملكية عامة من غير مصادرة !

هذا هو الأمل الذى كنا نريد ان نسعى اليه ونحققه يوم « ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٢ » يوم طرد فاروق ، هذا هو المجتمع الذى كنا نتمناه ونكافح من أجله ، ونناضل من أجله حقا لكل مواطن من غير منة ، من غير ذل ، من غير خوف ، حقا تستمد كرامته من كونه حقا ، هذا اساس فى فكرنا الاشتراكى .

العمال الذين يشتركون اليوم بـ ٢٥٪ من الأرباح لم ينالوا هذا الا لانه حق لهم ، ان الحقوق التى تعطى على شكل «تنازلات» لكى تحول دون المطالبة العنيفة بها تصبح أقرب الى المنة منها الى الحق ، أقرب الى الرشوة منها الى المشاركة ، وليس هذا هو طريق الثورة ، ان الثورة حق، ان الثورة عدل !.

واذا أصبح الحق مساومة ، واذا أصبح العدل رشوة ـ فقدا أقدس ما فيهما ، الحق مقدس لذاته . . والعدل كرامته فى موازينه المستقيمة.

الاجراءات الثورية كانت طريقا للانصاف

ونحن نجتمع اليوم ـ فى اطار مجتمع جديد فى ظل علاقات اجتماعية جديدة ، ان قيما أخرى تبرز فى مجتمعنا اليوم لكى تشارك فى رسم التفاصيل داخل ماتم بالفعل من الاجراءات الثورية ، هذه الاجراءات الثورية لم تكن انتقاما ، وانما كانت طريقا الى الانصاف حتى الى انصاف من تعرضت لهم هذه الاجراءات .

لقد كان فى الإمكان ان نصادر ، ولكننا لم نصادر لان الانتقام لم يكن طريقنا وانما كان العدل هدفنا .

ولقد كان مجتمعنا في حاجة الى الموازين الواضحة من العـــدل : فى الماضى كانت تنزع ملكية الفلاح الصغير ويطرد من بيته من قريتـــه .. الشعب الكريم ، الشعب العادل ، الشعب المنصف ــ لم يرد قط ان ينتقم ولكنه كان يريد حقه ، كان يريد الانصاف لنفسه ولغيره ، الشعب الذى قاسى سنين طويلة مئات السنين ، الشعب الذى قاسى من الاســتبداد السياسى ومن الظلم الاجتماعى ، الشعب الذى يكافح من أجل الحصول على حقوقه ومن أجل الحصول على عدالة اجتماعية حينما وجد الفرصة الوطنية ، لم يأخذ الحقد قلبه ولم يأخذ الحقد نفسه ، ولكنه تمســك باطار الوحدة الوطنية .

روح الشـــعب

هذا هو روح هذا الشعب وتلك هى طبيعة هذا الشعب ، الـكرامة والعدل حق له وحق للآخرين . لم يرض قط أن ينتقم ، ولم يقبل أن يصادر ، ولم يرض أن يعامل من عاملوه فى الماضى بأسوأ الوسائل وبأخس المعاملات بالطريقة نفسها ، ولكنه رفع راسه عاليا لانه يريد أن يبنى بلده ويبنى مجتمعه ، ولايريد أن ينتقم لانه يريد أن يرسم هذا المجتمع ويخططه ولأنه يريد ان يرسى قواعد جديدة لنسير عليها جميعا من أجلنا ومن أجل أبنائنا .

ولقد قاسينا فى الماضى : قاسينا من الاقطاع ، وقاسينا من ديكتاتورية رأس المال ، وقاسينا من الاستبداد السياسى ، وقاسينا من الظــلم الاجتماعى حتى قبل قيام الثورة بأشهر قلائل كان الشعب يثور ليسترد حقه فى الانسانية ، يسترد حقه فى أن يعيش كآدمى يعامل معـــاملة الانسان ، ولكن الاقطاع كان يتحكم ، وكانت فى يده السلطة السياسية ، كان الشعب يسجن فى الاسطبلات : الفلاحون كانوا يســـــجنونهم فى الاسطبلات ، الفلاحون كانوا يجلدون فى القرى ، الفلاح لم يكن يستطيع بأية حال أنه يحصل على أرضه .

قبل الثورة بثلاثة أو أربعة أشهر قام الفلاحون فى كفر نجم ليطالبوا بحقوقهم الآدمية فماذا كانت النتيجة ؟ قتلوا وشردوا وعوملوا أســـوأ معـــاملة !.

وكان الشعب فى هذا يطالب بحقه فى الحياة ؛ حقه فى الحيـــاة كانسان له حق الانسان ، وله حرية الانسان ، حقه فى المساواة ، ولكن هل اعترف الاقطاع بهذا الحق للانسان ؟ وهل اعترفت ديكتاتورية رأس المال بهذا الحق للانسان ، وهل اعترف الاستعمار بهذا الحق للانسان؟ لم يعترفوا قط ، ولم يستكن الشعب قط ، بل كافح حتى قامت ثورته فى « ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ » .

كانت الثورة تعبيرا

عن كفاح الشعب وآماله

وكانت ثورة الشعب تعبيرا عما يجول فى نفس هذا الشعب وفى روح هذا الشعب . تعبيرا عن هذا الشعب الطيب وعن كفاح هذا الشعب الطيب وعن آمال هذا الشعب الطيب . ومنذ أول يوم من أيام الثورة التى أعلناها قلنا :

ان الثورة ثورة سياسية وثورة اجتماعية ، وكنت أرى الشعب فى هذه الأيام وهو ينظر الى المستقبل بأمل ورجاء حتى تتحقق أهدافه الاجتماعية التى كافح من أجلها وسرنا وجابهنا أعداء الثورة والاستعمار حتى ثبتنا أوضاعنا السياسية .

واليوم — نشعر أن الثورة مستقرة استقرارا راسخا بعون الله وعون الشعب .

ولهذا قررنا أن نضع الثورة الاجتماعية موضع التنفيذ بطريقة جدية نعيد الحق الى أصحابه ، وقررنا أيضا فى الوقت نفسه أن نكون كرماء وألا ننتقم من الماضى ، وقررنا أن نكون كرماء وألا نعامل من عاملونا فى الماضى معاملة تتنافى مع الانسانية .

لقد كان الشعب بأغلبيته الكبرى يشعر بالظلم الاجتماعى ويشعر بالحرمان ، وكان يرى موارد البلاد وثرواتها فى يد فئة قليلة من الناس ، وكانوا ينظرون الى الشعب على أنه طبقة من الفلاحين العبيد الذين خلقوا ليخدموهم !.

ولكننا اليوم ونحن نعلن ثورتنا الاجتماعية نعلم أن عهد الظلم الاجتماعى قد انتهى الى غير رجعة .. واننا اليوم نعيش فى عهد العدالة الاجتماعية .

توزيع للغنى لا للفقر

لقد قالوا فى الماضى : ان أى اجراء انما يعنى توزيع الفقر لا توزيع الغنى ، وان التصدى للثروات الكبرى وللاقطاعيات الكبرى لا يعنى الا توزيع الفقر ، ولا يمكن أن تكون الثروة موزعة للفقر ! وهذا خداع — كيف

يكون هذا توزيعا للفقر ؟ اننا لم نحرمهم ثرواتهم ، ولم نحرمهم ملكياتهم ، بل عوضناهم بكرم كبير ، بسندات وبفوائد على السندات ، ولم نحولهم الى طبقة من المعدومين كما كنا نقاسى فى هذا البلد ، لأن هذا الشعب كريم أبى ، شعب يعفو عمن تنكروا له فى الماضى ويقول لهم : ان الوطن كبير !.. اننا نكافح ونجاهد فى سبيل يومنا وفى سبيل غدنا .

كيف يكون ذلك توزيعا للفقر مثلا اذا كنا نترك ١٠٠ فدان لصاحب الأرض ونوزع على الفلاح المعدم ٥ فدادين. طبعا بين الـ ٥ فدادين ، الـ ١٠٠ فدان فرق كبير ، لكن ما نتيجة هذا العمل ؟ الأسرة التى كانت معدمة

وتاخذ ٥ فدادين كانت غير ممكن ! كيف تتوافر العدالة ؟ وكيف تتـــوافر
العشاء لأولاده ! الا يستطيع الحرية ؟
لأولاده ، لم يكن يقدر ان يعلم ٪ من الشعب وكان الباقي محـرومين
لكى يخرجوا فى هذا المجتمع ، وبداة أن تكون هناك عدالة أو تكون هناك

اين الحرية واين المساواة اذا كانت يستغلون عند ٥٪ من الشعب ؟
الناس ، واذا كانت الأغلبية الكبرى اما انها تم
لاتستطيع ان تحصل على قوت يومها فحسب ؟ ر
مساواة مطلقا !.

تضى على
ال ،

طبقنا العدالة الاجتماعية

ولكن اليوم ونحن نريد أن نطبق العدالة الاجتماعية نريد أن نطبــق هذه العدالة الاجتماعية ، ولا نريد أن نحرم أصحاب الأموال أموالهم .. ولذلك اعطيناهم تعويضا عن اسهمهم بسندات وبفائدة ، ولا نريد ان نحرم أصحاب الأرض ارضهم ، ولذلك اعطيناهم سندات بفائدة .

لقد كان ٥٪ يتحكمون فى ٩٥٪ من أبناء هذا الشعب ، وبعد كل الاجراءات التى اتخذناها يستطيع الشعب كله أن يعمل ، ويســتطيع ان يجد لنفسه المعاملة الانسانية : الفلاح المعدم يأخذ ٥ فدادين ،والعامل الذى كان يشتغل كالآلة فى المعمل أو فى المصنع أصبح يشعر أنه شريك فى المصنع وشريك فى المعمل ، لأنه ممثل فى مجلس الادارة ، ولأن له ٢٥٪ من أرباح المصنع .

واذا كنا نريد أن نعرف كيف نعيش الآن وكيف يعيش مجتمعنــا ـ فاننا لانتطلع بأية حال الى الأضواء التى فى الاسكندرية أو فى القاهــرة ولكن حينما نحاول أن ندرس موقفنا وحينما نحاول أن تقيس الحــاجة المحتمة لكل اندفاعنا الثورى يجب أن ننظر الى مشاكلنا الكبــرى التى تعيش بعيدا عن الأنوار الساطعة تتطلع الى من ؟ تتطلع للقــرية وكيف تعيش ؟ الفلاح كيف يعيش ؟ الفلاح اما أن يعيش اجيرا عند صــاحب الأرض ، يعيش عاملا زراعيا يشتغل اربعة أشهر أو خمسة أو ســتة فى السنة ، وبقية السنة يصبح بدون عمل ويعيش على الـكفاف لا يجد من الطعام الا الضرورى له ولاولاده .

عــامل التــــراحيل كيف يعيش ؟ انه يعيش بابخس أجــر ممكن يأخذه عامل !.

فى كوم امبــو

انا زرت كوم امبو من خمس سنين ، زرت مصنعا هناك ، ورأيت فى فترة الفداء : كان العامل يأكل « عيش شمسى وبصلا » ونزلت ورأيتهم كلهم يأكلون بهذا الشكل ! هل هذه الحياة نرضى بها ؟ وهل هذه حياة يقبل أحد أن يعيش فيها ؟ غير ممكن بأية حال !.

ـ اين كانت تذهب هذه الأرباح ، أرباح الأرض ، أرباح المصانع ، أرباح عرقنا ، وأرباح هؤلاء الناس ؟ كانت تذهب الى فئة قليلة من الناس !.

الدخل : مئات الألوف كانت تستخدم لتجعل أو لتصنع دخلا آخر من مئات الألوف ، والعامل كان يأخذ أجرا يطعمه عيشا له ولأولاده ،هل هذا معناه عدالة اجتماعية ، أم ظلم اجتماعي ؟ هذا الظلم الاجتماعي ضد الدين وضد الانسانية وضد طبيعة البشر ، هل الشعب عندنا هنا رضي بهذا طوال السنين التي فاتت ؟

لم يرض قط ! كان دائما يثور ضد الاقطاع في سورية ، وكان يثور ضد الاقطاع في مصر ، كان يثور ضد الاقطاع لأن الظروف كانتواحدة، وكانت المعاملة واحدة ، ولأنه كان يريد أن يشعر بحقه في انسانيته .. ويشعر بحقه في بلده ، ويشعر أنه ليس خاضعا لصاحب أرض يتحكم فيه أو يطرده أو يستغله .

هذه هي الظروف التي كنا فيها : فهل يمكن أن نقبل أن نسير بهذا الشكل ؟ لا نقبل بأية حال !.

تحـــديد الملكية

حددنا الملكية في سنة ١٩٥٢ بـ ٢٠٠ فدان ، والحقيقة أنها لم تكن ٢٠٠ فدان .

كانت ٣٠٠ فدان على حسب قانون الاصلاح الزراعي في سنة ١٩٥٢ ونتج عن هذا أن حولنا مليون شخص معدمين الى ملاك نسميهم ملاكا جوازا لأن الواحد منهم يمتلك ٥أفدنه لاغير ، ولكنه يستطيع أن يؤمن لنفسه ولأبنائه قوت يومه وقوت غده ، ويستطيع بذلك أن يشعر أنه انسان يستطيع أن يعلم أبناءه ويقدر باستثمار الفدادين الخمسة وفي الوقت نفسه يستطيع أن يعيش حياة حرة كريمة .

بعد هذا قلنا ايجار الفدان بـ ٧ أمثال الضريبة ، هل كان الايجار فعلا بـ ٧ أمثال الضريبة ؟ فقد حدث تحايل كبير ، وتحايل كثيرون ولم يكن ايجار الأرض بأية حال ٧ أمثال الضريبة بالفعل .

قلنا : اننا نقضي على الاقطاع ، هل قضينا على الاقطاع ؟ الأسرة التي بقي لها ٢٠٠ فدان و ٥٠ لكل ولد من أولادهم على حسب القانون كتلوا هذه الأرض ، وأنا أعرف مناطق فيها ٣٠٠٠ فدان ملكية العائلة الواحدة، وما زالوا يعتبرون انفسهم أسياد البلد ، كما كانوا قبل الثورة ، ومازالوا ينظرون الى الفلاحين كعبيد ! هل نقبل هذا في عهد الثورة .. هلتبقى هناك ثورة وهذه الأشياء مستمرة ؟ هل يكفي أن تكون هناك ثورة تسير في الطريق السياسي ولا تسير في الطريق الاجتماعي لتحقيق ما تصبو اليه من أمل ؟.

اذن لنقف ونقل : الثورة انتهت وكفاها الناحية السياسية ! اما الثورة

الاجتماعية فهذا شيء غير ممكن ! كيف تتوافر العدالة ؟ وكيف تتـــوافر المساواة ؟ وكيف تتوافر الحرية ؟

واذا كانت الأموال فى يد ٥٪ من الشعب وكان الباقي محـرومين ـ فهل من الممكن أن تكون هناك مساواة أن تكون هناك عدالة أو تكون هناك ديمقراطية واذا كان ٩٥٪ من الشعب يشتغلون عند ٥٪ من الشعب ؟ طبعا لايمكن أبدا .

طريق المحبة والعمل :

ومن أول يوم قلنا : ان هذه الثورة سياسية واجتماعية ستقضي على الاقطاع ، ستقضي على الاستغلال ، ستقضي على سيطرة راس المـال ، ستقيم عدالة اجتماعية من أول يوم ، وسرنا فى هذا مرحلة مرحلة ، وكان لابد أن ندعم بناءنا السياسي وأن نجعل من جمـــهوريتنا قوة صـامدة وراسخة لنسير فى خطنا الاجتماعى .

واليوم وبعد هذه القرارات : قرارات التأميم ـ تأميم ٤٠٠ مؤسسة قرارات اعطاء العامل حقه ، وقرارات تحديد الملكية الزراعية بمائة فـدان نجد أن التفاعل الثورى قد تم من ناحية الثورة الاجتماعية ، والذى نريده الآن هو استمرار التفاعل الثورى ، ان الخلق نبت والذى نريده الآن هو النمو الثورى ، فالقانون وضع وأعلن ، ولكن القانون الثورى يجب أن يضع حياة ثورية .

غير ممكن أن تنتهى الثورة لأنها ثورة متجددة متطورة والاشتراكية متجددة متطورة .

وأمامنـــا طريقـان لنستمر فى قوة الدفع الثـورى : طريق المحبة والعمل :

والمحبة صفة من طبيعة هذا الشعب ، الناس الذين أخذنا منهم الأسهم أخذها الشعب ، الناس الذين أخذنا منهم الأرض تملكها الشعب . وعليهم أن يقدروا أن الشعب الثائر كان شعبا رحيما لم يرض بالمصادرة ودفـع تعويضا متكافئا ثمنا لارادته فى العدالة .

وكان الشعب بهذا عادلا مرتين ، كان الشعب عادلا فى الوسيلة وعادلا فى الغاية ، لم أقل : اننا نقتل هذه الطبقة ، لقد حصل هـذا فى بـلاد كثيرة ، ولم أقل اننا نهدم هذه الطبقة هدما كاملا ، وقد حصل هـــذا فى بلاد كثيرة ، ولكن وسيلتنا كانت وسيلة كريمة ، وكان الشعب كريما كرما ليس بعده كرم .

عدل الشعب وكرمه :

ان شعبنا كريم فى وسيلته ، دفع ثمن ما أخذه وبفائدة عالية ٤٪ ليسود المجتمع الاخاء فى اطار الوحدة الوطنية ، الشعب يعرف أن هؤلاء

الناس مواطنون ، واذا كنا نتخذ اجراء اجتماعيا فى الثورة الاجتماعية فاننا نتخذه لاعن عداوة ولا عن حقد ولا عن كره ولا عن تشف بدليل أن عندهم الآن ما يكفيهم ، وأكثر ما اخذ منهم يحصلون منه على فوائد باستمرار ٤٪ هؤلاء الناس يجب أن يعيشوا ويطوروا انفسهم فى المجتمع الجديد .

ان هذه الثورة ثورة جديدة فى التاريخ تضاف الى التراث الانسانى للثورات ، ثورة بلا دم وتغيير جذرى داخل اطار من الوحدة الوطنية .

سبيلنا الثانى :

السبيل الثانى الذى أمامنا بعد المحبة وبعد التآخى هو العمل ، وبدون عمل لايمكن أن تكون هناك كفاية ولا عدل . الشعب الآن يملك كل مصيره ، الآلة فى المصنع لم تصبح ملكا لمستغل ، وانما اصبحت ملكا للشعب العامل بقدر ماهى لصاحب السهم فى المصنع ، وبعد أن كان الشعب فى خدمة رأس المال وديكتاتورية رأس المال أصبح رأس المال فى خدمة الشعب .

أن العمل هو الطريق الوحيد الى أهدافنا واهدافنا هى الكفاية والعدل ، العمل هو الطريق الوحيد لشرف المواطن وكرامته وبدون عمل لا مكان للفرد في المجتمع . الفرص المتكافئة فى العمل المناسب لكفاية كل شخص تحققت ، كل انسان يملك الآن أن يحدد مكانه فى المجتمع بعمله . وفى الوقت الذى تقرر فيه عدالة التوزيع ونقيم عدالة اجتماعية قررنا خطة لمضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات . ونحن منذ قيام الثورة ضاعفنا دخلنا القومى ونريد أن نضاعف دخلنا القومى مرة أخرى ، ونريد ان نرفع مستوى المعيشة ، نريد ان نقلل السنوات العشر حتى نضاعف دخلنا القومى فى ٨ سنوات . وبذلك نكون حققنا الأسس الأساسية للمجتمع الذى ترفرف عليه الرفاهية وهى توزيع عادل وزيادة فى الانتاج المحلى .

وفى هذه الخطة الأمل الكبير بعد عدالة التوزيع . اذا استطعنا أن ننجز الخطة قبل الموعد المحدد .. قبل عشر السنوات فى ثمانى سنوات أو فى سبع سنوات نعود لنضاعف الدخل القومى فى خمس سنوات ، وبهذا يمكن الذى يملك خمسة فدادين أن يمتلك عشرة ، والعامل فى المصنع الذى يتقاضى أجرا قليلا يزداد اجره ، واذا كان عندنا اليوم مثلا ٢٠٠٠ مصنع فسيكون عندنا بعد ذلك ٥٠٠٠ ، وهذا هو السبيل الذى يحقق لنا ارتفاع مستوى المعيشة ، وهو السبيل الذى يحقق لنا الرفاهية .

أساس البناء والانتاج :

اليوم استطعنا أن نقضى على الظلم الاجتماعى ، واستطعنا ان نبدأ فعلا ثورة اجتماعية من أجل أى فرد من أبناء هذه الأمة ، من أجلهم ومن

أجل أبنائهم ، نريد جهد كل واحد فى كل انحاء الجمهورية للعمل ،عملنا اليوم لايكفى ، والعدالة الاجتماعية التى تحققت اليوم غير كافية ، ولكنها أساس للبناء ، أساس للانتاج ، ولابد أن نعمل ثم نضاعف الدخل .

وبهذا نرسم طريقا جديدا أمام الثورة الاجتماعية العربية وهى خير ثورة كانت بدون انتقام وبدون دم ، وهى ثورة تعمل فى داخل الوحدة الوطنية وفى اطار الوحدة الوطنية ، وبعد أن سرنا فى ثورتنا السياسية وبعد أن ساندنا كل ثورة تحريرية ، ونحن ما زلنا الى اليوم نساند كل ثورة تحريرية ، اننا على عتبة مرحلة جديدة فى تاريخنا ، لأول مرة يعيش مجتمعنا جديدا لم يره آباؤنا ولم يعشه أجدادنا ، ولأول مرة نجنى ثمار النضال الذى بذله الآباء والأجداد من أجل اقامة الحرية واقامة المساواة .

الحرية هى المساواة :

اليوم نشعر بالحرية الاقتصادية الحقيقية ، ان الحرية الاقتصادية معناها أن كل فرد يشعر أنه حر فى بلده من الناحية الاقتصادية ولايخضع لاستغلال ، ولا يخضع لديكتاتورية رأس المال .

الحرية الاقتصادية أو الحرية الاجتماعية هى المساواة ، ومعناها أن كل فرد يشعر أن له فرصة متكافئة مع اخوته ، ويشعر أن عمله فحسب هو سبيله الى التقدم والى التطور .

الحرية الحقيقية هي الديمقراطية الحقيقية ، وهى الحريةالاقتصادية وهى المساواة الاجتماعية ، ونحن اليوم نبدأ أول خطوة فى هذه المرحلة، وهذه الخطوة بالنسبة للعالم الخارجي تجربة جديدة ، وسنرى مدى نجاحها ، وبعون الله ستنجح التجربة لأن الشعب كله سيعمل على انجاحها .

نحن نبني ونرسم ونخطط ، ونعلن القوانين ، ولكن القوانين ليست كافية ، القوانين دائما فى حاجة الى دعم ، وتثبيت القوانين فى حاجة الى عمل مستمر ، وسنعمل بعون الله وبتوفيقه من أجل ايجاد مجتمع ترفرف عليه الرفاهية فى هذه الأمة .

(الفقرات السابقة من خطاب
الاسكندرية ٢٦ من يوليو سنة ١٩٦١)

لابد أن تكون أمانتنا مطلقة أمام الله وأمام التاريخ وأمام الضمير وأمام المستقبل ، فان المسئولية التى تقع على جيلنا ليست بالمسئولية السهلة أو الهينة ، وبمقدار شعورنا بهذه المسئولية يتحتم أن تكون أمانتنا المطلقة فى مواجهة الحقيقة .

ان مسئوليتنا هى اعادة بناء الوطن وتحريره واعادة بناء المواطن وتحريره .

حين بدأت ثورتنا فى « ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ » كان النضال الشعبى الطويل لأمتنا قد حدد أمامها أهدافها التى تتلخص فى كلمتين :

استعادة الحرية السياسية للوطن وللمواطن ، واستعادة الحرية الاجتماعية للوطن وللمواطن ، وبرغم العقبات المادية والفكرية ، وبرغم القوى المضادة للثورة فى الداخل والخارج ، وبرغم الاستعمار وادواته واعوانه ، مشى شعبنا شوطا طويلا فى انحاء الثورة السياسية .

لقد انتزعنا الجلاء عن أرضنا الطاهرة .

وتصدينا للاحلاف العسكرية الأجنبية التى ارادت أن تجعل من وطننا منطقة من مناطق النفوذ .

وكسرنا احتكار السلاح الذى فرض علينا ، ولم يفرض على عدونا ، فوجدنا انفسنا نواجه غدره ومطامعه عزلا على حين كان هو كقاعدة للاستعمار وسط أرضنا العربية وكرأس جسر له — قد تحول الى ترسانة سلاح تنذر وتهدد ! .

حررنا ارادتنا الدولية ، ووضعنا كل امكانياتنا مع غيرنا من الشعوب المناهضة للاستعمار والداعية الى السلام ، وسرنا بهذه الارادة الدولية الحرة على طريق طويل ، قادنا من باندونج الى الأمم المتحدة ، الى الدار البيضاء ، الى بلجراد (منذ اسابيع) .

ثم استعدنا شخصيتنا العربية الأصيلة بعد أن حاولت قوى مختلفة ان تحجب الرؤية الصافية عنا بالزيف والضلال ، وانحزنا بكل قوانا الى النضال الشعبى الأصيل العربى ، فى كل أرض عربية ارتفع فوقها اللواء بنضال عربى حر أصيل .

ثم كانت استعادة قناة السويس هى ذروة مواجهتنا لمعركة الحرية السياسية ، وكانت موقعتنا الفاصلة فى هذه المعركة ، وكان النصر فيها معناه دحر القوى الأجنبية التى اتخذت المنطقة العربية كلها خاصا لها ، ووجدت بين أبنائها من يقومون بدور الخونة والعملاء بأثمان تتفاوت بين مرتبات شهرية لمن يقومون بالخدمات السهلة ، الى العروش العالية تقدم للمتفانين فى الخدمة ممن يستطيعون أن يبيعوا الشعوب بأكملها بيع الرضا والسماح ! .

واحس الاستعمار ، واحست القوى الأجنبية المسيطرة على بلادنا انها اذا لم توجه الضربة القاضية الى قوة التحرير الوطنى العربى فان المنطقة كلها سوف يفلت زمامها ، وسوف ينطلق التيار الشعبى الكاسح يجرف الخونة الصغار ، ويدك العروش الأجيرة القائمة على حراب المستعمر وبسند من مدافعه ودباباته !.

وكان النصر للقوى الشعبية العربية فى موقعة السويس الفاصلة .

وداست شعوبنا المنتصرة بأقدامها عديدا من العملاء .

وارتجت فى المنطقة كلها عروش لم تقمها ارادات الشعوب ، وانما أقيمت غصبا عن ارادات الشعوب ، وبدا ظل الاستعمار الكئيب يتراجع عن المنطقة .

ولكن بقيت له فيها نقاط ارتكاز قبع فيها ينتظر ويتحفز ويتأهب

للانفصال اذا ما واتته فرصة لكى يستعيد سيطرته ليؤمن مصالحه ونضمن بقاءه ويحطم كل مقاومة قادرة على التصدى له .

ولقد كان الشىء الوحيد الذى تستطيعه القوى الوطنية فى ذلك الوقت هو أن تنتقل بكل قواها الى معركة الحرية الثانية ، معركة الحرية الاجتماعيه .

فلقد كان احراز النصر فى هذه المعركة هو الضمان الوحيد لتثبيت كل انتصارات معركة الحرية السياسية وتدعيمها .

وكان لابد أن ينطلق الزحف نحو معركة الحرية الاجتماعية بجناحين من الكفاية والعدل .

وكانت الكفاية تعنى زيادة الانتاج فى جميع المجالات ، زيادة رقعة الأرض الزراعية زيادة غلة كل فدان من الأرض الزراعية .

كانت تعنى زيادة المصانع بالتوسع فيها طبقا لخطة مطابقة لاحتياجاتنا وبتدعيم الكفاية الانتاجية لكل ما كان لدينا منها ولكل ما نبنيه عندنا من جديد .

كانت تعنى توجيه المال الوطنى وتحويله الى طاقة خلاقة ، وتحريكه بكل سرعة لتوسيع قاعدة الثروة الوطنية .

كانت تعنى التوسع الكبير فى وسائل المواصلات ، فى القوى المحركة فى الخدمات التى تمكن القوة البشرية للوطن من أن تعطى الانتاج دون ما عقبات أو موانع كل ما تملكه من قدرة على الفكر وعلى العمل .

ولقد كان ما تم انجازه فى هذا المجال ضخما كبيرا .

لقد انشئت الأجهزة العاملة بكل الوسائل ، ووضعنا تحت تصرفاتها من الامكانيات من فتح الطريق أمام العمل الجدى فى جميع القطاعات .

ولقد توصلنا الى نتائج من حقنا أن نذكرها ، ولربما كان أحسن ما فى ذكرنا لها انها تشعرنا دائما بقدرتنا على العمل وقدرتنا على الصمود فى وجه التحدى الكبير الذى يواجهنا من جراء التخلف الذى أرغمنا عليه بعوائق الرجعية والاستعمار .

يكفينى ان اضع أمامكم ــ هذه الأرقام التى تمثل صورة حقيقية للعمل الحقيقى الذى أنجزناه ، واذا ما وضعنا هذه الأرقام أمام الظروف السياسية والاجتماعية التى كنا نباشر تحت ضغطها عملنا الانتاجى ــ استطعنا أن نلمس بأيدينا صورة جلية لقدرتنا الايجابية المتحررة على مواجهة تحدى التخلف .

كان الدخل القومى سنة ١٩٥٢ ــ ١٩٥٣ هو ٨٠٦ ملايين جنيه فى السنة واصبح سنة ١٩٦٠ ــ ١٩٦١ السنة المالية هو ١٣٩٧ مليون جنيه وتقديره المتوقع سنة ١٩٦١ ــ ١٩٦٢ أى السنة المالية الحالية هو ١٥٥٦ مليون جنيه فى السنة ، أى أن الدخل القومى تضاعف تقريبا خلال سنوات الثورة .

كانت ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٥٢ – ١٩٥٣ هى ٢٢٨ مليون جنيه وأصبحت الميزانية للسنة المالية الحالية ١٩٦١ – ١٩٦٢ هى ٨٢٥ مليون جنيه .

واذا بدأت بيان الخدمات الحكومية فلقد كنا على سبيل المثال نصرف ١٤ مليون جنيه فى السنة على الأمن القومى – يدخل فيه الدفاع بطبيعة الحال – ونحن الآن نصرف على الأمن القومى ١١٦ مليون جنيه ، ومع ذلك ففى سنة الثورة كان هذا المبلغ يمثل ٢٥٪ من الميزانية تقريبا . وفى هذا العام لا تزيد نسبة هذا المبلغ عن ١٤٪ من الميزانية تقريبا .

هذا مع ملاحظة التوسع الهائل فى قواتنا المسلحة والتغيير الأساسى الذى حدث فى نوع سلاحها وفى كفايتها المقاتلة .

وكنا نصرف على خدمات التعليم والثقافة ٣٣ مليون جنيه فى السنة ، ونحن نصرف عليها الآن ٧٩ مليون جنيه فى السنة ، ونرفع رءوسنا بأن برنامجنا يقضى بسرعة انشاء مدرستين جديدتين كل ثلاثة أيام .

وكنا نصرف على خدمات الصحة ١٠ ملايين جنيه فى السنة ، ونحن نصرف عليها الآن ٢٣ مليون جنيه فى السنة .

وكنا نصرف على الخدمات الاجتماعية والدينية ٤ ملايين جنيه فى السنة ، ونحن نصرف عليها الآن ٩ ملايين جنيه فى السنة .

وكنا نصرف على خدمات المرافق العامة ٧ ملايين جنيه فى السنة ، ونحن نصرف عليها الآن ٢٨ مليون جنيه فى السنة .

وكنا نصرف على الخدمات الزراعية وخدمات الرى ٥ ملايين جنيه فى السنة ، ونحن نصرف عليها الآن ٣٣ مليون جنيه فى السنة .

وكنا نصرف على باقى نواحى الخدمات ٨ ملايين جنيه فى السنة ، ونحن نصرف عليها الآن ٩١ مليون جنيه فى السنة .

ولو تركت ذلك الى الناحية الانتاجية وبدأت بالزراعة مثلا – ولابد لنا أن نلاحظ ان التوسع الزراعى بطبيعته محدود برقعة الأرض وبالظروف الجوية – لوجدنا مثلا أن متوسط انتاج الفدان من القطن سنة ١٩٥٢ كان ٤ر٦ من القنطار فأصبح ٢ر٥ قنطار سنة ١٩٦٠ .

واذا كان قضاء الله قد وضعنا موضع الاختبار هذا العام فواجهنا محصولا منخفضا فى القطن بسبب عوامل الجو وبسبب استفحال خطر دودة القطن ، وبسبب تراخينا فى مواجهة خطر الدودة بالسرعة والكفاية اللازمة ، فلقد أخذنا درس العمر ، وعلينا أن نتعظ به ، ومهما يكن فلقد حاولنا قدر جهدنا أن نخفف أثر الضرر ، لهذا بلغت التسهيلات التى قدمتها الدولة لزراع القطن هذا العام ما قيمته ٣٠ مليون جنيه .

فاذا انتقلت من القطن الى غيره من المحصولات وجدت أن انتاج القمح قد ارتفع بنسبة ٣٢٪ وانتاج الشعير قد ارتفع بما نسبته ٢٢٪ وانتاج الأرز قد ارتفع بما قيمته ٥٣ ٪ . هذا ما عدا التوسع الكبير فى الخضر والفواكه والانتاج الحيوانى .

ولو استعرضت بعد ذلك ما انجزناه في ناحية استصلاح الأرض ، اى توسيع الرقعة الزراعية واستخلاص أرض خضراء جديدة من براثن الصحراء — لوجدت أن كل ما كان يستصلح من الأرض في مصر في السنوات العشرين السابقة للثورة لم يزد متوسطه السنوى — يدخل في ذلك جهد الدولة ، اى وزارة الزراعة ومصلحة الأملاك والمجهود الفردى — عن ٥٣٠٠ فدان في السنة .

وفي سنة ١٩٥٩ وحدها مثلا وصل ما استصلح من الأرض الجديدة الى ٤٦٫٣٠٥ فدادين فقفز سنة ١٩٦٠ ليضيف ٨١٫٠٠٠ فدان جديدة ، ثم قفز سنة ١٩٦١ التى يجرى العمل فيها الآن ليضيفه ١٠٢٫٠٠٠ فدان جديدة ! وطبقا للخطة على أساس الافادة من مشروع السد العالى العظيم سوف يقفز التوسع في الارض ليضيف كل سنة ما يصل الى ٢٠٠ الف فدان ! .

وكان حجم التسليف الزراعى ١٥ مليون جنيه سنويا سنة ١٩٥٢ يستأثر كبار الملاك بالجزء الاكبر منه ، وهذا العام زاد التسليف الزراعى على ٣٥ مليون جنيه ، ولست أذكر هنا التسهيلات الخاصة المترتبة على ســوء محصول القطن هذا العــام والتى وصلت قيمتها الى ٣٠ مليون جنيه .

ولقد تضاعف تقريبا عدد الجمعيات التعاونية الزراعية .

وانضمت ١٦٢٫٠٠٠ أسرة الى ملاك الأرض بفضــل ما تم توزيعه بمقتضى قانون الاصلاح الزراعى الأول ، تملكت بالفعل ٤٣٠٫٨٥٢ فدانا ، وما زال باقيا تحت التوزيع من القــانون الأول ١٢٩ ألف فدان يجرى الآن تقوية كفايتها الانتاجية قبل توزيعها ، ولسوف تتملكها ٤٠ الف أسرة .

كذلك بمقتضى قانون الاصـــلاح الزراعى الجديد وبمقتضى قرار توزيع أراضى الأوقاف سوف تتحول ٦٠ الف أسرة أخرى الى التمتــع بحق الملكية الزراعية .

هذا عدا الملاك الجدد للأراضى الجديدة التى تجرى اضافتها بجميع مشروعات استصلاح الأراضى والسد العالى بينها بطبيعة الحال .

ولو اخذنا معدل خمسة أفراد للاسرة الواحدة لوجدنا أن ١٫٠ ملايين من المواطنين اصبحوا ملاكا بمقتضى اعادة توزيع الأرض ، وان عدة ملايين من المواطنين سوف يصبحون ملاكا بما سوف يستجد على الرقعة الخضراء من الأرض المستخلصة من براثن الصحراء القاحلة .

واترك الزراعة الى الصناعة :

لقد كان ما وجه الى الاستثمار الصناعى كله سنة ١٩٥٢ في مصر مبلغ ٢١٫١٥٠٫٠٠٠ جنيه ، وفي العام الماضى وحده وجهنا الى الاستثمار الصناعى والكهربى ٨٨ مليون جنيه ! .

ومنذ سنة ١٩٥٧ بدأ التخطيط للصناعة يدخل مرحلة جديدة منظمة ، ولقد وضعت خطة للصناعة اشتملت على برنامجين يتكلفان ٧٢٠ مليون جنيه ، تم تنفيذ الأول منها ، والآخر يستكمل تنفيذه سنة ١٩٦٤ـ ١٩٦٥ وما تم من هذه الخطة حتى الآن على صورة مصانع جديدة تمت اقامتها بالفعل تكلف ٢٥٠ مليون جنيه ، والباقى كله تحت التنفيذ ، وكثير من هذا الباقى تم التعاقد عليه .

ولقد كانت قيمة الانتاج الصناعى سنة ١٩٥٢ مبلغ ٣١٣ مليون جنيه .

ووصلت قيمة الانتاج الصناعى سنة ١٩٦٠ الى ٦٩٣ مليون جنيه ، وتصل هذا العام الى ٧٢٠ مليون جنيه ، وانا هنا اتكلم عن الانتاج الصناعى البحت لا ادخل فيه مثلا عمليات حلج القطن ولا أعمال المخابز وغيرها من العمليات المشابهة لها .

واذا اخذت البترول مثلا سنة ١٩٥٢ وجدت أن انتاجنا منه ٢٫٣٧٠٫٠٠٠ طن ، وهذا العام وصل انتاج البترول عندنا الى ٤ ملايين طن .

واذا أخذت الغزل والنسيج وجدت أن انتاجنا من الغزل والنسيج كان سنة ١٩٥٢ بمقدار ٥٥٫٧٠٠ طن ، ووصل هذا العام الى ١١٥٫٠٠٠ طن .

وكانت طاقتنا الكهربية قيمتها ٩٩٢ مليون كيلو وات ساعة سنة ١٩٥٢ ، وفى هذا العام أصبحت طاقتنا الكهربية ٤٨٠٠ مليون كيلووات ساعة ، أى بزيادة قدرها ٤٤٨ فى المائة ، يدخل فى هذا بالطبع مشروع كهربة خزان أسوان الذى تم تنفيذه وانتهى ، ولا تدخل فيه بالطبع كهربة السد العالى التى ستحدث ثورة صناعية فى وطننا .

ولعل أبرز الظواهر فى الانتاج الصناعى هى اتجاهه الى الارتفاع السريع واستجابة الانتاج فيه ـ بطبيعته للعمل المنظم وللتخطيط الدقيق .

ولكى أشرح ذلك فانه فى سنة واحدة ما بين سنة ١٩٥٩ وسنة ١٩٦٠ زاد الانتاج فى الغزل والنسيج وحدهما بما قيمته ٤٧ مليون جنيه .

وما بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٦١ زاد انتاجنا من السماد بما يصل الى ٣٠٠ الف طن .

فاذا اضفت الى ذلك ما استجد على حياتنا من أنواع الانتاج الصناعى وخصوصا فى الصناعة الثقيلة كصناعات الحديد والصلب ومحركات الديزل وعربات السكك الحديدية وسيارات اللورى واتوبيس الركوب ، كذلك ما استجد من الصناعات الخفيفة كصناعة الدراجات وسخانات البوتاجاز وأفرانه والثلاجة الكهربية والكابلات وأدوات الكهربا بانواعها المختلفة والخزف والصينى والصناعات الغذائية ـ اكتملت ملامح صورة تبشر بالأمل فى تقدم صناعى واسع الخطى .

ثم اقول كلمفان الطبقة الرجعية المستغلة التى كنا نستهدف القضاء
معركة الحرية الاجتماعية كانت هى الحليف الطبيعي
في سنة ١٩٥١ د ارب فى معركة الحرية السياسية صورته الظاهرة
وكهربة « خزان اسوان الا احتلال .

وفى سنة ١٩٥٢ لم يكن السـ كر دائما ان هـذه الطبقـة الرجعيـة
كان سرابا بعيدا يلوح فى صحراء الو اتى استطاعت منها مباشرة استغلالها

وفى هذا العام يجرى العمل بكل قولدى وفى رعايته وحماه .
من أعظم المشروعات الانتاجية فى العالم كله التماثل بين المعركتين .
٣٠٠ مليون جنيه .

هذا تصوير سريع لآمالنا ولقدرتنا على تحقيقها .
كانت ضربتنا .
ولكن ذلك كله كان لابد من وضعه فى اطار شامل يحقق
لهذا تم وضع خطة مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات ، وتسـ
هذه الخطة بالنسبة لمصر توجيه استثمارات قدرتها ١٦٩٧ مليونا مر
الجنيهات فى السنوات الخمس الأولى منها ، يزيد الدخل القومى معها
بما متوسطه ١٠٣ ملايين جنيه فى السنة ، ليتضاعف تماما فى نهاية
الخطة ، وليصبح متوسط دخل الفرد الذى كان يقدر بحوالى ٣٦ جنيها
فى السنة والذى هو الآن ٥٢ جنيها فى السنة — ليصبح ما يزيد على
٨٠ جنيها فى السنة مع اعتبار الزيادة فى عدد السكان .

ولست اخفى عليكم الآن أنه بات محتما أن نسرع خطانا على طريق
التنمية بأكثر من هذا القدر ، ولقـد طلبت الى الأجهـزة المسئولة عن
التنمية أن تدرس امكانية مضاعفة الدخل القومى فى أقل من عشر سنوات
ولابد لنا أن نسير وأن نبنى .

وما من جدال ان الاطار الاشتراكي للمجتمع الآن يساعدنا على دفع
عجلة الانتاج بسرعة أكبر مما قدرنا ونحن نضع الخطة .

لقد أصبح لدينا الآن قطاع عام فى الاقتصاد قوى يملكه الشعب
بمجموعه وهو فوق أثره الاجتماعى طليعة قادرة على فتح الطريق أمام
التنمية الاقتصادية فى جميع المجالات .

واننا لنفخر بأن النواة الأولى لهذا القطـاع العـام كانت جميـع
المؤسسات الاحتكارية البريطانية والفرنسية والبلجيكية ، ثم اضفنا الى
هذا القطاع ما قمنا نحن بانشائه طبقـا لبرامج التنمية خـلال السنين
الأخيرة ، ثم استكمل هذا القطاع قوته بما تم تأميمه أخيرا بمقتضى مجموعة
القوانين الاشتراكية التى صدرت فى شهر يوليو من هذا العام ١٩٦١ ،
وبهذا أصبحت القوة العاملة لهذا القطاع تمثل راسمالا لا يقل عن الف
مليون جنيه على حين ان الطاقة المتحركة لراسمال هذا القطاع تزيد على
هذا المبلغ عدة مرات بقوة اندفاع متزايدة قادرة على تحريك عجـلات
التطوير فى الزراعة وفى الصناعة بوجه خاص .

وكان العدل يعنى توزيع الدخل القومى على ابنـاء الوطن دون ما
استغلال أو حرمان ، ولقد كانت الاشتراكية هى طريقنا الى هذا العدل .

ولست أريد أن أدخل هذه اللحظات فى تعريفات معقدة للاشتراكية ، ولكن المفهوم الواضح البسيط للاشتراكية فى تصويرى هو انه لابد أن يكون الدخل القومى الوطنى شركة بين المواطنين ، كل بقدر جهده الحقيقى فى تحقيق هذا الدخل القومى .

واذا كان مفهوم الحرية السياسية فى تصورها السهل هو أن يكون لكل مواطن حق فى تقرير أمر وطنه طبقا لفكره الخاص ، فان مفهوم الحرية الاجتماعية فى تصورها السهل هو أن يكون لكل مواطن حق فى نصيب من ثروة وطنه طبقا لجهده الخاص .

ولكن الفرصة يجب أن تكون متكافئة والحق يجب أن يكون مساواة بين الناس .

هذه هى شريعة العدل وهى فى الوقت نفسه شريعة الله .

ولم تكن شريعة العدل شريعة الله تسمح للقلة من أبناء الوطن أن تحتكر الكثرة من ثروته لها وحدها وتحرم الأغلبية صاحبة الحق الشرعى .

لم تكن شريعة العدل شريعة الله تسمح بان تكون الأرض الزراعية فى وطننا ، وهى أساس الثروة الوطنية ملكا لقلة صغيرة من الناس يملكون فيها كل شىء ولا يملك غيرهم منها الا القليل الضئيل ، ثم لا يكون أمامهم الا أن يصبحوا عبيدا للأرض ولسادة الأرض من كبار الملاك !

لم تكن شريعة العدل شريعة الله تسمح بأن تكون المصانع فى بلادنا كلها حكرا لظروف مروعة من الاستغلال لا هم لها الا أن تزيد غناها على حساب افقار الجماهير ! .

لم تكن شريعة العدل شريعة الله تسمح بأن يكون الغنى ارثا ، وبأن يكون الفقر ارثا ، وبأن تكون الصحة ارثا والمرض ارثا ، بأن يكون العلم ارثا وبأن يكون الجهل ارثا ، بل بأن تكون الكرامة الإنسانية ارثا ، وبأن يكون الذل الانسانى ارثا !

ان شريعة العدل شريعة الله ترفض ذلك وتأباه .

وترفضه وتأباه شريعة الحرية فى معناها الاجتماعى وبدونه وبدون ضمان على الأساس الصلب المتين لا تعود للحرية السياسية قيمة ولا يصبح لها اى وزن .

التشابه بين المعركتين :

ومضت المعركة من أجل الحرية الاجتماعية عنيفة لا هوادة فيها ، كما مضت من قبلها معركة الحرية السياسية ضد الاستعمار فى صورته الظاهرة .

بل لقد كان التشابه بين المعركتين يكاد يكون متماثلا فى الظروف ،

وعلى أية حال فان الطبقة الرجعية المستغلة التى كنا نستهدف القضاء على امتيازاتها فى معركة الحرية الاجتماعية كانت هى الحليف الطبيعى للاستعمار الذى كنا نحارب فى معركة الحرية السياسية صورته الظاهرة كقواعد عسكرية وكمراكز احتلال .

كذلك فلقد كان علينا أن نذكر دائماً أن هـذه الطبقـة الرجعيـة المستغلة انما وصلت الى مراكز القوة التى استطاعت منها مباشرة استغلالها للجماهير تحت ظروف الاحتلال الاستعمارى وفى رعايته وحماه .

من هذا كله كان لابد أن يكون التشابه بل التماثل بين المعركتين .

كنا أمام الاستعمار نضرب ، وكنا نتلقى الضربة .

وكنا نتراجع أحيانا ، ونتحفز للتقدم من جديد ، حتى كانت ضربتنا الحاسمة بتأميم قناة السويس .

وكذلك حدث مع الرجعية المستغلة .

كنا نصدر التشريعات من أجل العدالة الاجتماعية ، فيكون التحايل عليها ، وكانت الجماهير بمطالبها الملحة تعود الى التقـدم ، وتتظاهر الرجعية بالاستسلام ، على حين أنها تتحفز لانقضاضة جديدة تعيدها الى مكان أفضل تواصل منه استغلالها الشره واحتكارها الذى لا يشبع الا على حساب جوع الفلاحين !

ثم كانت الاجراءات الحاسمة فى يوليو عام ١٩٦١ بصدور مجموعة القوانين الاشتراكية التى أعطت الطبقات العاملة موضع قوة تستطيع منه استخلاص حقوقها :

أولا — حددنا ملـكية الارض بما لا يزيد على مائة فدان ، ولا تزيد حيازة المستأجر على خمسين فدانا ، وهذا قدر كاف يحفظ حق الملكية الفردية ، ولكنه يدفع شرور احتكار الارض ويتيح الفرصة فيهـــا أمام عدد جديد من الأجراء ليتمتعوا بنعمة الملكية ، هذا الى جانب ما يمكن أن يوفره اصلاح الأراضى الجديدة — عن طريق العمل من أجل الكفاية — من فرص لتوسيع قاعدة الملكية من تدعيمها مع التعاون الزراعى .

ثانيا — أممنا ملكية الصناعات الثقيلة لتكون كلها وليكون التوسع الجديد فيها ملـكا للشعب .

وكذلك فعلنا بالبنوك ليكون المال خادما لمصالح الشعب لا سيدا لها والعوبة فى يد المضاربات الفردية التى لا تسعى لغير زيادة أرباحها على حساب المجموع واختزان أموالها مهربة فى البنوك الأجنبية .

وبالنسبة للصناعات المتوسطة : حولنا ملـكية النصف فى بعضها الى الشعب ، وفى البعض الآخر حددنا أقصى ما يملكه أى فـرد فيها بعشرة آلاف جنيه .

وبالنسبة للمهن والحرف وبالنسبة للصناعات الخفيفة وبالنسبة لأنسال التجارة الداخلية — بالنسبة لهذه الأعمال كلها وغيرها وهى جميعا

مما لا يمكن معه ايجاد قوة قادرة على الاستغلال والاحتكار ــ تركنا المجال حرا لا قيد عليه .

ثالثا ــ بالنسبة للعمال : كان لابد من تكريم الطبقة العاملة ووضعها فى مكانها الحقيقى الذى تستطيع منه متمتعة بكل حقوقها ــ أن تؤدى دورها العظيم فى عملية التطوير .

لذلك تقرر أن يدخل العمال والموظفون فى كل منشاة الى مجلس أرادتها عن طريق عضوين يجرى انتخابهما بالاقتراع السرى العام بينهم ، على الا يزيد عدد أعضاء مجلس الادارة عن سبعة لتكون قوة العمال فيه فعالة ومؤثرة .

كذلك تقرر أن يكون لهؤلاء العمال والموظفين بنص القانون حق فى أرباح منشآتهم يحدد برفع هذه الأرباح ، وبذلك لم تهدر الملكية الفردية وانما اتسع نطاقها .

لم تعد الملكية هى حق راس المال وحده ، وانما الملكية أصبحت حق العمل الى جانب حق راس المال .

رابعا ــ جرت المحاولة لوضع حدود للدخول العليا حتى نتمكن من ان نضع حدا أدنى لدخل كل مواطن يستطيع به أن يأمن حقه فى الكرامة الانسانية .

اصبحت المرتبات فى المؤسسات محدودة بما لا تزيد على خمسة آلاف جنيه فى السنة ، ولقد كان هناك من تصل دخولهم الى خمسمائة الف جنيه فى السنة ! .

وارتفعت شرائح الضرائب التصاعدية لكى تصل الى ٩٠٪ اذا وصل الدخل الى عشرة آلاف جنيه فى السنة عن طريق المرتبات أو مصادر الدخل الأخرى ، وهذا حق يسلم به العالم المتحضر كله .

وبصرف النظر عن أى اعتبار آخر فلست اتصور فيما يتعلق بوطننا أن شريعة العدل وشريعة الله ترضى أن يحصل فرد على خمسمائة ألف جنيه فى السنة فى حين ان متوسط الدخل العام فى الوطن كله للفرد لا يزيد الا قليلا على خمسين جنيها فى السنة .

التشريعات الاشتراكية :

كان هذا ما فعلناه فى شهر يوليو بمجموعة التشريعات الاشتراكية التى استهدفت تحقيق الحرية الاجتماعية .

كانت هذه العملية فى شهر يوليو عام ١٩٦١ أشبه بقرار تاميم قناة السويس فى شهر يوليو ــ أيضا فى سنة ١٩٥٦ .

ولقد انقض الاستعمار علينا بأساطيله فى البحر والجو ، وبجيوشه التى تقتحم شواطئنا فى يوم ٢٩ من اكتوبر .

انتظر الاستعمار ثلاثة شهور قبل أن يكـر علينا ليضرب انتصارنا السياسى .

ولكن الرجعية لم تنتظر أكثر من شهرين .

لقد أحست أنها ما لم تتحرك بسرعة لتسلب الجماهير ثمرات نضالها الاجتماعى قبل أن تتمكن الجماهير من تعزيز مواقعها ومن احكام الدفاع عن مكاسبها ، فان الذى فقدته الرجعية سوف يضيع عليها الى الأبد .

وتحركت الرجعية وضربت يوم ٢٨ من سبتمبر سنـة ١٩٦١ ، كما ضرب الاستعمار فى ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٦ .

كانوا يريدون أراضيهم ومصانعهم وشركاتهم المنهوبة من مال الشعب تماما كما كان الاستعمار يريد قناتنا التى ادعاها لنفسـه على حـين أن الشعب الذى حفرها وسط أرضه محروم من كل خير لها .

سوف تندحر الرجعية :

قلت لكم فى حديثى يوم ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٦١ ان الرجعية لم تحقق فى دمشق اكثر مما حققه الاسـتعمار سنة ١٩٥٦ حينما حصل لنفسه على راس جسر فى بور سعيد .

وكما قلت لكم يومها اننى واثق أن الرجعية سوف تندحر وسوف ترغم على الجلاء عن راس الجسر الذى احتلته فى دمشق ، فانى ما زلت اقول قولى نفسه الآن :

سوف تندحر الرجعية وسوف ترغم عـلى التقهقر عن الموقع الذى احتلته فى دمشق !

اقول لكم ذلك الآن ، لا لأنى اريد أن تعـود سورية الى الجمهـورية العربية المتحدة ، ذلك حق لا أملكه ، وانما يملكه الشعب السورى ويملكه الشعب المصرى ، ولكنى أقوله ، لأن الذى يهمنى قبل كل شىء أن تبقى للجماهير العربية السورية مكاسبها الحقيقية فى العدل الاجتماعى وفى الكفاية التى تمكن له وتيسر الحصول عليه .

وأقوله لأنه من المهم لنا هنا فى هذه الجمهورية العربية المتحدة ونحن نتأهب لتحمل مسئوليتنا الكبرى فى الاندفاع الى العمل الثورى أن نعى درس التجربة ونحفظه .

درس لفائدة النضال :

من أول واجباتى فى هذه اللحظة أن أدرس معكم ، وتدرسوا معى الدروس المضادة من انقضاض الرجعية فى سورية ، ومرة أخرى فليس هدفى من هذه الدراسة أن أؤثر على مجرى الحوادث فى سورية ذاتها ، وانما هدفى الأول والأخير أن تكون الفائدة للنضال العربى كله ولمعركته

الاجتماعية الشاملة من أجل حق الانسان العربي في حياته وفي كرامته .

واشعر الآن انه لابد من أن أواجه معكم - بشجاعة وبشرف - أخطاءنا التي يسرت للرجعية انقضاضتها وحصولها على رأس الجسر الذي حصلت عليه في دمشق :

أولا - لقد وقعنا ضحية وهم خطير ، قادتنا اليه ثقة متزايدة بالنفس وبالغير : لقد كنا دائما نرفض المصالحة مع الاستعمار ، ولكننا وقعنا في خطأ المصالحة مع الرجعية ، لقد تصورنا أنه مهما كان من خلاف بيننا وبين العناصر الرجعية فانهم أبناء الوطن نفسه وشركاء المصير نفسه ، ولكن التجربة اثبتت لنا خطأ ما كنا نتوهمه ، أثبتت التجربة أن الرجعية وهي من ركائز الاستعمار لا تتورع عن الارتكاز عليه بدورها لتسلب النضال الشعبي ثمراته الاجتماعية .

اثبتت التجربة أن الرجعية على استعداد للتحالف مع الاستعمار ذاته لتستعيد مراكزها الممتازة التي تتمكن بها من مباشرة استغلالها حتى لو ادى ذلك الى أن تمكن له من التحكم في مقدرات الشعوب التي تنتمي اليها .

ولقد غير الاستعمار طريقة تسلله الى أرضنا في حين أننا لم نغير طريقة مواجهتنا له .

كنا ما نزال نقاوم أحلافه العسكرية وقواعده على حين كان هو يتوارى وراء الرجعية وفي قصورها العالية المشيدة من استغلال الجماهير .

ولذلك كانت ضربتنا ضده تطيش أخيرا في الهواء ولا تصيبه ، لأنها كانت موجهة الى المكان الذي لم يعد فيه .

كنا نواجه ضرباتنا اليه في الأحلاف والقواعد .

وكان هو قد غير مكانه وتوارى في القصور وفي خزائن أصحاب الملايين .

ولابد لنا الآن - لسلامة النضال الشعبي - أن تتخلص انفسنا من هذا الوهم الخطير الذي تركنا انفسنا له .

لابد لنا أن نقابل الاستعمار في قصور الرجعية ، وأن نقابل الرجعية في أحضان الاستعمار .

ويتصل بهذا الوهم ، وهم تصور امكان المصالحة مع الرجعية على أسس وطنية ، ذلك اننا في الوقت الذي أعلنا فيه ايماننا بامكان ازالة المتناقضات الطبقية سلميا داخل اطار من الوحدة الوطنية ، كانت الرجعية تتمشى في طريق آخر معاكس ، لم تكن القوى الرجعية بمثل طيبة الجماهير وسماحتها ونبلها ، ولقد رأينا في سورية كيف تكتلت الرأسمالية والاقطاع والانتهازية مع الاستعمار للقضاء على مكاسب الجماهير ولضرب الثورة الاشتراكية ولاسترداد جميع امتيازاتها ولو بالقوة المسلحة ولو باراقة الدماء .

اننا نأخذ الأرض من الاقطاعيين سلميا ، ونعوضهم عنها لنعطيها الفلاحين ، وفى سورية الآن يقتل بالرصاص أى فلاح يتردد لحظة فى التسليم بحقه المشروع فى أرضه لكبار الاقطاعيين .

أردناها بيضاء من أجل العدل ، ولم يتورعوا أن يجعلوها حمراء ملطخة بالدم استمرارا فى الظلم واستبقاء له !

كنا نحلم بأن تكون الثورة تنبض بقلب رحيم .

ولكن الرجعية لم تتخل عن طبيعتها العدوانية ولم تتردد فى اتباع اية وسيلة الى غايتها المستغلة الشرسة حتى وسيلة القتل .

بل لقد استغلت الرجعية كل طيبة الجماهير وسماحتها ونبلها .
وفى الوقت الذى بقيت لها فيه الأموال الطائلة .

فى هذا الوقت كله ، لم تشعر الرجعية بذرة من العرفان تجاه هذه التجربة التى تركت لها من غير استحقاق ، وانما العكس كان موقفها ، فلقد استعملت هذه التجربة لتضرب الشعب ولتخرب ولتدمر ولتنقلب على أهدافه وخططه واخلاقه ، تشعل فيها النار جميعا لا تهتم ولا تبالى .

ثانيا ـ لقد وقعنا فى خطأ كبير لا يقل أثرا عن الوهم الذى نسينا انفسنا فيه ، هذا الخطأ ، هو عدم كفاية التنظيم الشعبى .

لقد كانت وسيلتنا الى التنظيم الشعبى هى تكوين الاتحاد القومى ليكون اطارا حول صراع الطبقات .

وكان خطؤنا اننا فتحنا الطريق الى الاتحاد القومى امام قوى الرجعية ، وكانت نتيجة هذا الخطأ أن الرجعية التى تسللت الى الاتحاد القومى تمكنت من شل فاعلياته الثورية وحولته الى مجرد وجهة تنظيمية لا تحركها قوى الجماهير ومطالبها الحقيقية .

ولعل الظاهرة التى تبلور هذا الخطأ هى أن بعض الذين يتصدرون اليوم فى قيادة الحركة الرجعية الانفصالية فى سورية كانوا هم انفسهم من المتصدرين فى تنظيمات الاتحاد القومى ! .

ومن هنا فان أهم ما يواجهنا اليوم هو اعادة التنظيم الشعبى ، ليكون الاتحاد القومى أداة ثورية للجماهير الوطنية وحدها ، صاحبة الحق والمصلحة فى التغيير الثورى .

لابد ان يكون الاتحاد القومى للعمال والفلاحين والمثقفين ولأصحاب المهن والملاك الذين لا تقوم ملكيتهم على الاستغلال وللضباط والجنود الذين كانوا طليعة يوم التغيير الكبير فى « ٢٣ يوليو » ، لأصحاب الثورة الحقيقية ولحمايتها وللمدافعين عنها الذين تتحقق بالاشتراكية آمالهم ، للذين يملكونها ويملكها أبناؤهم أصحاب الحق وأصحاب الأمل وأصحاب المستقبل .

ثالثا ـ اننا لم نبذل الجهد الكافى فى توعية الجماهير الواسعة بحقوقها وتعريفها بقدراتها الكامنة على حماية هذه الحقوق .

وانى لاسمع من بعض الناس أن هذا الجيل من الأمة العربية قد حمل مسئوليات فى النضال تنوء بها أجيال ، ولكن دعونى أذكركم جميعا انه ليس امامنا من سبيل الا أن نستمر فى ثورتنا الى نهايتها وحتى نحقق أهدافها ، فان الثورات الشعبية قبل بلوغ أهدافها لا بد أن تنتكس وتجد نفسها مرغمة أمام اعدائها على أن تسلم لهم بما حصلت عليه من انتصارات مرحلية فى فترات النضال ، ثم يتعين عليها بعد ذلك أن تبدأ الطريق الثورى من أوله .

لهذا فلست أرى سبيلا أمامنا غير المضى فى الثورة وفى رفع أعلامها . والسبيل الحقيقى لاستمرار النضال فى غير ملل ولا تراخ هو توسيع القيادة الثورية والقاعدة الثورية معا وتوعية الجماهير المعبأة توعية مستمرة وعميقة تكفل قيادات متجددة للنضال الشعبى وقواعد تمتد الى كل مركز من الوطن ، ومن أجل هذا فان نقابات العمال ، والاتحادات التعاونية للفلاحين والجامعات والمنظمات المهنية والجمعيات النسائية ـ ينبغى لها أن تتحول جميعا الى مركز للاشعاع الفكرى الخلاق الذى يدفع العمل الثورى المتجدد . ان كل قرية وكل مصنع وكل كلية وكل مدرسة وكل مجلس نقابة ومهنة ، كل رجل وكل امرأة وكل شاب وكل طفل فى هذا الوطن يجب أن يتحول الى خلية ثورية حية وخصبة .

رابعا ـ اننا لم نستطع أن نطور جهاز الحكم الى مستوى العمل الثورى وظللنا حتى الآن ونحن نخوض اقصى المعارك ضد الاستعمار والرجعية نعمل بنظم ولوائح قديمة مضى الزمن عليها بل وكانت كلها من وضع الاستعمار والرجعية .

ولقد تحمل جهاز الحكم كثيرا من الأعباء الجديدة ، ولكننا لم نعمل على تطويره ليستطيع تحمل قوة الدفع الثورى . وفى بعض الأحيان لم يستطع هذا الجهاز الحكومى أن ينقل الى الجماهير احساسا جديدا بانه مجرد خادم لمصالحها ، وانما اصبحت مصالح الجماهير هى المسخرة لخدمة الجهاز الحكومى بكل ما فيه من خلل .

وبهذا لم تعد فى الجهاز الحكومى القدرة الكاملة على أن يكون من ادوات الثورة ، بل تحول فى بعض الظروف ليصبح عبئا على الثورة .

وهذا أمر لابد من وضعه فى موضعه الصحيح مهما كانت العقبات والحواجز .

وانه ليتعين فى تقديرى ان يعاد تنظيم جهاز الدولة وأن يهز من اعماقه هزا ليكون أداة حركة ثورية فى خدمة الجماهير وتحت سيطرتها وتصرفها ، لا ليكون أداة تجمد وركود وعزلة لا تتجاوب مع الواقع الجديد ولابد لاتمام ذلك أن يعاد تنظيمه ، وأن يوضع كل واحد فيه حيث يجب أن يكون ، وأن يكون لكل فرد من الذين يخدمون الجماهير فى نواحيه المختلفة حقه المتكافىء مع ما يبذله فى خدمة الشعب من جهد نزيه .

خامسا ـ لقد استطاعت عوامل كثيرة فى مجتمعنا أن تفتح ثغرات للانتهازية .

ولقد كانت التركة التى ورثتها الثورة ثقيلة سواء فى أجهزة الحكم واحوالها أو فى الطبقة الاجتماعية وأحكامها ، ثم ما ينتج عن ذلك كله من آثار نفسية على الجماهير .

ولقد كان الثمن الذى دفعناه من أجل تسلل بعض العناصر الانتهازية غالبا كبيرا ، فان العناصر المؤمنة وجدت نفسها مرغمة على اتخاذ موقف سلبى من حركة النضال الشعبى ، أو لم تجد الموقع الذى تستطيع ان تقف فيه وتسهم باخلاص فى توجيه النضال الشعبى .

ولست أخفى عليكم أن أكثر ما كان يحز فى نفسى فى أيام معاركنا العظيمة وفى ذرى انتصاراتنا الضخمة ، ما أحس به من صراع على السلطات والاختصاصات من أنانية وأثرة ، ومن ابتعاد عن الأهداف الكبرى للجماهير اقترابا من أسباب فردية وشخصية .

ولابد لنا الآن من عملية تقويم كاملة تعيد صياغة مثل المجتمع وأخلاقه على نحو جديد أكثر ارتفاعا وأشد عمقا .

الحقائق كلها امام الشعب

لقد أردت أن يكون حديثى اليكم واضحا لا مواراة فيه .

لقد كان واجبى الأول أن أضع الحقائق كلها أمام الشعب الذى جئت اليوم لأشير أمامه الى الطريق الذى لا طريق غيره لبناء الوطن ، ولبناء المواطن لتحرير الأرض ولتحرير الانسان .

طريق الاندفاع فى العمل الثورى الى مداه والى أن يحقق غايته .

ان النضال الشعبى فى حاجة الى مزيد من القوى الشعبية .

ان الثورة الاشتراكية فى حاجة الى مزيد من الثورية الاشتراكية .

ان الحرية السياسية والاجتماعية لا يصونها ولا يدعمها غير مزيد من الحرية السياسية والاجتماعية .

واقول لكم هنا اننا لسنا فى حاجة الى قوانين اشتراكية جديدة ، وانما نحن فى حاجة الى عمل اشتراكى ليدعم ما نملكه فعلا من القوانين الاشتراكية .

اننا لسنا فى حاجة الى اجراءات ثورية جديدة ، وانما نحن فى حاجة الى عمل ثورى يحقق الاجراءات الثورية التى أصبحت لها قوة القانون .

اننى لست ضد الملكية الفردية ولكنى ضد الملكية المستغلة .

ان الملكية الفردية أمانة لابد لصاحبها أن يصونها عن الاستغلال .

بقدر ما يطلب من الدولة أن تصونها بحماية القانون .

ان ملكية الأرض فى حدود القانون الحالى ليست ملكية استغلالية ،

وملكية المبانى تحت ظروف الضرائب الموضوعة عليها الآن ليست ملكية استغلالية والاستثمار فى اى مجال من مجالاته المفتوحة للنشاط الفردى وما ينتج من هذا الاستثمار ويخضع للضرائب الحالية ليس ملكية استغلالية، والمهن الحرة الشريفة وكل ما تعود به على أصحابها فى اطار النظام العام ليس ملكية استغلالية .

ان مجتمعنا الاشتراكى فيه مجال لكل العاملين .

ولكنى أقول لكم بوضوح — لايحتمل الظلال — ان مجتمعنا ليس فيه مكان لأصحاب الملايين .

إننى لست ضد الارث .

ان الارث فى تقديرى شرع سماوى وقطعة من الطبيعة البشرية ذاتها ولكنى اريد ان يصبح الارث فى الكفاية وليس فى الحاجة، فى الصحة وليس فى المرض ، فى العمل وليس فى البطالة ، فى العلم وليس فى الجهل .

أريد مجتمعا تذوب فيه الفوارق بين الطبقات عن طريق تكافؤ الفرص بين المواطنين .

أريد مجتمعا يستطيع الفرد الحر ان يحدد لنفسه مكانه فيه على أساس كفايته وقدرته وخلقه .

لا أريد مجتمعا تخفق فيه الشعارات الثورية كمجرد شعارات

ولكن اريد مجتمعا يموج بالعمل الثورى من أجل الحرية السياسية والحرية الاجتماعية .

(بيان الرئيس مساء ١٦ من اكتوبر عام ١٩٦١)

مع التطبيق الاشتراكى ومشاكله

ان العمل الانسانى الخلاق هو الوسيلة الوحيدة امام المجتمع لكى يحقق اهدافه .

العمل شرف ، والعمل حق ، والعمل واجب ، والعمل حياة .

ان العمل الانسانى هو المفتاح الوحيد للتقدم .

ان طبيعة العصر لم تعد تقبل وسيلة للأمل غير العمل الانسانى .

لقد استطاعت مجتمعات أخرى فى قرون سابقة ان تحقق انطلاقها بتوفير الاستثمارات للتنمية الوطنية عن طريق نهب أموال المستعمرات واستغلال ثروات الشعوب وتسخيرها للعمل العبودى من أجل غيرها .

وفى مجتمعات اخرى تحقق الانطلاق تحت ظروف سخرت فيها

الطبقة العاملة ــ بطريقة تتنافى مع الانسانية ــ « لصالح » الاحتكارات الرأسمالية الوطنية أو الأجنبية .

كذلك تحقق فى تجارب اخرى ، تحت ضغط بالغ القسوة على الأجيال الحية ، سلبها كل ثمار عملها من أجل الغد الموعود الذى لم تستطيع أن تراه او وصلت اليه وهى تحمل على قلبها اقفالا من الكبت النفسى ، وتؤرق خيالاتها اشباح من الارهاب والطغيان .

ان طبيعة العصر لا تحتمل ذلك كله الآن .

ان البشرية تنبهت الى شرور الاستعمار ونذرت نفسها للقضاء عليه.

والطبقة العاملة لا يمكن أن تساق بالسخرة الى تحقيق أهداف الانتاج !

والطاقات المبدعة للشعوب تستطيع أن تصنع الغد دون أن تساق اليه بحمامات الدم الجماعية .

ان التقدم العلمى يجعل الوصول الى الانطلاق بغير هذه الوسائل البالية كلها أمرا ممكنا وقابلا للتحقيق .

كذلك فان طبيعة العصر ومثله العليا تجعل استعمال مثل هذه الوسائل القديمة أمرا مستحيل الحدوث .

ان العمل الوطنى المنظم القائم على التخطيط العلمى هو طريق الغد .

ان العمل الوطنى على أساس الخطة لابد أن يكون محددا أمام أجهزة الانتاج على جميع مستوياتها ، بل ان مسئولية كل فرد فى هذا العمل يجب أن تكون واضحة أمامه حتى يستطيع أن يعرف ــ فى أى وقت ــ مكانه فى العمل الوطنى .

ان ذلك يقتضى أن تتحول الخطة الشاملة ــ فى أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ــ الى برامج تفصيلية تكون فى متناول يد أجهزة الانتاج .
ان ذلك يقتضى ربط الانتاج كما ونوعا بحدود زمنية تلتزم بها القوى المنتجة ، على أن تتم العملية كلها فى اطار الاستثمارات المخصصة .

ان الكم والنوع فى عملية الانتاج لا يمكن فصلهما عن حساب الزمن وحساب التكلفة والا أفلت التوازن الحيوى لعملية الانتاج وتعرضت للأخطار .

والأمر كذلك أيضا فى برامج الخدمات .

ان وعى كل مواطن بمسئوليته المحددة فى الخطة الشاملة كذلك ادراكه المحدد لحقوقه المؤكدة من نجاحها ــ هو فضلا عن كونه توزيعا للمسئولية عن نطاق الأمة كلها بما يعزز احتمالات الوصول الى الأهداف ــ هو فى الوقت ذاته عملية انتقال ثورية بمعنى العمل الوطنى من العموميات الشائعة المبهمة والغامضة ، الى وضوح ذهنى وعملى يربط الانسان الفرد فى نضاله اليومى بحركة المجتمع كلها ويشده فى اتجاه التاريخ ، كما أنه يوجه به حركة التاريخ فى نفس اللحظة .

ان فلسفة العمل الوطنى يجب أن تصل الى جميع العاملين فى الوطن فى كافة المجالات بل يجب أن تتصل اليهم بالطريقة الاكثر ملاءمة بالنسبة لكل منهم .

ان ذلك يكفل دائما ان يكون الفكر على اتصال بالتجربة ، وان يكون الراى النظرى على اتصال بالتطبيق التجريبى .

ان الوضوح الفكرى اكبر ما يساعد على نجاح التجربة ، كما ان التجربة بدورها تزيد فى وضوح الفكر وتمنحه قوة وخصوبة تؤثر فى الواقع وتتأثر به ويكتسب العمل الوطنى من هذا التبادل الخلاق امكانيات اكبر لتحقيق النجاح .

وانه لمن الزم الأمور هنا تشجيع الكلمة المكتوبة لتكون صلة بين الجميع يسهل حفظها للمستقبل ، كما أنها تستكمل حلقة هامة فى الصلة بين الفكرة والتجربة .

انه من الأمور اللازمة تشجيع كل المسئولين عن العمل الوطنى ، بأن يكتبوا افكارهم لتكون أمام المسئولين عن التنفيذ ، كذلك من الضرورى تشجيع كل القائمين بالتنفيذ أن يكتبوا ملاحظاتهم لتكون أمام المسئولين عن التوجيه .

ان ذلك أمر لا يمكن أن يترك للصدفة أو الارتجال ، وانما ينبغى تنظيمه .

ان تنظيمه سوف يوفر للعمل الوطنى ذخيرة هائلة بغير حدود لآفاق الفكر ممتزجة بدقائق التنفيذ العملى ، ان هذه الذخيرة سوف تسهم فى رفع رصيد الكفاية الوطنية وتعميم نطاق الاستفادة بها .

ان فترات التغيير الكبرى بطبيعتها حافلة بالأخطار التى هى جزء من طبيعة المرحلة . على أن التأمين الاكبر ضد هذه الأخطار كلها هو ممارسة الحرية وخصوصا « بواسطة » المجالس الشعبية المنتخبة .

أن العمل الوطنى كله ، وعلى جميع مستوياته ، لا يمكن أن يصل سليما الى أهدافه الا بطريق الديمقراطية .

ووسيلة الديمقراطية ان تتوافر الحرية فى مراكز الانتاج جميعها لكى يتمكن جميع العاملين فيها من أن يعطوا كل جهدهم الفنى والوطنى من أجل كمال العمل ، على ان يتم ذلك بالطبع تحت أحكام تسلسل المسئولية .

كذلك فان وسيلة الديمقراطية أن تتحقق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الانتاج وفوق كل أجهزة الادارة المركزية او المحلية .

ان ذلك يضمن للشعب باستمرار ان يكون سلطة تحديد اهداف الانتاج وأن يكون فى الوقت ذاته سلطة الرقابة على تنفيذها .

ان ممارسة النقد والنقد الذاتى تمنح العمل الوطنى دائما فرصة تصحيح أوضاعه وملاءمتها دائما مع الأهداف الكبيرة للعمل .

ان اى محاولة لاخفاء الحقيقة أو تجاهلها يدفع ثمنها فى النهـاية نضال الشعب وجهده للوصول الى التقدم .

واذا سمحت القيادات الشـعبية بأن يحدث ذلك فانها لا تـكون مقصرة فى حق الشعب الذى صدرها للقيادة فقط ، وانما هى فى نفس الوقت تكون قـد عزلت نفسها عن جماهيرها وفقدت اتصالها بهـا ، وسلمت بعدم قدرتها على حل مشاكلها وبالتـالى تصبح ولا مفر أمامها من أن تتنحى أو يسقطها الشـعب ويسحب منها ما أسلمه اليها من مسئولية القيادة .

ان حرية النقد البناء والنقد الذاتى الشـجاع ضمانات ضرورية لسـلامة البناء الوطنى ، لـكن ضرورتها أوجب فى فترات التغيـير المتلاحق خلال العمل الثورى .

ان ممارسة الحرية على هـذا النحو ليست لازمة فقط لحمـاية العمل الوطنى ، ولـكنها لازمة كذلك لتوسيع قاعدته وتوفير الضمان للذين يتصدون له ، فممارسة الحرية على هذا النحو سوف تكون الطريق الفعال لتجنيد عناصر كثيرة قد تتردد قبل المشاركة فى العمل الوطنى ، والحرية هى الوسيلة الوحيدة للقضاء على سلبيتها وتجنيدها اختياريا لاهداف النضال .

ان ممارسة الحرية بعد العملية الثورية الهائلة لاعادة توزيع الثروة الوطنية فى يوليو سنة ١٩٦١ لا تشكل خطرا على أمن النضال الوطنى بل انها صمام الأمان له ، فانها تخلق القوة الشعبية القادرة على الانقضاض على كل محاولة للتآمر والقيام بالتفاف يسلب الشعب ثمار نضاله .

كذلك فان ممارسة الحرية تخلق القيادات المتجددة للعمل الثورى وتوسع هـذه القيادات وتدفعها دائما الى الأمام ، وتخلق قيـادة من التفكير الجماعى القادر على صد نزعات التحكم الفـردى ، ومن ثم فهى توفر للعمل الوطنى ضمانات بعيدة المدى .

ان حرية القيادات يجب أن تستمد حقها من حرية القواعد الشعبية ولا تستطيع القيادات أن تمارس عملها بالاكراه والتعصب .

ان القيادة الحقيقية هى الاحساس بمطالب الشعب والتعبير عنها وايجاد الوسـائل لتحقيقها وتجميع قوى الشـعب وراء الجهود المحققة لها .

ولابد فى الدستور الجديد من تنظيم عملية رجوع القيادات الشعبية الى قواعدها وتأكيد مسئوليتها أمام المنابع الأصلية لقوتها .

ولابد لنا أن نذكر دائما أن القواعد الشعبية مفعمة بالثورية الطبيعية وأن ثورية القواعد والحاحها الدائم من أجـل التقدم سوف تكون قوة دافعة لثورية القيادة .

ان تحريك طاقات الشـعب الى العمل لا يجب أن يتم عن طريق اغراق الجماهير فى الأمل . ان التغيير الـكبير بطبيعته يصاحبه تطلع

بعيد المدى الى الأهداف المرجوة من النضال ، لكنه من الزم الواجبات في تلك الفترة أن تتضح أمام الشعب بجلاء صعوبة الوصول الى الأهداف المرجوة ، ان مجرد التغيير الثورى فى أوضاع المجتمع القديم لا يحقق أحلام الجماهير ، ولكن الجهود المتواصلة هى وحدها القادرة على الوصول الى الأحلام .

وليس من حق أحد فى هذه المرحلة أن يخدع الجماهير بالمنى ، وانما تقتضى الأمانة الثورية أن تكون لدى الجماهير صورة كاملة لمسئولياتها بلوغا لآمالها .

ان ذلك أمر ينبغى وضعه موضع الاعتبار طول الوقت ، وينبغى أن يصحبه تقدير للتطلعات الكبرى للجماهير ، وتقدير فى الوقت ذاته للروح المعنوية لدى المسئولين عن قيادة العمل تحقيقا لهذه التطلعات .

والمراهقة الفكرية خطر ينبغى التصدى له والقضاء عليه ، ان الذين يجمدون الكفاح الوطنى بتفسيرات أو قوالب تحد قدرته على الانطلاق أو تشيع فيه روح التردد انما يقللون من قوة المجتمع بقدر ضعفهم وعدم قدرتهم على التفكير الخلاق المنبعث من الواقع الوطنى .

ان التقدم الوطنى لا تحققه كلمات محفوظة عالية الرنين .

ان تحرير الطاقات الخلاقة لأى شعب من الشعوب يرتبط بالتاريخ ويرتبط بالطبيعة ويرتبط بالتطورات السائدة والمؤثرة فى العالم الذى نعيش فيه .

ليس هناك شعب يستطيع أن يبدأ تقدمه من فراغ والا كان يتقدم الى الفراغ ذاته .

ان الخطر فى المراهقة الفكرية فى هذه المرحلة انما يخلق نوعا من الارهاب المعنوى يعرقل التجربة والخطأ .

والقيادات الجديدة المتصدية لتحريك التطوير الوطنى قوة هائلة لابد من حمايتها لتؤدى رسالتها الوطنية بالنجاح المطلوب .

ان الثورة التى يملكها هذا الوطن صانع الحضارة من الخبراء والفنيين فى جميع المجالات قيمة هائلة لابد من الحرص عليها وتنميتها وحمايتها .

وفى بعض الأحيان فان هذه القيادات فى حاجة الى حمايتها من نفسها .

ان هذه القيادات قد تقع فى خطأ توهم أن المشاكل الكبرى للتطوير الوطنى تحل خلال التقييدات المكتبية والادارية ، ان هذه التعقيدات تضع أعباء جديدة على العمل الوطنى دون أن تساعده .

انها قادرة ـ لو تركت لخطأ وهمها ـ أن تصبح طبقة عازلة تحول دون تدفق العمل الثورى وتجمد وصول نتائجه الى الجماهير التى

تحتاج اليه . ان أجهزة العمل الادارى ترتكب غلطة العمر اذا ما تصورت أن أجهزتها الكبيرة غاية فى ذاتها . ان هذه الأجهزة ليست الا وسائل لتنظيم الخدمة العامة وضمان وصولها على نحو سليم الى الجماهير .

وبنفس المقدار فان التنازع على السلطات يؤدى الى شلل القيادات العاملة فى التطوير الوطنى ، اذ تصبح كل منها عقبة أمام جهود الأخرى ، تجمد عملها وتلغى آثاره . كذلك فان تكديس سلطات كبيرة فى أيد قليلة يؤدى دون جدال الى انتقال السلطة الحقيقية الى غير المسئولين عنها بالفعل أمام الشعب .

لقد كان هذا الاعتبار هو المصدر الحقيقى للقانون الثورى الذى صدر بأن يكون هناك عمل واحد للرجل الواحد ، ان ذلك لم يكن اجراء عدل فقط ، ولكنه كان كذلك محاولة للوصول الى أن يكون الفرد المناسب فى العمل المناسب لخبرته وقدرته .

والقيادات الجديدة لابد لها أن تعى دورها الاجتماعى ، وان أخطر مايمكن أن تتعرض له فى هذه المرحلة هو أن تنحرف متصورة انها تمثل طبقة جديدة حلت محل الطبقة القديمة وانتقلت اليها امتيازاتها .

ان قيادات المشروعات الكبرى فى عملية التطوير فى حاجة أيضا الى أن تؤمن بأن الاسراف ، حتى وان لم تتبعه استفادة شخصية ، هو نوع من الانحراف ، فانه اهدار لثروة الشعب التى هى وقود معركة التطوير .

والاسراف يشمل التضخم فى مصاريف الانتاج التى لا مبرر لها ، كما أنه يشمل فى الوقت ذاته عدم تقدير المسئولية فى دراسة المشروعات الجديدة ويمتد الى الاهمال فى التنفيذ دون اليقظة الواجبة لسلامة العمل .

ان تلك كلها من سمات مرحلة التغييرات الكبرى ومن أخطارها ، ولكن السيطرة عليها والحد من تأثيرها ممكن بممارسة الحرية .

ان العمل الثورى لابد له أن يكون عملا علميا .

ان الثورة ليست عملية هدم انقاض الماضى ، ولكن الثورة هى عملية بناء المستقبل .

واذا تخلت الثورة عن العلم فمعنى ذلك أنها مجرد انفجار عصبى تنفس به الأمة عن كبتها الطويل ، ولكنها لا تغير من واقعها شيئا .

ان العلم هو السلاح الحقيقى للارادة الثورية ، ومن هنا الدور العظيم الذى لابد للجامعات ولمراكز العلم على مستوياتها المختلفة أن تقوم به .

ان الشعب هو قائد الثورة .

والعلم هو السلاح الذى يحقق النصر الثورى .

والعلم وحده هو الذى يجعل التجربة والخطأ فى العمــل الوطنى تقدما مأمون العواقب ، وبدون العـلم فان التجـربة والخطأ يصبحان نزعات اعتباطية قد تصيب مرة ولـكنها تخطىء عشرات المرات .

ان مسئولية الجامعات ومعـاهد البحث العلمى فى صنع المستقبل لا تقل عن مسئولية السلطات الشعبية المختلفة .

ان السلطات الشعبية بدون العلم قـد تستطيع أن تثير حماسـة الجماهير ، لكنها بالعلم وحده تقدر على العمل تحقيقا لمطالب الجماهير .

ومن هذا التصرف فان الجامعات ليست ابراجا عاجيـة ، ولـكنها طلائع متقدمة تستكشف للشعب طريق الحياة .

ان قدرتنا على التمكن من فروع العلم المختلفة هى الطريق الوحيد أمامنا لتعويض التخلف . بل ان النضال الوطنى اذا ما اعتمد على العلم المتقدم يستطيع أن يمنح نفسه فرصـة اعظم للانطلاق تجعل التخلف السابق ميزة أمام ما سوف يحققه التقدم الجديد .

ان الأمم التى ارغمت على التخلف ، اذا ما استطاعت أن تبدأ الآن معتمدة على العلم المتقدم ، تضمن لنفسها نقطة بداية تفوق النقطة التى بدأ منها الذين سبقوها الى المستقبل ، ومن ثم تمنح نفسها قوة اندفاع أشد فى اللحاق بهم والسبق عليهم .

ان المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الـكبرى التى يتصدى شعبنا اليوم لمواجهتها لابد لها من حلول علمية .

على أن مراكز البحث العلمى الآن مطالبة فى هذه المرحلة من النضال أن تطور نفسها بحيث يكون العلم للمجتمع .

ان العلم للعلم فى حـد ذاته مسئولية تستطيع طاقتنا الوطنية فى هذه المرحلة أن تتحمل أعباءها .

لذلك فان العلم للمجتمع يجب أن يكون شعار الثورة الثقافية فى هذه المرحلة ، على أن بلوغ النضال الوطنى لأهدافه سوف يسمح لنـا فى مرحلة متقدمة من تطورنا بأن نساهم ايجابيا مع العالم فى العلم للعلم .

وليس العلم للمجتمع عقبة تفرض على العلماء أن يلتزموا بمشاكل الخبز المبـاشر وحدها ، ان ذلك يصبح تفسيـرا ضيقا لرغيف الخبز الذى نريده .

اننا لا نستطيع أن نتقاعس لحظـة عن الدخول منـذ الآن فى عصر الذرة .

لقد تخلفنا من قبل عن عصر البخـار وعن عصر الـكهربا . ولقـد كلفنا هذا التخلف ـ مع أن ظروف القهر الاستعمارى الرجعى هى التى فـرضته علينا ـ كثيرا وما زال يكلفنا الـكثير ، ولكننا مطالبون الآن ـ وعصر الذرة يشرق فجـره على الدنيا ـ أن نبـدأ الفجـر مع الذين يبدءوه .

ان الطاقة الذرية من اجل الحرب ليست هدفنا ولكن الطاقة الذرية فى خدمة الرخاء قادرة على أن تصنع المعجزات فى معركة التطوير الوطنى .

على أنه يتعين علينا أن نذكر دائما أن الطاقات الروحية التى تستمدها الشعوب من مثلها العليا النابعة من أديانها السماوية او من تراثها الحضارى قادرة على صنع المعجزات .

ان الطاقات الروحية للشعوب تستطيع أن تمنح آمالها الكبرى أعظم القوى الدافعة ، كما أنها تسلحها بدروع من الصبر والشجاعة

واذا كانت الأسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة فان تواجه بهما جميع الاحتمالات وتقهر بهما مختلف المصاعب والعقبات . الحوافز الروحية والمعنوية هى وحدها القادرة على منح هذا التقدم أنبل المثل العليا وأشرف الغايات والمقاصد .

(الميثاق الوطنى

فهـــرس

صفحة

الدار القومية للطباعة والنشر

العدد ٢٨٩
مص
الثمن ٥ قروش
١٩٦٤/٨/٢١